د. إيلي يشوعي

إقتِصَاد لبُنان

مُقاربةٌ وَرؤيةٌ

NDU PRESS
منشورات
جامعة سيّدة اللويزة

د. إيلي يَشُوعي

اقتِصادُ لبُنان

مُقارَبةٌ ورُؤيةٌ

2005

إقتصاد لبنان
مقاربة ورؤية

منشورات جامعة سيِّدة اللويزة© - الحقوق محفوظة
ص.ب.: ٧٢ زوق مكايل - لبنان
تلفون: ٠٩/٢١٨٩٥٠/١
فاكس: ٠٩/٢١٨٧٧١
www.ndu.edu.lb

الطَّبعة الأولى ٢٠٠٥

القياس ١٧×٢٤ سم
تنفيذ مطابع معوشي وزكريّا

ISBN: 9953-418-63-2

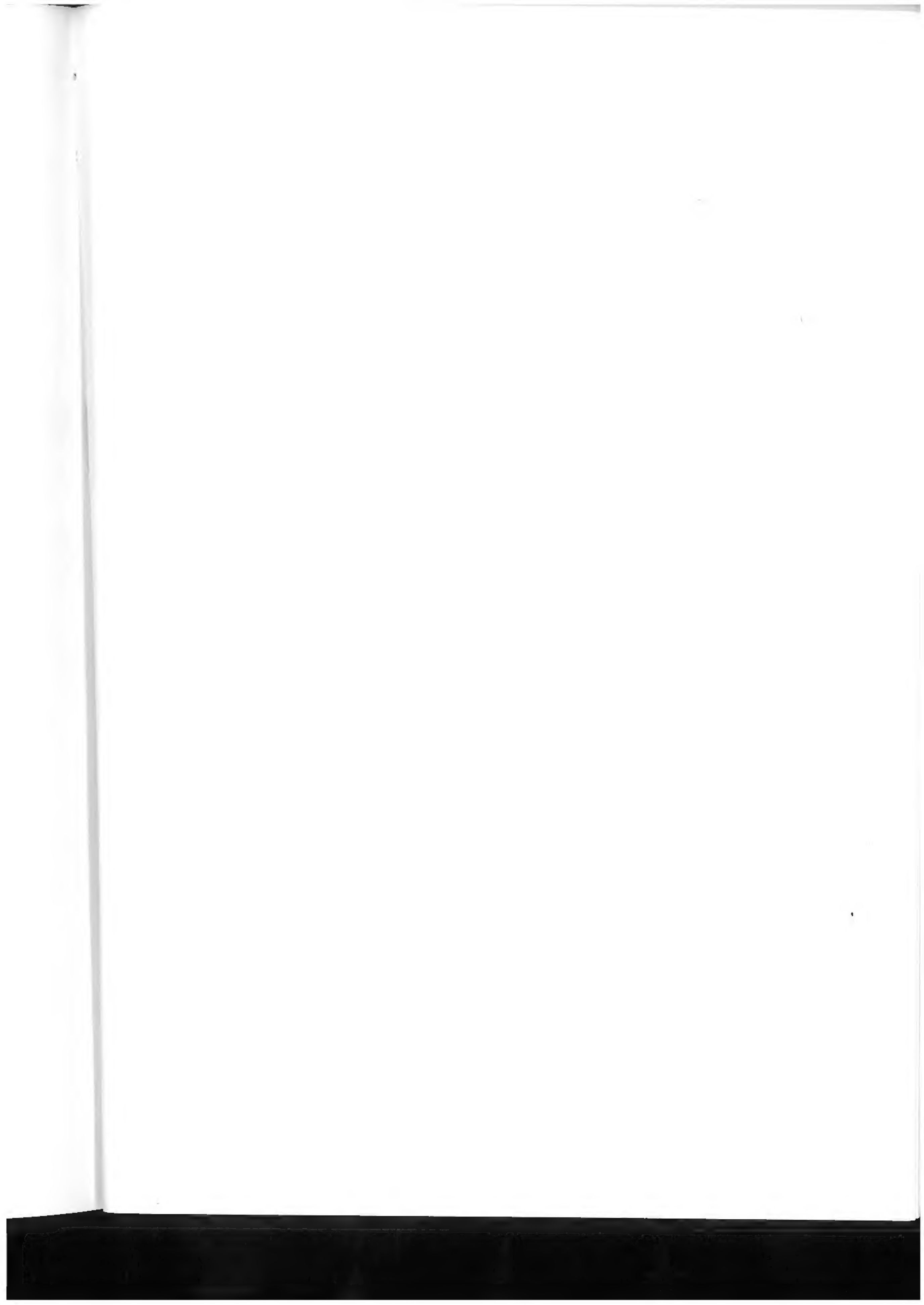
الفهرس

١

أحوال اقتصاديّة عامّة

- الحال الاقتصاديّة العامّة في ٢٠٠٤
- أعياد وأحوال
- "باريس-٢" ومزايدة الخلويّ
- حقيقة نتائج "باريس-٢"
- لم هذا المصير؟
- لم يختلفون؟
- لا ليغيّروا بل ليتغيّروا
- من حكومة النموّ إلى حكومة الرفاه
- الحقيقة شعار وممارسة

الحال الاقتصاديّة العامّة
في ٢٠٠٤



العجز الفعليّ في الموازنة العامّة بلغ في ٢٠٠١، ٤٤ في المئة، وفي ٢٠٠٢، ٤١ في المئة، وفي ٢٠٠٣، ٣٩ في المئة، وفي ٢٠٠٤، ٣٥ في المئة، مع متوسط عجز للمدّة ٣٩ في المئة.

خلال نفس الحقبة، أعطيت الخزينة قروضاً داخليّة وخارجيّة تجاوزت ١٠ مليارات دولار بفوائد إمّا معدومة وإمّا مخفوضة، تراوحت بين ٤ و٥ في المئة.

وزيدت الضرائب بنسبة ٨٠ في المئة، وارتفع العبء الضريبيّ من الناتج المحليّ من ١٩ في المئة في ٢٠٠١ إلى ٢٥ في المئة في ٢٠٠٤، بينما لم ينمُ الناتج سوى بنسبة ١٢ في المئة بالقيمة الاسميّة أي بالأسعار الجارية أو ٠ في المئة بالقيمة الفعليّة الحقيقيّة.

وتم ابدال دين عام بالليرة استحق خلال ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بفوائد ٧,٥ في المئة بدلاً من ١٤,٤ في المئة.

كلّ ذلك أحدث وفراً في خدمة الدين نحو ٢٥٠ مليون دولار سنويّاً من أصل متوسّط خدمة دين سنويّة يساوي ٣,٣ مليار دولار.

وبرغم كلّ هذه التسهيلات وزيادة الايرادات، فإنّ نسبة الدين العام إلى الناتج لا تزال ترتفع وهي تلامس ٢٠٠ في المئة حاليّاً، وخدمة الدين الخارجيّ بالعملات الأجنبيّة لا تزال تساوي قيمة الصادرات الاجماليّة،

وهي نسب غير اعتياديّة بالمقاييس العالميّة.

على ضوء هذا الواقع، كيف يمكن تصوّر التطوّرات المحتملة؟

* من الصعب الحصول على مساعدات وقروض ميسّرة بسبب التصنيف السياديّ للبنان – B ولأسباب سياسيّة.
* من الصعب زيادة العبء الضريبيّ.
* استنفذ مصرف لبنان قدرته على إقراض الدولة. سيل الذهب محاسبيّاً ليلغي بند فروقات القطع في المطلوبات، وهو مكتتب بـ١٢٥٠٠ مليار ليرة سندات خزينة، ٢٥ في المئة منها بالدولار الأميركيّ.
* من الصعب أن تقرض المصارف الدولة بـ٠ في المئة، نظراً لدرجة المخاطرة المتزايدة والمرتبطة بعمليّات إقراضها.

حال الماليّة العامّة واستعمال ودائع المصارف يختصران بالآتي:

* سندات خزينة بالليرة، ٢٦٨٠٠ مليار ليرة (١٨ مليار دولار)، ٥٠ في المئة تحملها المصارف اللبنانيّة (٩ مليارات دولار)، و٣٠ في المئة يحملها مصرف لبنان غالبيتها على سنتين.
* سندات أوروبوند بالدولار في التداول بقيمة ١٤ مليار دولار.
* حتى حزيران ٢٠٠٥، سيستحقّ على الخزينة ٢,٥ مليار دولار بالدولار الأميركيّ و١٣٥٠٠ مليار ليرة سندات خزينة بالليرة أي ما يساوي ٩ مليارات دولار، من المرجّح أن تعالج بالسواب وبفائدة تحدّدها آليّات السوق.
* إجماليّ ودائع المصارف ٥٣ مليار دولار منها ٣٥ مليار دولار بالدولار الأميركيّ مع نسبة دولرة ٦٦,٥ في المئة.
* ودائع المصارف لدى مصرف لبنان: ٣٠ ألف مليار ليرة (٢٠ مليار دولار)
* قروض مصرفيّة للقطاع العام: ٢٢٥٠٠ مليار ليرة (١٥ مليار دولار)

مناصفة بين الدولار والليرة.

* وضع يد القطاع العامّ على: ٢٠ مليار دولار في البنك المركزيّ، ١٥ مليار دولار اكتتابات مصرفيّة، ١,٥ مليار دولار اكتتابات فرديّة، أي ما مجموعه ٣٦,٥ مليار دولار أو ٦٨ في المئة من الودائع المصرفيّة.
* قروض للقطاع الخاصّ: ٢٣٣٠٠ مليار ليرة (١٥,٥ مليار دولار)، ٨٥ في المئة منها معطاة بالدولار، ما يظهر ثنائيّة نظامنا النقديّ، وتمثّل ٢٩ في المئة من الودائع المصرفيّة.
* ودائع غير المقيمين: ٨,٥ مليار دولار، غالبيتها من اللبنانيين غير المقيمين.
* الفوائد على الليرة: ٧ في المئة دائنة، ١٢ في المئة مدينة، وعلى الدولار الأميركيّ: ٣,٥ في المئة دائنة، ٩ في المئة مدينة، مع ليبور ١,٧٥ في المئة.
* حركة الرساميل لا تزال لمصلحة لبنان، لكن لا يمكن التعويل عليها لرفد الاقتصاد بالعملات الصعبة.

- استيراد ٧,٥ مليار دولار سنويّاً.
- تصدير ١,٥ مليار دولار.
- سياحة ١,٥ مليار دولار.
- استثمارات خارجيّة ١ مليار دولار.
- تحويلات من الخارج ٥ مليارات دولار.

المجموع: ٩ مليارات دولار سنويّاً.

ويجب أن نستقي من البنود الثلاثة الأخيرة قيمة السياحة اللبنانيّة في الخارج، والاستثمارات اللبنانيّة في الخارج، والتحويلات من لبنان إلى الخارج.

بلغت الميزانيّة المجمّعة للمصارف التجاريّة في لبنان في نهاية ٢٠٠٤، ١٠٢١٨٧ مليار ليرة أي ما يعادل ٦٧,٨ مليار دولار، مسجّلة زيادة

نسبتها ١٢,٨ في المئة مقارنة مع ٢٠٠٣.

ارتفاع موارد المصارف في لبنان بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، بلغ بالقيمة ٧,٧ مليار دولار، تأتّى من زيادة ودائع المقيمين بالعملات الأجنبيّة بنحو ٤,٥ مليار دولار ومن خلق النقد المرتبط بتمويل النشاط الاقتصاديّ. سبب زيادة ودائع المقيمين بالعملات الأجنبيّة، تحويلات من الليرة إلى العملات ميّزت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٤ من دون أن تؤثّر على حجم الكتلة النقديّة بالليرة بسبب تراجع اكتتاب الجمهور بسندات خزينة بالليرة التي عرفت تراجعاً للفوائد المدفوعة عليها وخلق النقد المرتبط بتمويل نفقات الخزينة.

ودائع غير المقيمين ارتفعت أيضاً بنحو ٢,٦ مليار دولار، واقتراض المصارف من الأسواق الماليّة مع تنامي أموالها الدائمة شكّلت الحصّة الأخيرة من جملة الزيادة أي ٠,٦ مليار دولار.

الخزينة أفادت، بواسطة اكتتاب المصارف بسندات الأوروبوند، بنحو ٢,٤ مليار دولار من تلك الزيادة، أودع من أصلها في البنك المركزيّ ١,٢ مليار دولار؛ أي إنّ القطاع العام أفاد من ٣,٦ مليار دولار بينما لم يفد القطاع الخاص بسوى من ٠,٥ مليار دولار بشكل تسليفات، والباقي أي ٣,٦ مليار دولار مثل موجودات مصرفيّة إضافيّة في الخارج. القطاع العامّ ممسك إذاً بـ٣٦,٥ مليار دولار، من أصلها ٥٥ في المئة بالدولار الأميركيّ أي ١٩,٨ مليار دولار ما يمثّل ٦٨ في المئة من ودائع المصارف في لبنان، وهي نسبة عالية لدولة تفتقر الى عائدات ثابتة بالدولار الأميركيّ وإلى سياسات اقتصاديّة إصلاحيّة تساعدها على إعادة إحياء ملاءتها المنهارة.

نحن على مفترق طرق: إمّا أن نستمرّ في الاستدانة بالعملات الأجنبيّة لتغذية احتياط مصرف لبنان وتسديد قروض مستحقّة بالدولار الأميركيّ أي البقاء في النفق المظلم، وإمّا أن نجري إصلاحات اقتصاديّة جديّة على صعيد السياسات النقديّة والماليّة والانتاجيّة والانمائيّة والاداريّة لإخراج القطاعين العامّ والخاصّ من حال الحرج الماليّ الكبير.

أعياد وأحوال

يزداد قلق اللبنانيين على غدهم. يحملون همّ الحاضر ويخشون مفاجآت المستقبل. يتعبون من ارتفاع أعباء المعيشة ويشكون تراجع دخلهم. ترهقهم الرسوم والضرائب المتلاحقة من غير أن تصحّح ماليّة الدولة. عيونهم شاخصة إلى مطارح كثيرة: عين على المصرف وعلى ادّخارهم الصغير حائرة، وعين على المؤسّسة التي تعيلهم قلقة، وعين على دائنيهم حذرة، وعين على عملتهم وقدرتها الشرائيّة مضطربة، وعين على عائلاتهم وحاجاتها ومتطلّباتها خائفة، وعين على الذين يديرون شؤونهم حزينة، وعين على كل الفرص الضائعة والارباح الفائتة والاخطاء المتراكمة آسفة، وعين على محاصصة أشبه بتقاسم أغراض ميت فوق رأسه غاضبة، وعين على المنطقة وتطوّراتها مصدومة.

استفهامات كثيرة تدور في أذهان اللبنانيين. فهم يتساءلون لماذا لا يمكنهم الاقتراض بعملتهم، ولماذا لا يتعاملون بها كفاية، ولماذا تلك الدولرة المرتفعة للاقتصاد رغم المكافآت المغرية التي أعطيت لطالبي الليرة، وتلك الثنائيّة للنظام النقديّ التي تخصّص الليرة للقطاع العامّ والدولار الأميركيّ للقطاع الخاصّ؟

ويستغرب اللبنانيّون منافسة الدولة للقطاع الخاصّ على الموارد الماليّة للبنان؛ فالقطاع الخاصّ يفيد من تسليفات مصرفيّة بنحو ١٥ مليار دولار،

والقطاع العامّ يفيد أيضاً من تسليفات مساوية لها (في ٢٠٠١)؛ واللبنانيّون منزعجون من ازدياد وطأة القطاع العامّ على القطاع الخاصّ وعلى النموّ الاقتصاديّ وتعاظم حاجة الدولة للاستدانة إلى درجة أنّ تمويل الخزينة من المصرف المركزيّ ارتفع خلال تلك السنة أكثر من ٣٠٠ في المئة. ويندهش اللبنانيّون لفقدان المصرف المركزيّ اكثر من ملياري دولار ونصف المليار من احتياط العملات الأجنبيّة لديه (في ٢٠٠١)، بعدما فقد بضعة مليارات خلال ١٩٩٦-٢٠٠٠ في تدخّلاته الكثيفة والمستمرّة في سوق القطع بسبب ضيق هامش تقلّبات سعر صرف الليرة، ويتساءلون هل الخسارة الناتجة من هذاالنزف المستمرّ للثروة الوطنيّة والذي يفيد أساسا فئات ضيّقة من المجتمع اللبناني يعادل الربح الناتج من ثبات سعر الصرف، وقد تعطّل بسببه الاستثمار والاستهلاك والنموّ وتعمّق العجز، وزاد الدين الرسميّ؟ وفشلت هذه السياسة في إبقاء قدرة الدخل على الاقتناء عندما اقتطعت منه الرسوم والضرائب التي فرضها العجز معزّزاً بثبات النقد أجزاء كبيرة، ولم تشهد الأجور أيّ تطوّر إيجابيّ منذ أعوام.

ويفاجأ اللبنانيّون باشتداد الخناق على السيولة بعد رفع نسبة الاحتياط الالزاميّ على الودائع بالليرة وبالعملات (٢٥ في المئة على الودائع بالليرة و١٥ في المئة على الودائع بالعملات)، والذي سيؤدّي الى تعطيل ما لا يقلّ عن خمسة مليارات دولار في المصرف المركزيّ يدفع عليها فوائد للمصارف بدلاً من أن تتحوّل قروضاً منتجة في اقتصاد لا يستعمل كلّ طاقته الانتاجيّة للسماح له بتكبير إنتاجه وتحسين نوعيّة هذا الانتاج وإحداث نموّ ثابت وتعزيز الطلب نتيجة تحريك الاستثمار بزيادة الكتلة النقديّة المتاحة وخفض الفوائد المدينة، ويريدون أن يعرفوا لماذا لا يزال الاحتياط الالزاميّ يشكّل وسيلة ضبط رئيسيّة للسيولة عندنا، بينما فقد مثل هذا الدور في الخارج لمصلحة تبادل سندات الدين. ولماذا لا يدفع الخارج فوائد على الاحتياط الالزاميّ، بينما ندفع نحن مثل هذه الفوائد، فتتحمّل الدولة أعباء إضافيّة؟ يريدون أن يعرفوا أيضاً لماذا يمثّل النقد في التداول ٨ في المئة

فقط من ميزانيّة مصرف لبنان، بينما يفوق ٢٥ في المئة من ميزانيّة المصرف المركزيّ في فرنسا مثلاً، ولماذا لا ترافق زيادة أسعار البنزين وأسعار السلع الاستهلاكيّة عند تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الجدول الرقم ٩ في موازنة ٢٠٠٢، زيادة في الكتلة النقديّة الاسميّة المعروضة في الاقتصاد للمحافظة على درجة الطلب عينها وتجنّب مزيد من الركود الاقتصاديّ سنة ٢٠٠٢؟

وينظر اللبنانيّون بقلق الى عدم تطوّر فعليّ للودائع المصرفيّة التي ترتفع بفعل حساب الفوائد، وإلى تراجع الكتلة النقديّة بالليرة وازدياد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي التي سجلت نحو ١٧٠ في المئة في نهاية ٢٠٠١، إلى تراجع قطاع البناء في شقيّه التنفيذيّ والتجاريّ؛ فالمساحات المبنية تدنّت خلال ٢٠٠١ نحو ١٢٠ ألف متر مربّع نسبة الى ٢٠٠٠، وقيمة الأملاك المبنيّة تراجعت بنسبة لا تقلّ عن ٤٠ في المئة عمّا كانت عليه عام ١٩٩٨.

وينظر اللبنانيّون بريبة إلى مسألة إعادة هيكلة الدين العام، التي أوصلت حصّة الدين الخارجيّ إلى ٣٥ في المئة في ٢٠٠١ من الدين الاجماليّ الرسميّ، والدين الداخليّ الى ٦٥ في المئة منه؛ علماً أنّ التصنيفات الائتمانيّة السلبيّة للبنان ترفع الفائدة على الاستدانة الخارجيّة، وتضعف الاستثمارات الأجنبيّة، وتنزل قيمة الاصدارات المتداولة في البورصات العالميّة، وتؤثّر سلباً على سيولة المصارف المحليّة التي تحمّل غالبيّة الدين الخارجيّ للخزينة اللبنانيّة.

يريد اللبنانيّون أن يسألوا حكومة النموّ عن قواعد النموّ وقوانينه وأصوله. فهل ينمو اقتصاد بواسطة تشجيع الاستيراد، وزيادة الرسوم والضرائب، وتقييد النقد، وتعطيل الاستثمار، وبيع القطاع العامّ، واختزال إصلاح الادارة بالتعيينات والمراهنة على الاستثمار الخارجيّ والمؤتمرات الدوليّة وتخصيص كلّ إيرادات الموازنة لدفع فوائد الدين العام؟

يريد اللبنانيّون أن يعرفوا لماذا تصدر أحكام بالالغاء سلفاً على

مؤسّسات كثيرة في القطاع الخاصّ، تتّهم بضعف الادارة والانتاجيّة والربحيّة لتسقط أيّ جدوى من أقراضها. أفلا يعلم من يطلق هذه الأحكام أن هذه المؤسّسات فقدت الكثير من نشاطها وفاعليّتها، بسبب ضعف استثماراتها وغياب السياسة النقديّة الرسميّة المحفّزة، وأنّها كالناجي من الغرق يستعيد عافيته إذا قدّمت له الاسعافات والمعالجات الشافية؟

أعياد اللبنانيين هذه السنة (٢٠٠١) تساؤلات كثيرة من أجل مستقبل أفضل لهم ولأولادهم. فالعيد بهجة وأمل. لكنّ حال أعيادنا غصّة وحيرة وقلق وأذهان مشوّشة تتطلّع بشوق إلى الصفاء والطمأنينة.

«باريس-٢» ومزايدة الخلويّ

أملان جديدان مطلوب من اللبنانيين التعلّق بهما: مؤتمر دوليّ ثان يعقد في باريس لأجل لبنان، وتخصيص قطاع الخلويّ؛ أملان يشكّلان محور الحياة الاقتصاديّة الراهنة، والأولويّة المطلقة لحكومة النموّ. ويروّج للحدثين الجديدين وكأنّهما قادران على تنشيط نبض الاقتصاد، واستنهاض مؤسّساته المتداعية، وتوفير العمل لشبابه، وتثبيت نموّه ورفاه عائلاته، وتحسين نتائجه الكليّة.

باريس ١ هيّأ باريس ٢، ولا نودّ بالطبع أن يمهّد "باريس- ٢" لـ"باريس- ٣". أمّا إذا أقرّت نتيجة انعقاده مساعدات للبنان بشكل قروض طويلة وبفوائد متدنّية لتجنيبه اضطرابات اجتماعيّة محتملة، فاللبنانيّون يريدونها مشروطة بتحفيز الاستثمار والنموّ في لبنان وباصلاح السياسات المنتهجة خلال العقد المنصرم وتقويم السلوك الاقتصاديّ. ويرفضون تالياً ان تتوافر أموال لدعم نهج اقتصاديّ جعل نسبة الدين العام إلى الناتج المحليّ تلامس ١٧٥ في المئة (في ٢٠٠٢) خلال حقبة تميّزت بسلم أهليّ راسخ.

احتمال إقرار مساعدات للبنان بأحجام كبيرة قادرة على خفض أساس دينه ضعيف جدّاً. فالمجتمع الدوليّ محكوم بسياسات جديدة بعد أحداث ١١ أيلول لا تتناسق معها كثيراً السياسة اللبنانيّة. فاللبنانيّون يؤيّدون "حزب الله" كحركة مقاومة لبنانيّة تحقّق سيادة لبنان على كلّ أراضيه، وتدعم أمنه

القوميّ، ويأبون أن تشوّه صورة الحزب ببعض الصلات التي يتمنّون أن يكون الكلام عليها مجرّد دعاية مغرضة.

ومن حقّ الحزب أن يرفض جسور الدَوس والافقار ليتمسّك بجسور التحرير والسيادة. (الجسر الذي كانت الحكومة تنوي بناءه في الضاحية الجنوبيّة في ٢٠٠٢).

قرار المساعدات للبنان يرتبط أيضاً بالتصنيفات الائتمانيّة التي تزداد سلبية إزاء الأداء الاقتصاديّ الرسميّ والنتائج المتواضعة للاقتصاد والحال المتهاوية للماليّة العامّة. فالانفاق الطويل من دون حكمة وعقلانيّة وتدبّر، والاستدانة من دون تكبير مواز لحجم الاقتصاد، والاضطرار حالياً إلى الاقتصاد في الانفاق الرسميّ على حساب دور الدولة في تحفيز النموّ الاقتصاديّ ودور مؤسّساتها في تعزيز التنمية الاجتماعيّة تجعل المجتمع الدوليّ يتردّد كثيراً قبل إقرار مساعدات غير مشروطة للبنان. أفليس الاقتصاد عدلاً بين الاسراف والتقتير؟ كنّا في الاسراف، ونحن اليوم في التقتير. إنّ إدارة الشأنين الاقتصاديّ والماليّ في لبنان تفرض مساعدات مصحوبة ببرنامج يحدّد طرق وأبواب إنفاقها مع تحقّق ومراجعة ومراقبة دوليّة.

إنّ اللبنانيين يناشدون المجتمع الدوليّ والذين سيلتقون في باريس (مؤتمر باريس ٢) ألّا يساهموا بعد اليوم في إغراق لبنان بديون أعظم إذا ما استعملت المساعدات لدعم الأخطاء المتراكمة للسياسات الحكوميّة في الرؤية والمفهوم والمقاربة والسلوك والتطبيق. ففي لبنان سياسة اقتصاديّة لا يفسّرها قاموس اقتصاديّ ولا تبرّرها القواعد الاقتصاديّة، وهي مسؤولة عن بؤس مؤسّسات القطاع الخاصّ وشحّ السيولة وكلفة الاستثمار وعبء الرسوم والضرائب وهجرة الشباب المتزايدة ودموع الأمّهات.

أمّا الخلويّ (في ٢٠٠٢)، فبين فسخ للعقدين ومزايدة ومناقصة وإدارة لحساب الدولة واستمرار للوضع الراهن، تخبّط واضح وسعي إلى الحصول على أكبر قدر من العملة الصعبة، في وقت يعاني فيه لبنان من أزمة مدفوعات خارجيّة ومن عجز متراكم في ميزان مدفوعاته منذ عام

٢٠٠٠، وينظر الى الخلويّ كخشبة خلاص للوضع الصعب للماليّة العامّة وكوسيلة للاستمرار في نهج اقتصاديّ وماليّ تلعب فيه السياسة والمكابرة الدور الأبرز. الخلويّ قطاع من قطاعات كثيرة في الاقتصاد اللبنانيّ، قيمة خدماته السنويّة نحو ٧٠٠ مليون دولار، فيما القطاع الصناعيّ. على الرّغم من كلّ مآسيه، قيمة إنتاجه السنويّة نحو ٣ مليارات و٧٠٠ مليون دولار، والقطاع الزراعيّ مليار و٧٠٠ مليون دولار، الدولة مستنفرة للخلويّ ومتراخية حيال الصناعة والزراعة.

لم يفسخ العقدان مع الشركتين (سيليس وليبانسل) ليطلب منهما لاحقاً الاستمرار في استثمار هذا المرفق. منطق الأمور يفرض إمّا تخصيصاً جديداً بشروط أفضل. وإمّا تخصيص الادارة والتشغيل لحساب الدولة. ذلك لا يعني أنّنا كنّا أساساً مع الفسخ، لأنّ الصدقيّة غالباً ما تكون أهمّ من محو سريع للخطأ وتصحيح قانونيّ للعيوب. والأرقام التي ترمى حول عائدات التخصيص ما هي إلّا دلالة واضحة على أنّ الحكومة تعتبر التخصيص، ومزايدة الخلويّ عموده الفقريّ، وسيلة رئيسيّة لاصلاح يائس لحال الماليّة العامّة وللوضعين الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

مساعدات باريس- ٢ وتخصيص الخلوي كما تريدها الحكومة، توفّر لها وحدها بعض الانتعاش، سرعان ما يتلاشى لترى نفسها في مواجهة اختيارات صعبة ومؤلمة، منها زيادة جديدة للرسوم والضرائب وإلغاء الدورالانمائيّ لاداراتها العامّة.

ما دامت الحكومة ترفض التغيير، وفي مقدّمه اعتماد سياسة نقديّة جديدة تختلف جوهرياً عن مسألة سعر الصرف، فلا معالجة مطمئنة للأزمة الكبيرة والمستمرّة والمرشّحة لمزيد من التعقيدات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فهل الكلام على ضرورة إعلان حال طوارىء اقتصاديّة من قبل رئيس مجلس النوّاب ينطوي حقيقة على إرادة إصلاحيّة تصحيحيّة أم هو مجرّد كلام سياسيّ لا يلبث أن يذهب سريعاً مع الريح؟

حقيقة نتائج «باريس-٢»*

(*) كتبت عشية انعقاد المؤتمر. الفائدة التي أقرّها المؤتمر على القروض للبنان ٥ في المئة لا ٢,٢٥ في المئة كما قدّرها المؤلّف بفعل الترويج الواسع لمسألة مساعدة لبنان قبل انعقاده.

سندات دين القطاع العامّ في لبنان بالعملات الأجنبيّة (أوروبوند) تُقدَّر في نهاية ٢٠٠٢ بنحو ١٠ مليارات دولار، متوسّط مدّتها والفائدة عليها، ٦ سنوات و٩,٢٥ في المئة، تحمل من أصلها المصارف اللبنانيّة ٧ مليارات دولار.

مجمل الدَّين العام بالعملات ١٢,٥ مليار دولار، والفرق، أي ٢,٥ مليار دولار، دين على الدولة من حكومات وصناديق خارجيّة.

فلنفترض أنّ ٣ مليارات دولار بفائدة ٢,٢٥ في المئة ولآجال طويلة ستتوافر قبل نهاية ٢٠٠٢ بواسطة إصدارات جديدة، وهي قروض تفضيليّة للخزينة اللبنانيّة سيقرّرها مؤتمر باريس-٢ لخفض خدمة دين لبنان في موازناته العامّة وتسجيل نسب عجز أدنى، فإنّ ذلك يعني أنّ الوفر المُقدَّر في بند خدمة الدَّين في ٢٠٠٣ سيمثّل ٧ نقاط فائدة تساوي ٢١٠ ملايين دولار، وكأنّ كلّ جهة مانحة، وعددها ١٨، قدّمت للبنان هبة ماليّة مجّانيّة بـ ١١,٦ مليون دولار.

الدَّين الداخليّ المحرّر بالليرة يساوي مقوّماً بالدولار ١٨,٤ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٢، وهو معقود في غالبيّته على سنتين وبفائدة متوسّطة ومثقّلة حسب الآجال ١٣,٥ في المئة. إذا استُعملت القروض الخارجيّة في عمليّة إبدال دين داخليّ، وهو ما لا نتمنّاه، فيتحقّق وفر في خدمة الدين العامّ

السنويّة ٣٣٠ مليون دولار، وتصبح المنحة الماليّة المجّانيّة المتوسّطة لكلّ جهة مانحة في مؤتمر باريس-٢، ١٨,٣ مليون دولار. وإذا تمّت عمليّة الإبدال مناصفة بين دين قائم بالليرة وآخر بالدولار، فإنّ متوسّط هبة كلّ جهة مانحة يهبط إلى ١٥ مليون دولار. إذاً المحصلة الماليّة لباريس-٢، خفض خدمة الدين السنويّة من ٣,٦ مليارات دولار إلى ٣,٣٥ مليارات دولار، ولن يكون لها أيّ أثر اقتصاديّ طبيعيّ على المستوى الداخليّ للفوائد.

١,٣ مليار دولار سيقرّرها أيضاً مؤتمر باريس-٢ لتمويل مشاريع حكوميّة تضاف إلى الدَّين العام الحاليّ، على رغم تمويلات قائمة لم تستنفد بعد. على أيّ حال، تجارب الماضي في الإنفاق الرسميّ قاسية جدّاً ومرّة جداً؛ فقد راكمت الديون من غير أن تكبّر بشكل مُوازٍ حجم الاقتصاد، واعتراها هدر تاريخيّ. ولا ندري كيف يستطيع من تعوَّدوا احتساء الخمر الفاخر أن يقبلوا الآن شرب كوب من ماء الورد.

هذا هو الدعم الخارجيّ الذي تراهن الحكومة عليه في برنامجها الخمسيّ الذي نصّت عليه الورقة اللبنانيّة إلى مؤتمر باريس-٢، والذي سيقود في ٢٠٠٧ إلى نموّ اقتصاديّ ٦ في المئة، وناتج محليّ ٢٣ مليار دولار، وفائض أوّليّ ٢ مليار دولار، وفائض في الموازنة العامّة نصف مليار دولار، ودين إجماليّ ٢١ مليار دولار وفائدة على هذا الدين ٦,٥ في المئة، وعائدات تخصيص وتسنيد ٩ مليارات دولار. برنامج كبقيّة البرامج الذي سبقته سيتزيَّن بأرقام واعدة لا تلبث أن تسقط أمام الحقائق الساطعة.

خفض الفوائد له آليّاته الداخليّة، واستقرار النقد له آليّاته أيضاً. عبثاً نحاول اتّخاذ القرارات السياسيّة في شأنهما. لقد جرَّبنا ذلك في الماضي فأوصلنا لبنان إلى البؤس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ومن الصعب جدّاً أن يمحو باريس-٢ آثار ذلك الماضي.

القرارات النقديّة والماليّة والاقتصاديّة والإداريّة الداخليّة، إذا احترمت القواعد والقوانين، قادرة وحدها على إبراء لبنان من علله الاقتصاديّة والماليّة، ولكن مع أصحاب رؤية وأيادٍ بيضاء.

لـمَ هذا الـمصير؟

من الصعب أن يكتشف المرء فضائل لجمهوريّة لبنان الثالثة. فهي تميّزت بضعف الحقوق الفرديّة، وتدهور مستوى الحياة وأحوال المؤسّسات، وغياب الرخاء الاجتماعيّ، ومكافأة المال بالمال السهل، ومجازاة الكفاية باليأس والهجرة، وازدراء المعرفة، والاستخفاف بالحريّات، وتشويه الديمقراطيّة، وتوطيد الفساد، ونسيان الحكمة والشجاعة، وتجريد القلوب من العواطف الوطنيّة، والتلمّس المكلف للقرارات، والابتعاد عن القواعد والقوانين والأصول، وتقاسم المكتسبات والمغانم. جمهوريّة أشعلت شهواتها وأطفأت ضميرها، عبدت المال والسلطة وسخّرت لهما كلّ الوسائل، فلم ترَ مأساة عائلة من دون سند، ولم تسمع شكوى شاب من دون دعم، ولم تستجب لصرخة متألّم من دون ملاذ، ولم تلبّ تطلّب وطن. فهل أزمة لبنان في اقتصاده هي، استتباعاً، أزمة سياسة أم أزمة أخلاق؟

ست حكومات توالت حتى ٢٠٠٢، منذ تأسيس الجمهوريّة الثالثة أي منذ التوقيع على اتّفاق الطائف، وسقطت كلّها في امتحان العدل أو المعرفة أو الفضيلة أو الثلاثة معاً، والسابعة على عتبة السقوط في امتحان التغيير الذي رفضته.

فليس صعباً على حاكم عقلنة التوظيف في الادارات والمؤسّسات

الرسميّة، والعدل في تحديد أجر صاحب حقّ وتعويضه، واحترام الديمقراطيّة في التمثيل والاختيار، وبناء قوّة النقد على قوّة الاقتصاد، وارساء قوّة الاقتصاد على قوّة الاستثمار، ودعم قوّة الاستثمار باعتدال الفوائد، وترسيخ اعتدال الفوائد بسياسة نقديّة علميّة، وتأسيس السياسة النقديّة على النموّ الاقتصاديّ واستقرار النقد الداخليّ. وربط استقرار النقد الخارجيّ أي سعر صرفه بمدى النجاح في تعزيز استقراره الداخليّ.

وليس صعباً على حاكم أن يطبع موازنة عامّة بطابع اجتماعيّ وإنمائيّ واقتصاديّ، أو ينفق من الخزينة بدراية وحساب، أو يستدين لأجل تكبير حجم الاقتصاد وزيادة فرص العمل، أو يصلح إدارة عصفت بها الرشوة وتملّكها الفساد، أو يحسن التشريع الضريبيّ الثابت، أو يحمي الانتاج المحليّ، أو يجنّب المؤسّسات الانهيار والاقفال.

وليس صعباً على حاكم وهو يتصرّف بوسائل عدّة وإمكانات ضخمة أن يعطي أجيال الغد أسباباً للأمل والحياة والبقاء، ولا صعب عليه أن ينجح في إعادة توزيع الثروة الوطنيّة بطريقة عادلة منعاً لتعميق التفاوت الاجتماعيّ ومستويات الدخل والقضاء على الفئات الوسطى.

وليس صعباً على حاكم إرساء توازنات صحيّة في الاقتصاد في مجالات الانفاق الرسميّ المفيد، والاستثمار الخاصّ المنعش، وحجم الضرائب والرسوم المدروس، ومجموع التقديمات الاجتماعيّة الجيّدة، وتوسّع الصادرات هيكليّاً وجغرافيّاً؛ ولا صعب عليه تفعيل مرتكزات النموّ هذه في بلد ينعم بموارد ماليّة كبيرة نسبة إلى عدد سكّانه، أو أن يحسّن إدارة هذه الموارد بوضعها في خدمة التقدّم والنموّ والازدهار.

ولأن كلّ ذلك لم يحصل، فلأجل أن تتميّز الجمهوريّة الثالثة بما تتميّز به من فضائل غائبة ومزايا ضعيفة.

دومينغو كافالو، الليبراليّ القصوويّ، خرّيج هارفارد ومهندس اقتصاد الأرجنتين واقتصاد روسيا أيضاً وأوكرانيا، تحوّل حاسبه مسدّساً قاتلاً للشعب الأرجنتينيّ. باع خلال عشر سنين الأرجنتين من أغنياء العالم مع

شريكه الرئيس كارلوس منعم في أوسع عمليّة تخصيص شهدتها أميركا اللاتينيّة، لأنّه يؤمن بدور أمنيّ فحسب للدولة وبتغليب قوانين السوق على القوانين المدنيّة والجزائيّة. وقد تبخّرت المليارات المحصّلة في متاهات أسواق القطع وعمليّات الفساد الواسعة، بدلاً من أن يضعها في خدمة الاقتصاد وتحفيز بناء المصانع والقدرات التنافسيّة للاقتصاد.

لقد أراد، أوّل الأمر، السيطرة على مستويات التضخّم الشديدة الارتفاع في الأرجنتين والتقلّب السريع لسعر صرف العملة، فقرّر تثبيت سعر صرف البيزو، ودفعته «الأنا» إلى تقوية قيمته حيث ساواه بالدولار الأميركيّ، وعزّز النشاط الريعيّ، وقوّى رخاء الطبقة الغنيّة، وأعطى المصارف عملاً كثيراً. كما حوّل الأرجنتين جنّة ضريبيّة وتغاضى عن مسائل الجباية والتحقّق الضريبيّ. فخفّت الواردات الضريبيّة للدولة.

بدايةً، فرح الشعب وخصوصاً الأجراء، لأنّ التضخّم اضمحلّ وصار للدخل قيمة، وسرّ كثيرون بالفائدة الجيّدة على البيزو، لكنّ المغالاة في تخمين قيمة العملة زادت كلفة الانتاج وتسبّبت في إقفال الكثير من المصانع، وخسر الأرجنتينيّون أعمالهم وربحوا سوء الحظ، وارتفعت البطالة إلى نسبة ٦٠ في المئة، تضمّن الذين يعملون من دون أيّة حقوق، أي الذين يمكن ان يتعرّضوا للصرف في أيّ وقت، فتجعّد جبين كلّ أرجنتينيّ وغرق في القلق والهموم.

وارتاحت الطبقة الغنيّة إلى التغطية الماليّة النظريّة للبيزو بواسطة الدولار، فأعادت رساميلها إلى البلد، كما وفدت إلى الأرجنتين رساميل أخرى من صناديق وجهات متعدّدة للافادة من «المعجزة الأرجنتينيّة». لكنّ شعور الغبطة هذا اشتدّ في اقتصاد كان ينقصه الوضوح.

وفي غياب واردات كافية، بدأ كافالو بالاستدانة من الأسواق الخارجيّة لدعم سياساته وقيمة نقده بتأييد من الرئيسين منعم ودو لا روا، آخر رئيس أرجنتينيّ قبل الانهيار، حتى وصلت قيمة الدين الخارجيّ إلى أكثر من ١٣٠ مليار دولار، فبدأ الاقتطاع من أجور الموظّفين في قطاع عامّ

يشهد أساساً تفاوتاً كبيراً في مستويات الأجور. وبدأ الفقر يتوسّع مع تسريح العمّال إلى درجة أنّ عشرين ألف أرجنتينيّ كانوا يسقطون يوميّاً تحت خطّ الفقر. وعجزت الدولة عن الوفاء بالتزاماتها بالعملة الصعبة، ونضب الدولار، فتحوّلت المدّخرات بالبيزو قسراً عملة لا تغطية لها. وأصبح الأجراء يعيشون في الاضطراب، والأغنياء في القلق لا على أموالهم لأنّها أصبحت في أماكن آمنة، في الاوروغواي وغيرها وفي البورصات الأميركيّة والأوروبيّة، بل أمنيّاً لأنّ الجوع لا يرحم. ففي الأرجنتين قتلوا لأجل مئة دولار. هذا الدولار الذي أنهك ذلك البلد وأسقطه في هاوية الفساد والانحراف والتناقض. ولا خروج بعد اليوم من أزمته إلّا بمحاربة الفساد واعتماد العلم والعدل والاعتدال نهجاً ماليّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً لكي تأتي المساعدات المنقذة. لقد فرضت الفضيلة نفسها للخروج من الأزمة الكبيرة في الأرجنتين، ولا خروج من الأزمة من دون الفضيلة.

أما في لبنان، فلا بد من جمهوريّة رابعة تعتمد الفضيلة نهجاً، والعلم سلوكاً، والوطنيّة مرجعاً؛ جمهورية تحترم دستورها وتعدّله نحو الأفضل، تطفىء شهواتها وتشعل ضميرها، تقضي على عيوب سابقتها لتمنع الانهيار الكبير وتحقّق أمنياتنا جميعاً بالعيش في دولة قانون ومؤسّسات. وبما أنّ الفضيلة سوف تفرض نفسها علينا عاجلاً ام آجلاً، فلنخترها منذ الآن بوعي ومسؤوليّة، لأنّه عبثاً نغيّر حكومات لاصلاح الحال. فحكومة ثامنة في الجمهوريّة الثالثة ستسقط كغيرها، وهي على الطريق نفسه.

فلتكن إذاً الحكومة الأولى المنشودة في جمهوريّتنا الخلاصيّة الرابعة.

لـمَ يختلفون؟

كلام كثير أثير ولا يزال حول الخلافات السياسيّة في لبنان وتأثيرها على الأوضاع الاقتصاديّة. فبعض المؤمنين بالعلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد يبرّرون سياسة الفوائد الفاحشة التي طبّقت في لبنان ولا تزال بالتشنّجات السياسيّة الداخليّة وببعض الأحداث الخارجيّة العابرة، والبعض الآخر يربط سياسة الفوائد بدرجة المخاطرة المحيطة بلبنان. وقد تسبّبت حقيقة سياسة الفوائد هذه برفع درجة تلك المخاطرة إلى مستويات عالية.

نحن نفهم أنّ خلافات سياسيّة جوهريّة ومصيريّة يمكن أن تشغل بال المواطنين فتؤثّر على سلوكهم وتوقّعاتهم، ما ينعكس سلباً على استقرار العملة، فتضطر السلطات النقديّة إلى رفع الفوائد للمحافظة على هذا الاستقرار؛ علماً بأنّ تحديد المصرف المركزيّ للفوائد يخضع أساساً لاعتبارات اقتصاديّة بحتة، كحفز النموّ الاقتصاديّ، والسيطرة على التضخّم وتنشيط الطلب العامّ في الاقتصاد.

فهل خلافاتهم أساسيّة إلى درجة تجعل الاقتصاد يرتبط عضويّاً بالسياسة؟

هل يختلفون مثلاً على أفضل برنامج لمكافحة البطالة، أو على برنامج للمحافظة على الموارد البشريّة الكفيّة وثنيها عن الهجرة؟

هل يختلفون على أنجع الوسائل لتحقيق مزيد من النموّ الاقتصاديّ

ورفع حجم إنتاج الاقتصاد للسلع والخدمات؟

لم يختلفون؟

هل يختلفون على أفعل سياسة لتنشيط الاستثمار والصادرات وإبدال مستوردات كثيرة بانتاج محليّ بديل؟

هل يختلفون على تفسير العولمة ومضمونها وأهدافها، هل يختلفون على وسائل الانفتاح الاقتصاديّ بدلاً من اعتماد فتح الحدود العشوائيّ؟

هل يختلفون على طرق حماية الانتاج المحليّ أو ما تبقى منه من الانهيار أمام اجتياح السلع البخسة الثمن لأسواقنا ومخازننا وبيوتنا؟

هل يختلفون على برامج تعليميّة لتعليم النشء أو بعضه المهن المتطوّرة والتكنولوجيا المتقدّمة خدمة لمستقبلهم في بلادهم ولمؤسّسات الانتاج؟

هل يختلفون على كيفيّة إنماء المناطق البعيدة ووسائل هذا الانماء بدءاً بالمناطق الصناعيّة أو بالمشروع الزراعيّ النموذجيّ أو بمشاريع تخزين المياه أو بكلّ هذه المشاريع معاً؟

هل يختلفون على سبل منع الهجرة الداخليّة وتفريغ الريف من سكانه؟

هل يختلفون على أدوات تعزيز الاجر والدخل والاستهلاك وإنتاجيّة العمل وربحيّة المؤسّسات وتطوّرها وازدهارها؟

على ماذا يختلفون؟

هل يختلفون على دور الدولة في الاقتصاد، وعلى النظام الضريبيّ الأفضل، وعلى الحجم الضريبيّ الأمثل، وعلى السياسة النقديّة المفيدة والحافزة، وعلى الانفاق المجدي والفاعل؟

هل يختلفون على تحسين هيكل الموازنة العامّة، وعلى أدوارها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة؟

هل يختلفون على الانتهاء من مسألة المهجّرين؟

هل يختلفون على وسائل تسهيل علاقات المواطنين باداراتهم الرسميّة المدنيّة وغير المدنيّة؟

هل يختلفون على مساعدة كلّ مؤسّسة تستثمر وتوجد فرص عمل؟

هل يختلفون على أفْضل قانون للانتخاب يضمّ حسن التمثيل، ويبعد شبح الاقطاع والتسلّط؟

هل يختلفون على قانون للأحزاب يعيد بعض الحيويّة والرونق إلى حياتنا السياسيّة الرتيبة؟

هل يختلفون على منهج جديّ لمحاسبة العابثين بالمال العامّ؟

هل يختلفون على كيفيّة تطبيق النظام الاقتصاديّ الحرّ، وتحصين المبادرة الفرديّة وحمايتها؟

لم يختلفون؟

هل يختلفون على برامج لمحاربة الفقر المتوسّع في لبنان؟

هل يختلفون على خطط لتعزيز الادّخار والاستثمار وخفض الفجوة الماليّة الداخليّة والخارجيّة؟ (نقص في تمويل الاستثمارات الداخليّة وعجز كبير في الميزان التجاريّ).

هل يختلفون على برامج لاصلاح الادارة العامّة، وزيادة انتاجيّتها، وخفض عبئها على الموازنة وعلى الناس.

هل يختلفون على خطط لادارة الدين العامّ، والحدّ من تناميه ومنافسة الدولة للقطاع الخاصّ على الموارد الماليّة للبلد؟

هل يختلفون على برامج لتفعيل الخدمات العامّة، وخفض كلفتها، وانتظام عملها من كهرباء وماء؟

هل يختلفون على خطط لتموين لبنان بالنفط ومشتقّاته بأفضل الوسائل؟

هل يختلفون على مفاهيم ربط مستويات الفوائد بالنموّ الاقتصاديّ، لا بتثبيت النقد؟

هل يختلفون على برامج لحماية ثرواتنا الطبيعيّة؟

كلّ الخلافات السياسيّة الماضية والحاضرة من تحصين مواقع وتعزيز موازين قوى وتمديد وتعظيم مصالح وغيرها لا علاقة لها بالاقتصاد، ولا تبرّر على الاطلاق رفع الفوائد. فتلك المسألة إذاً، مستقلّة وتلقائيّة، تخفي مصالح ضخمة، لأنّ العلاقة في لبنان وفي هذه الحال بين السياسة والاقتصاد علاقة بالغة الهزال.

لا ليغيّروا بل ليتغيّروا

لأنّ القطاعين العامّ والخاصّ في لبنان ليسا بخير، البلاد ليست بخير. مؤسّسات القطاع الخاصّ تعاني اختناقاً حادّاً، قضى على الكثير منها، ويهدّد بقاء أخرى. خزينة القطاع العامّ تنوء بأثقال الديون. فلا الاقتصاد قادر على تخفيف ديون القطاع العامّ، ولا القطاع العامّ يرعى مصالح القطاع الخاصّ أو يفكّ الخناق عن مؤسّساته؛ أفلا يحقّ لنا أن لا ننحني أمام هؤلاء الذين أوصلوا البلاد إلى هذه الحال؟

اقتصاد بلا سيولة كجسد بلا روح، وعروق بلا دم، وقلب بلا نبض. اقتصاد بلا سيولة مناسبة هو اقتصاد ميت. السيولة النقديّة لازمة في الاقتصاد لجعله يعمل بحيويّة في شقّيه الاستثماريّ والاستهلاكيّ، وينمو ويزدهر ويوفّر العمل والأجر القادرين على تحسين مستوى الحياة ونوعيّتها.

اثنتا عشرة سنة من السلوك الاقتصاديّ والنقديّ الرسميّ، سخّرت الموارد الماليّة للبلاد خدمةً لأوهام اقتصاديّة وسياسيّة، ولانفاق رسميّ طحن مليارات الدولارات واستنزف قدرات القطاعين العامّ والخاصّ لمصلحة بعض أهلهما، سهّل السير واقعاً في بعض مناطق العاصمة، لكنّه عطّل السير على طريق النموّ والتنمية في كلّ مناطق لبنان.

لم يفلح أصحاب هذا السلوك في إدارة الثروة الماليّة للبلاد ووضعها في خدمة النموّ الكمّي والتنمية البشريّة: ٤٣ مليار دولار ودائع حاليّة في

المصارف في لبنان (٧/٢٠٠٣)، منها ٣٠ مليار دولار مودعة بالدولار مع بعض العملات الصعبة الأخرى؛ ٢٨ مليار دولار من هذه الودائع هي في تصرّف القطاع العامّ، منها ٨ مليارات دولار ودائع مصرفيّة في المصرف المركزيّ، والبقيّة اكتتابات في سندات دين بالليرة وبالعملات؛ ١٥ مليار دولار فقط تسليفات للقطاع الخاصّ، و٩ مليارات دولار في تصرّف الخارج. حصّة القطاع العامّ من الثروة الماليّة للبلاد زادت ٥ مليارات دولار خلال سنة (أيّار ٢٠٠٢ – أيّار ٢٠٠٣)، بينما بقيت حصّة القطاع الخاصّ منها على حالها.

هذه الأرقام تؤكّد أنّ القطاع العامّ في لبنان بات يعمل لنفسه، متخلّياً عن دور الادارة والرعاية لشؤون القطاع الخاصّ، همّه عجزه وديونه وحساباته والتمسّك ببعض الاوهام الاقتصاديّة على حساب القطاع الخاصّ ومصالحه الحيويّة. وسائله ضرائب ورسوم ومصادرة مزيد من الثروة الماليّة في البلاد، واستبعاد القطاع الخاصّ عنها؛ فهو كأمّ تأكل من صحن طفلها. وما اعتمد من آليات لخفض كلفة اقتراض القطاع الخاصّ أو كلفة الاستشفاء مثلاً ما هو إلّا جزئيّات من الحلّ الشامل.

إتاحة الموارد الماليّة أمام القطاع الخاصّ أو سياسة السيولة يربطونها بتثبيت سعر الصرف. أفلا يعلمون بأنّ سياسة السيولة ترتبط بنموّ الاقتصاد بشقّيه الاستثماريّ والاستهلاكيّ، وبعدئذ باستقرار سعر الصرف لا بثباته؟

فأين سوق النقد في لبنان، وكيف تتحدّد قيمة النقد عندنا، أي سعر الفائدة. أفلا نستطيع الجزم بأنّ قيمة النقد كانت ولا تزال تتقرّر بمعزل عن عمل سوق النقد ومتطلّباته، وبمعزل عن الاقتصاد وحاجاته؟

استراتيجيّة النقد في لبنان شديدة السوء، تذكّرنا بسياسات المدرسة النقديّة، ولكن مع تشوّهات كبيرة. فتلك السياسات عملت على اقتصادات متشبّعة، بينما سياستنا تعمل على اقتصاد يفقد يوماً بعد يوم قدراته الانتاجيّة، وتخفّ يوماً بعد يوم درجة استعماله لطاقاته المنتجة (غير متشبّع) فتعتبر على خطأ أنّ كلّ ضخّ للسيولة سيترجم بارتفاع معدّل التضخّم، ما

ينعكس سلباً على سعر الصرف. هذا المنطق لا يصحّ في أحوال اقتصادنا منذ اثنتي عشرة سنة.

المؤسّسة في القطاع الخاص تحاصرها هذه السياسة. فصاحبها صدّق الدستور الذي كفل المبادرة الفرديّة، وصدّق الدستور الذي ضمن النظام الاقتصاديّ الحرّ في لبنان، وصدّق الدستور الذي وعد بإنماء متوازن للمناطق واعتبره ركناً أساسيّاً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

لكنّ الواقع غير ذلك؛ فالمبادرة الفرديّة في مجالات الاستثمار تعتريها طبيعيّاً درجة معيّنة من المخاطرة تسعى الدول عادة إلى تخفيفها لتشجيع مثل هذه المبادرات. لكنّ هذه الدولة، بدلاً من أن تخفّف درجة المخاطرة، ضاعفتها وهي مخالفة أولى للدستور. أمّا نظامنا الاقتصاديّ، فليس حرّاً على الاطلاق، إذ كيف يجوز أن تكون هناك أسواق لسلع وخدمات تخضع أسعارها لقاعدة العرض والطلب، ولا يكون سوقان حرّان للنقد والقطع في لبنان منذ اثنتي عشرة سنة، وهي مخالفة ثانية للدستور؟

أمّا الانماء المتوازن، فهو مهمل وغائب، ما يجعل الأرياف اللبنانيّة مناطق طاردة للسكّان، ويهدّد وحدة الدولة واستقرار النظام، وهذه مخالفة ثالثة للدستور.

المؤسّسة في القطاع الخاصّ التي تضاعف الخطر على ديمومتها تواجه تحدّيات اربعة: دفعاً سريعاً لمستحقّات نقديّة كالأجور واشتراكات الضمان وضريبة القيمة المضافة والطاقة؛ وإيراداتٍ بعيدةً بسبب سياسة السيولة وعدم توافرها في الاقتصاد؛ وأسعاراً متهاوية بسبب وضعها في مواجهة عمالقة إنتاج عالميين وإقليميين يصدّرون إلى لبنان سلعاً إغراقيّة من غير أن توازن الدولة بين كلفة المستورد وكلفة المنتج المحليّ بواسطة سياسة جمركيّة عقلانيّة تؤمّن الايراد للخزينة والديمومة للانتاج الداخليّ؛ وتصديراً فرديّاً دونما حماية رسميّة أو مساعدة من مؤسّسات حكوميّة.

هذه التحدّيات، التي استلهمتها هذه الدولة من فلسفات تثبيت النقد والعولمة، سيفٌ يقطع يوميّاً جذوع مؤسّسات عديدة. فمثل هذه السياسات

من حكومة النموّ
إلى حكومة الرفاه

تولّد المستحيلات، والقادر على المستحيلات واحد لا أكثر. بنت الدولة إذاً سياسة اقتصاديّة ممّا فهمته من مسائل القدرة الشرائيّة والتضخّم والنقد والاستدانة والعولمة والمساعدة الخارجيّة، وهي سياسة لا صلة بينها وبين السياسة الكلاسيكيّة أو السياسة الكينزيّة أو السياسة النقديّة أو السياسة الحديثة، وهي جملة السياسات المتّبعة في العالم وفي إطار الأنظمة الاقتصاديّة الحرّة. سياستنا خارجة على كلّ المدارس والقواعد الاقتصاديّة، التي وحدها قادرة على تحقيق خير الشعوب وازدهار الاقتصادات.

وماذا بعد؟ أنقول لهم أن يغيروا وقد بحّ صوتنا وجفّ حبر أقلامنا وتعب الاعلام من كلامنا ونحن نطالبهم بالتغيير والتعديل وإعادة النظر والتماس الوقائع والاقلاع عن الدعاية وطمس الحقائق منذ اثنتي عشرة سنة؟

لا، لن نقول لهم بعد اليوم غيّروا، بل نقول لهم إنّنا نتمنّى من القلب أن يتغيَّروا. هذا ما يريده لبنان. وهذا ما يتوق إليه اللبنانيّون الذين فرغت بيوتهم من أشياء كثيرة، وعمرت قلوبهم بالغضب واليأس؛ والاستحقاقات الديموقراطيّة المقبلة ستؤكّد صحّة كلامنا.

الحكومة الجديدة (٢٠٠٣) تُعدّ نفسها لمواجهة أحداث المنطقة سياسيّاً. فهي تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتتمسّك بمبادئ السيادة والاستقلال والحريّات، وبحقّ الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع عن استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها بكلّ الوسائل المتاحة، وكذلك بضرورة وجود الجيش السوريّ في لبنان وتحرير هضبة الجولان كاملة.

ثمّ تلتزم في بيانها الوزاريّ (٢٠٠٣) التمثيل الديمقراطيّ الصحيح واستقلاليّة القضاء والإنماء المتوازن، وتدّعي مسؤوليّتها كاملة عن رعاية الإنسان اللبنانيّ والسهر على تنميته وترقّيه وتلبية حاجاته المعيشيّة. ثمّ يؤكّد بيانها إحراز تقدّم ملموس في نتائج الماليّة العامّة في ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

ويحدّد البيان أهداف السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للحكومة الجديدة: خفض العجز، وزيادة الفائض الأوّليّ في الموازنة العامّة، وخفض معدّلات الفائدة تدريجيّاً، والحدّ من تفاقم الدَّين العام، وتعزيز النموّ، وتحسين إنتاجيّة القطاع الخاصّ وتوفير فرص العمل.

أمّا الوسائل التي ستعتمدها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف فهي:

* التخصيص لخفض حجم الدَّين العامّ، مع السعي إلى أن يكون ذا قاعدة واسعة للمساهمين (تخصيص جماهيريّ).

* تسنيد بعض الموجودات (بيع إيرادات مستقبليّة: ريجي، خلويّ).
* خفض الإنفاق العامّ، أي تقليص حجم الموازنة، وتكييف حجم الإنفاق مع حجم الإيرادات المحققّة.
* اعتماد الضريبة الموحّدة على الدخل المحقّق في لبنان.
* الاستمرار في تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانيّة.
* تسهيل سبل الاستثمار في القطاع الخاصّ.
* تأمين التعليم والطبابة والاستشفاء للجميع، ومعالجة الإعاقة والعسر والبطالة والشيخوخة.
* مكافحة الهجرة، لأن «بالهجرة يخسر لبنان عقله».
* ربط التعليم بمتطلّبات أسواق العمل.
* دعم الصناعة والزراعة، وخفض كلفة الإنتاج.
* الإفادة من ثروة لبنان المائيّة.
* تحديث الإدارة العامّة، وزيادة كفايتها في تأمين خدمات أفضل للمواطنين.
* تحويل مستشفى بيروت الحكوميّ مركزاً طبيّاً إقليميّاً.

ويخلص بيانها إلى طلب الثقة، ليس للحكومة الجديدة، بل للبلاد.

إنّ جملة المسائل الواردة في البيان الوزاريّ للحكومة الجديدة تستدعي الملاحظات الآتية:

أوّلاً: يفتقر البيان الوزاريّ إلى أيّ تفرّد أو ابتكار، كما يغيب عنه البرنامج الهادف بوسائل محدّدة تتناسق مع القدرات الماليّة للقطاع العامّ في لبنان.

ثانياً: تجريد منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تكتيك سوريّ تردّده الحكومة برتابة في بيانها الوزاريّ.

ثالثاً: تقع الحكومة في تناقض التمسّك بالسيادة والاستقلال ووحدة

الأرض، وتأكيد ضرورة وجود الجيش السوريّ في لبنان، والتزام تحرير هضبة الجولان.

رابعاً: تلتزم الحكومة الحريّات والتمثيل الديموقراطيّ واستقلاليّة القضاء والإنماء المتوازن، وهي التي برموزها الأساسيّة الحاليّة، طعنت في السابق الحريّات، وأسقطت التمثيل الديموقراطيّ الصحيح، وسخّرت القضاء للمصالح الضيّقة، وأفرغت الأرياف من سكّانها بعدما غاب عنها أيّ إنماء بنيويّ أو إنتاجيّ.

خامساً: تدّعي الحكومة صفة الرعاية والسهر على الإنسان اللبنانيّ، هذا الإنسان الذي ينوء راهناً تحت وطأة الضرائب والرسوم والبطالة ونتائجها على تدنّي دخل العائلة اللبنانيّة ومستوى حياتها.

سادساً: تؤكّد الحكومة إحراز تقدّم ملموس في نتائج الماليّة العامّة في ٢٠٠١ و٢٠٠٢، بينما خدمة الدَّين العامّ المحقّقة في موازنة ٢٠٠٢ بلغت ٨٦ في المئة من الإيرادات، والعجز الإجماليّ للموازنة والخزينة بلغ ٤٣ في المئة.

سابعاً: خفض العجز في الموازنة العامّة وزيادة الفائض الأوّليّ فيها يستلزمان تطبيق مجموعة من السياسات الإداريّة والنقديّة والإنمائيّة والضريبيّة التي أخفقت في تصوّرها وتحقيقها الحكومات السابقة.

ثامناً: خفض معدّلات الفائدة تدريجاً، والحدّ من تفاقم الدَّين العامّ وزيادة النموّ الاقتصاديّ وإنتاجيّة القطاع الخاصّ وفرص العمل. تستلزم وجود سوق نقديّة حقيقيّة في لبنان يضبط فيها المصرف المركزيّ إيقاع الكتلة النقديّة ودرجة عرض النقد في السوق في ضوء حاجات الاقتصاد إلى مزيد من الطلب الاستثماريّ والاستهلاكيّ. ومثل هذه الآليّة غائبة كليّاً في لبنان، لأنّ سعر النقد في هذه السوق أي نسبة الفائدة، ترتبط بسعر صرف الليرة، وليس بمقتضيات النموّ الاقتصاديّ والإنتاجيّة وفرص العمل.

تاسعاً: عمليّات التخصيص والتسنيد تؤمّن أموالاً لمرّة واحدة وتشكّل حلاً موقّتاً لمسألة ارتفاع الدَّين العامّ الذي يعالج جذريّاً بالنموّ الاقتصاديّ

وبتكبير حجم الاقتصاد أي حجم القطاع الخاصّ، فضلاً عن أنّ التخصيص الواسع يقتضي وجود سوق ماليّة ناشئة، والتسنيد الناجح يقتضي خفض درجة المخاطرة المرتبطة بالموجودات والإيرادات المعنيّة به، كما أنّ كلفة تأمين القطاع الخاص الخدمات العامّة ليست عموماً أقلّ من كلفة تأمين القطاع العامّ لها.

عاشراً: تقليص حجم الموازنة أي خفض الإنفاق العامّ يعني، في غياب إصلاح الإنفاق الجاري أي إصلاح إداريّ وإصلاح نقديّ، إلغاء الإنفاق الاستثماريّ من داخل الموازنة، وخصوصاً عندما تكشف الحكومة عن نيّتها تمويل المشاريع بواسطة القروض الميسّرة.

حادي عشر: المقاربة السليمة لسعر الصرف في لبنان تقتضي وضع الفوائد في خدمة الاستثمار، والنموّ في خدمة الاستقرار النقديّ. أمّا السياسة النقديّة المطبّقة منذ ١٩٩٢، فقد زادت العجز في الموازنات العامّة، وعظّمت حجم الدّين العام، وعطّلت الطلب والنموّ وفرص العمل والإنتاجيّة، ورفعت أحجام الرسوم والضرائب، وقلّصت المداخيل والسيولة، وعمّقت التفاوت الاجتماعيّ، وقوّت الهجرتين الداخليّة والخارجيّة، وأفقرت اللبنانيين.

ثاني عشر: الدور الاجتماعيّ الواسع الذي تدّعي الحكومة قدرتها على القيام به يتعارض مع هدف تقليص حجم الإنفاق الذي تحدّده في بيانها الوزاريّ.

ثالث عشر: دعم الصناعة والزراعة كلام لا قيمة له إذا لم يقترن بزيادة حصّة هذين القطاعين من التسليفات المصرفيّة للقطاع الخاصّ في لبنان من ١٤ في المئة حاليّاً (٢٠٠٣) إلى ٢٥ في المئة، وإذا لم ينعم هذان القطاعان بحماية جمركيّة ضدّ السلع الإغراقيّة. على أي حال، إنّ القطاع الخاصّ برمّته لا يزال يشهد استبعاداً متزايداً من أمام القروض المصرفيّة، لأنّ حصّة القطاع العام من هذه القروض تبلغ ١٨،٥ مليار دولار (٢٠٠٣) بينما لا تتعدّى حصّة القطاع الخاصّ منها ١٥،٥ مليار دولار.

رابع عشر: ربط التعليم بمتطلّبات أسواق العمل فرصة من فرص كثيرة أخرى أضعناها خلال السنوات الأخيرة، من ستّ جامعات في ١٩٩٠ وصلنا اليوم إلى أكثر من أربعين جامعةً ومعهداً عالياً ولم تبنِ الدولة بعد معهداً تكنولوجيّاً واحداً عالي المستوى ومتعدّد الاختصاص.

خامس عشر: فعلاً خسر لبنان عقله لأنّه خسر أعداداً وفيرة من الطاقات العلميّة الشابّة التي فتحت لها الدولة أبواب الهجرة بكلّ وسعها.

إعطاء الثقة لهذه الحكومة يعني في نظرها إعطاءها للبلاد وكأنّ الحكومة أصبحت البلاد كلّها أو كأنّ لبنان اختزل ببعض الناس، هذا لا يفاجئنا عندما نسمع أحدهم يتساءل من أين يمكن أن يؤتى بالوزراء إن لم يكن من بين مجموعة ضيّقة مُقدَّر لها وحدها أن تقوم بمثل هذه المهمّات أو من يطيعها.

وكما وعدتنا الحكومة السابقة بالنموّ والوفاق تعدنا الحكومة الجديدة بالرفاه، وبقدر ما تحقّق من ذاك النموّ ومن ذاك الوفاق سيتحقّق أيضاً من هذا الرفاه.

الحقيقة شعار وممارسة

فتحت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري لبنان على مرحلة جديدة سياسيّة، أمنيّة واقتصاديّة. فانسحاب القوّات السوريّة العسكريّة والأمنيّة من لبنان، سيعيد إليه عاجلاً أو آجلاً قراره الحرّ ونظامه الديموقراطيّ وسياساته السياديّة في مختلف الميادين. والقرار الدوليّ بإنشاء لجنة تحقيق دوليّة في جريمة الاغتيال وفي غيرها من الجرائم ذات الصلة، سيشيع في لبنان مناخاً أمنيّاً مستقرّاً على مدى غير قصير خصوصاً، إذا دعم لبنان هذا القرار بسلسلة من التدابير الأمنيّة الداخلية ترتكز على قواه المسلّحة والأمنيّة، كنشر الجيش على كامل الأراضي اللبنانيّة وتحوّل كلّ القوى اللبنانيّة إلى العمل السياسيّ في سبيل تحقيق مصلحة لبنان العليا، وتنظيم الوجود الفلسطينيّ المؤقّت على الأراضي اللبنانيّة. أمّا الحقائق الاقتصاديّة الملحّة التي ستطرح نفسها بحدّة بعد حادثة الاغتيال وعلى المدى المنظور، تتعلّق بخفض نسبة الدين العام إلى حجم الاقتصاد، وعقلنة تمويل الدولة ونهج السياسة النقدية إضافة إلى ملفّ العلاقات الاقتصاديّة اللبنانيّة – السوريّة.

لا يمكن للحقيقة أو للفضيلة أن تكون شعاراً فحسب. إنّها قناعة راسخة وممارسة دائمة.

الكذب في السياسة، الكذب في القضاء، الهدر المنظّم للأموال وللأملاك العامّة، الفساد الانتخابيّ، الاقطاع السياسيّ، التسلّط الماليّ،

التزوير والأنانيّة المفرطة، نُشدان السلطة بكلّ الوسائل وغياب الحسّ الوطنيّ والاجتماعيّ، سلوك يبعدنا عن الحقائق وعن الفضيلة في كلّ الميادين السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

التداعيات الاقتصاديّة في ظلّ لبنان جملة حقائق دامغة. والحقائق الاقتصاديّة والماليّة يجب الاعتراف بها إذا أردنا تخطّيها. طمسها لا يقود إلّا نحو مزيد من التقهقر والانهيار.

الحقيقة الأولى:

الانفاق في لبنان بواسطة الاستدانة خلال السنوات الطويلة الماضية تخطّى قدرة لبنان على الاستيعاب، ومن ثمّ على التسديد. فالدولة أنفقت كثيراً على الاستيراد، والقطاع الخاصّ أنفق أيضاً كثيراً على الاستيراد على حساب الإنتاج الوطنيّ والتصدير والنموّ الاقتصاديّ الحقيقيّ، لدرجة جعلت نسبة المخاطرة المرتبطة بإمكانية تسديد الديون لدى القطاعين العامّ والخاصّ في لبنان عالية جدّاً.

الحقيقة الثانية:

أنفقت الدولة خلال السنوات الماضية نحو ٧ مليارات دولار سنويّاً، تمّ تمويلها مناصفة من ضرائب متزايدة واستدانة متسارعة من دون أن تفلح في تحقيق الإنماء المتوازن والرخاء الاجتماعيّ. تقليص الانفاق الرسميّ يصبح في هذه الحال أكثر من لازم وضروريّ: وقف الهدر والتعدّي الفاضح على المال العامّ كالموازنات الفئويّة على حساب الموازنة المركزيّة، وعقلنة التقديمات الاجتماعيّة التي تمّت في الماضي بعيداً عن المعايير الإنتاجية والعدالة الاجتماعية، وضبط خدمة الدين السنويّة التي تصل إلى أكثر من ٢،٥ مليار دولار بإعادة النظر في سياسة الفوائد وخفض حجم العاملين في القطاع العامّ.

الحقيقة الثالثة:

موارد لبنان الماليّة المتمثّلة بالودائع المصرفيّة، تبلغ مقوّمةً بالدولار

نحو ٥٥ مليار دولار، ٦٥٪ منها ودائع في المصرف المركزيّ وديون على الخزينة، و٢٤٪ فقط قروض للقطاع الخاصّ. هذه النسب يجب أن تكون عكسيّة، وإلّا استمرينا في استبعاد القطاع الخاص عن مواردنا الماليّة الوفيرة وفي منع الاقتصاد من زيادة حجمه.

الحقيقة الرابعة:

ما يسمّى بالهندسات الماليّة، أي السواب والاصدارات الجديدة، تكسب لبنان قليلاً من الوقت بكثير من الكلفة. وقوّة النقد الحقيقيّة من قوّة الاقتصاد ومن الثقة بسلطة الدولة المصدرة له. لكنّ الدولرة العالية في اقتصادنا خير تعبير على انعدام الثقة في سيادة هذه الدولة وكفايتها.

الحقيقة الخامسة:

مشاريع إعادة الاعمار في لبنان بلغت كلفتها ٦ مليارات دولار، بينما المغالاة في تحديد الفوائد خلال السنوات الماضية تقدّر بـ ١٨ مليار دولار من أصل دين عامّ يبلغ حاليّاً نحو ٤٠ مليار دولار مع حجم اقتصاد يلامس فقط ٢٠ ملياراً.

الحقيقة السادسة:

المشاكل التي كنّا نعاني منها في أوائل التسعينات في مجالات الصرف الصحّي ومياه الشفة والكهرباء وطمر النفايات الصلبة والطرق والمدارس والمستشفيات الرسميّة، لا نزال نعاني منها اليوم، ما يضاعف كلفة إعادة الاعمار.

الحقيقة السابعة:

العمّال السوريون الذين يبلغ متوسّط عددهم السنويّ نحو ٢٠٠ ألف عامل، يجب أن يخضعوا للقوانين التي ترعى عمل الأجانب في لبنان. كما أنّ وقف التهريب عبر الحدود اللبنانيّة السوريّة يحافظ على نوعيّة السلع في

الأسواق اللبنانيّة عندما يخضعها للمواصفات والمقاييس اللبنانيّة، ومنع إدخال السلع الزراعيّة والغذائيّة المدعومة من قبل الدولة السوريّة إلى لبنان يضمن ديمومة الزراعة اللبنانية والمزارعين اللبنانيين.

الحقيقة الثامنة:

إنّ الاصدارات الطويلة الأجل التي يقوم بها البنك المركزيّ ترهن مستقبل لبنان من دون أن تفيد اقتصاده، لدرجة أن الديون المستحقة علينا بين ٢٠٠٩ و٢٠١٨ وصلت راهناً إلى ١٥ مليار دولار بالدولار الأميركيّ من دون احتساب مستحقّات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، علماً بأنّ لبنان ليست له إيرادات ثابتة بالعملة الصعبة.

إنّ جملة هذه الحقائق لا تواجه إلّا بالاعتراف بها أوّلاً، ومن ثمّ بالتصدّي لها بواسطة رزمة من السياسات الإصلاحيّة على عتبة مرحلة تغييرية مهمّة تنتظر لبنان، تحتاج إلى إجماع محلّي واغترابيّ، وترتكز أوّلاً وأخيراً على مصلحة لبنان العليا وعلى المصالح الحيويّة لجميع اللبنانيين.

٢

موازنة عامّة وخزينة

- دقّت ساعة الحقيقة
- دين لبنان في أهميّة استحقاقه الرئاسيّ
- لبنان ومساعدات البنك الدوليّ

دقّت ساعة الحقيقة

تواجه الخزينة اللبنانيّة استحقاقات ماليّة ضخمة خلال مدّة زمنيّة قصيرة، نبّهنا إليها مراراً، تترتّب تحديداً على الدولة اللبنانيّة استحقاقات لديون بالدولار الاميركيّ (أوروبوند) بنحو ٧ مليارات بين نهاية ٢٠٠٤ ونهاية ٢٠٠٦، من أصلها ٦٠٠ مليون دولار بالأورو. هذه الديون معقودة بمتوسط فائدة ١٠ في المئة.

عمليّات "السواب" التي تقضي بإبدال دين قائم بفائدة معيّنة بدين آخر لآجال أطول وبفائدة ترتبط بعوامل الثقة والمخاطر السياديّة، ستجري بين الدولة اللبنانيّة ودائنين من كلّ أنحاء العالم وعلى سندات الدولار الأميركيّ. وتعبّر هذه العمليّات عن إحراج ماليّ جديّ للدولة اللبنانيّة، أمام ما ينتظرها من استحقاقات لا يطمئن الدائنين الأجانب.

من بين الدائنين المصارف اللبنانيّة التي تحمل جزءاً محدوداً من هذه الديون؛ أمّا الجزء الأكبر فيعود إلى مستثمرين لبنانيين وأجانب اكتتبوا بهذه السندات بواسطة شركات ماليّة دوليّة سوّقتها في حينه.

إنّ عمليّات "السواب" كانت، واقعا، تجري بين المصرف المركزيّ والمصارف اللبنانيّة، على سندات خزينة بالليرة في مطبخ داخليّ مقفل؛ لكنّ ارتفاع حصّة الدين الخارجيّ إلى ٤٥ في المئة من الدين العامّ الاجماليّ والذي يفوق حالياً (٢٠٠٤) ١٥ مليار دولار، سيضطر الدولة إلى

اللجوء أكثر فأكثر إلى عمليّات سواب على سندات "أوروبوند". وقد أشرنا باستمرار إلى خطورة زيادة نسبة الدين الخارجيّ من مجموع الدين العامّ.

عمليّات السواب على سندات الأوروبوند تعني عمليّاً زيادة خدمة الدين العامّ، وتحتاج إلى قبول الدائنين للدخول فيها.

هدف مؤتمر باريس-٢ الى خفض خدمة الدين العام. مساهمات هذا المؤتمر ٣,٧ مليارات دولار، تستحقّ في ٢٠١٧ و٢٠١٨ بفائدة ٥ في المئة، وقد استعملت لإبدال دين بالليرة معقود بفائدة أعلى، لأنّ الفائدة على الليرة اللبنانيّة لم يكن في الامكان خفضها، الأمر الذي لم نوافق عليه في حينه، وقد حقّق هذا المؤتمر وفراً سنويّاً في خدمة الدين العامّ بنحو ٢٠٠ مليون دولار على أساس الفائدة المدفوعة آنذاك ولكن في المقابل رفع هذا المؤتمر حصّة الدين الخارجيّ في مجموع الدين العامّ.

من الصعب إجراء عمليّات سواب على كلّ المستحقّات الماليّة، فالاستدانة من الأسواق العالميّة لدفع جزء من الديون المستحقّة أمر وارد؛ وفي الحالين يظلّ مدى التجاوب مع رغبة الدولة اللبنانيّة العنصر الأهمّ. ومن المهمّ الاشارة إلى أنّ خطأ كبيراً اقترفه من استدان هذه المبالغ بالشروط المعروفة (متوسّط فائدة ١٠ في المئة)، لأنّه أساء جدولة استحقاقاتها، ورتّب على الخزينة مبالغ ماليّة ضخمة خلال مدّة زمنيّة محدودة (٧ مليارات دولار خلال سنتين).

يبقى أن نعرف موقف المصرف المركزيّ، وماذا سيكون دوره. إن نحو ٢٠ مليار دولار، ودائع المصارف اللبنانيّة، موجودة في خزائنه (٢٠٠٤) نصفها بالدولار ويعتبرها احتياطاً خارجيّاً، والنصف الآخر بالليرة وقد استعملها في اكتتابات بسندات خزينة لبنانيّة. فهل سيوسّع المركزيّ محفظته الماليّة؟ وهل سينوّع السندات التي يحملها؟ وماذا سيكون مصير كلّ هذه الأموال التي هي اموال المودعين مع دولة يزداد وضعها الماليّ سوءاً سنة بعد أخرى؟ وهل سيكون حلّ المأزق الماليّ للقطاع العامّ مزيجاً من السواب والاستدانة، ولعب المركزيّ دوراً معيّناً؟

الحال الماليّة الصعبة التي وصلنا إليها نتيجة أخطاء السياسات الاقتصاديّة والمالية والنقديّة المنتهجة من ١٩٩٢ نذكّر بأهمّها:

* ربط الفوائد بتثبيت سعر الصرف بدلاً من ربطها بالنموّ الاقتصاديّ في سوق نقديّة حقيقيّة يلعب المصرف المركزيّ فيها دور المراقب والناظم. الاقتصاد هو الذي يقرر بواسطة المصرف المركزي أسعار الفائدة لا المصرف المركزيّ من يقرّر درجة هذه الفوائد بمعزل عن حال الاقتصاد. هذه السياسة هي التي راكمت الدين العام على نحو مثير.

* إلغاء سوق القطع ووضع الاقتصاد في خدمة النقد بدلاً من وضع النقد في خدمة الاقتصاد.

* عدم الاكتراث لقطاعات الانتاج وحاجاتها إلى التمويل والحماية من المنافسة الإغراقيّة.

* الفشل في جعل زيادة النموّ تفوق زيادة الدين، ما جعل الدين يزيد من دون أن يرتفع حجم الاقتصاد.

* الحجم الكبير للقطاع العام، لا لأنّه يمتلك الخدمات الحيويّة، بل لأنّ الطبقة السياسيّة أثقلته بأعداد كبيرة من الموظّفين الذين يعملون من غير أن ينتجوا. ٢٢ في المئة من القوى العاملة في لبنان موجودة في الادارات الرسميّة.

* تزامن مرحلة إعادة الإعمار في التسعينات مع استدانة كثيفة بالليرة وفوائد باهظة على الليرة.

* فشل ذريع في مسألة تنمية المناطق الريفيّة وإيجاد أقطاب تنمويّة في داخلها.

* هدر فاضح في الإنفاق العام.

* نشوء الاحتكارات الكبيرة في الاقتصاد الصغير، من احتكار رأس المال إلى احتكار النشاط الاقتصاديّ.

يستطيعون ربّما تدبير شؤونهم وإخراج أنفسهم من المآزق الكبيرة، ولكن لا نريد ذلك كما تعوّدنا، على حساب الاقتصاد وأهله ومصير الشعب ومستقبله.

دين لبنان في أهميّة
استحقاقه الرئاسيّ

سندات الدّين للدول النامية تقدّر حالياً بأكثر من ٦٠٠ مليار دولار (٢٠٠٤)، وقد مرّ عدد منها بأزمات مالية حادة سببها مديونيّتها العالية وعدم بناء اقتصاد قادر على السداد. فالمكسيك وروسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين مثلاً ارتكزت انهياراتها الماليّة على نقص في الاحتياط الصافي من العملات الصعبة، وعلى دين مرتفع بالعملات الخارجيّة، وعلى اقتصاد ضعيف وعدم واقعيّة سعر الصرف، وعلى تخطّي طاقة احتمال سرعة ازدياد الدين، ما جعل البعض منها يتوقّف عن الدفع. وقد تميّزت معالجة تلك الأزمات باعتماد رزمة من الإجراءات بدأ برادي، أمين الخزانة الأميركيّة في ١٩٩٠، بتطبيقها على المكسيك، وقد تضمّنت كلّ تلك المعالجات الخطوات الآتية:

* تطبيق إصلاحات هيكليّة اقتصاديّة.

* إعادة هيكلة الدّين غير التجاري لجهة إطالة آجاله وخفض الفوائد عليه.

* التفاوض على الدّين التجاريّ حيال خفض قيمته. وفي حالات كثيرة تمّ إلغاء ٣٠ في المئة منه، وعلى متأخّرات الفوائد بواسطة إصدار سندات جديدة بالدولار الأميركيّ، سمّيت Brady Securities أو Euro-Securities، وشكّلت، واقعاً، عمليّة تسنيد للقروض المصرفيّة. وضُمّنت

سندات برادي سندات خزينة أميركيّة للمدّة نفسها.

وقد رعى صندوق النقد الدوليّ، المقرض الأخير للدول المتعثّرة، كلّ هذه العمليّات. وتتشكّل السوق العالميّة اليوم لديون الدول النامية من ٧٠ في المئة Euro-Securities من دون أيّ ضمان من الخزانة الأميركيّة، ومن ٣٠ في المئة فقط من Brady Securities المضمونة.

ملاءة الدول تؤثّر بالطبع في درجة المخاطرة المرتبطة بإصداراتها والفائدة الإضافيّة المطلوبة لتغطيتها، والتي تمثّل الـ Risk Premium. ومن أهمّ مؤشّرات الملاءة: نسبة الدّين العامّ القائم إلى الناتج المحلّيّ القائم التي تقيس قدرة الاقتصاد على سداد الدّين. ونسبة الاحتياط الصافي من العملات الصعبة إلى الناتج المحلّيّ القائم التي تشير إلى قدرة الاقتصاد على توليد عملات أجنبيّة بواسطة تبادله التجاريّ مع الخارج، ونسبة الدين العامّ القائم إلى مجموع الصادرات التي تعبّر عن الدخل الاقتصاديّ الثابت بالعملات الصعبة والقادر على الايفاء، ودرجة نموّ الاقتصاد التي تقوّم مدى نجاح السياسات الاقتصاديّة المنتهجة في جعل النموّ الاقتصاديّ جيّداً ومستمرّاً.

ومن أهمّ وحدات قياس المخاطر المرتبطة بالدول وحدة قياس JP Morgan, Emerging index bond index، الذي يقيس الفارق بين الفائدة التي يجب أن تدفعها الدولة النامية على إصداراتها والفائدة على سندات الخزينة الأميركيّة ذات المخاطرة الدنيا: Risk Premium.

تواجه إذاً الدول النامية المثقلة بالديون خطرين:

الأوّل: خطر عدم القدرة على الدفع عند الاستحقاق Default risk.

الثاني: تغيّر كبير ومفاجئ في سعر السند غالباً حيال الانخفاض تتخطّى نسبته في بعض الأحيان ١٠٠ في المئة، يسمّى Market risk أو Volatility risk. وواجب عليها أوّلاً لمعالجة ديونها إعادة هيكلة اقتصادها واعتماد سياسات جديدة ناجعة تستند إلى نظام اقتصاد السوق مع تدخل ناظم للدولة. ويجب أن يقبل الدائنون من القطاع الخاصّ ببدل مخاطرة أقلّ

أو بفائدة أقلّ، كما عليها إعادة هيكلة دينها وجدولته بواسطة السواب أو غيره من الطرق الماليّة المعروفة.

ففي ضوء ما تقدّم، معالجة الدّين في لبنان تقتضي أوّلاً إصلاحات اقتصاديّة وماليّة ونقديّة وإداريّة جدّية، ترتكز على اقتصاد السوق المنظّم، من أهمّها:

* سياسة نقديّة تعيد إحياء سوق النقد في لبنان، أي تتنبّه إلى مستوى الطلب على النقد من المؤسّسات التي تريد أن تستثمر والأسر التي تريد أن تستهلك، فيحدّد الجهاز المصرفيّ وعلى رأسه المصرف المركزيّ عرض النقد من أجل سدّ تلك الحاجات، وخصوصاً عندما يكون الاقتصاد بعيداً عن استعمال طاقاته المنتجة كاملة، فينتفي الأثر التضخّميّ لذلك العرض. فمع إلغاء سوق النقد في لبنان وتسعير الفائدة إداريّاً في معزل عن حاجة الاقتصاد إلى السيولة وربطها سياسيّاً بسعر الصرف بدلاً من النموّ الاقتصاديّ، نشأ اقتصاد الريع المبنيّ على الفوائد المرتفعة وتوسّع، فتدهور الاستثمار والاستهلاك وحتّى قيمة الأسهم والسندات والموجودات. وعلى رغم ارتفاع الأسعار في لبنان وزيادة الأعباء الضريبيّة، لم يعرض المصرف المركزيّ مزيداً من النقد ممّا تسبّب في انكماش إضافيّ في الطلب الإجماليّ. (٢٠ مليار دولار ودائع المصارف لدى المصرف المركزي تمثل ٤٠ في المئة من مجموع الودائع المصرفيّة في ٢٠٠٤) وخدمة الدّين العالية في الموازنة العامة تسبّبت في عجوزات متتالية وراكمت المديونيّة وأبعدت القطاع الخاص عن الموارد الماليّة للبلد Crowding-out effect.

* سياسة ضريبيّة تعتمد تصاعديّة الضريبة غير المباشرة. فالضريبة على القيمة المضافة يجب أن تتعدّد نسبتها، ٢ في المئة، ٦ في المئة و١٠ في المئة على مختلف المبادلات التجاريّة التي ترتفع نسبة الضريبة عليها مع تضاؤل ضرورتها. كما تطبّق تصاعديّة الضريبة المباشرة على دخل مجمع تزداد النسب الضريبيّة باعتدال على شطوره المتعدّدة بغية تسهيل شؤون المواطنين وتبسيط العمل الإداريّ. كما يجب أن تراعي السياسة الضريبيّة

حال الطلب في الاقتصاد، وأن توضع في خدمة النموّ الاقتصاديّ لا في خدمة خفض عجز الموازنة، ممّا يوجب خفض كلّ بنود الجدول رقم ٩ وتعرفات الخدمات العامّة وإلغاء الغرامات الماليّة على المتأخّرات الضريبيّة.

* إعادة إحياء سوق القطع في لبنان لا تعني بالضرورة خفض قيمة العملة الوطنيّة، بل تعزيز النموّ الاقتصاديّ ومعه التوقّعات الإيجابيّة للبنانيين، فيقوى الاستقرار النقديّ في لبنان وتدبّ الحياة مجدّداً في هذه السوق المهمّة.

* حماية الإنتاج الوطنّي تقضي باعتماد تصاعديّة الرسم الجمركيّ، ٥ في المئة - ١٥ في المئة - ٢٥ في المئة و٣٥ في المئة. يزداد الرسم مع تراجع ضرورة السلعة وأيضاً مع تدني سعر السلعة المستوردة التي تُعتبر عندئذ إغراقيّة ومؤذية للقطاعات الإنتاجيّة الداخليّة.

* استحداث هيئتين رسميّتين لإدارة أملاك الدولة وإدارة الدين العامّ.

* تميُّز الإنفاق الاستثماريّ بارتباطه المباشر بقطاعات الاقتصاد وبتنمية الريف: حماية الإنتاج من الإغراق ومدّه بالقروض المعتدلة التكلفة، وتجهيز مناطق صناعيّة ومدارس مهنيّة على المحافظات وتوزيعها، وحلّ مشكلة المياه والكهرباء جذرياً وخصخصة إدارتهما وتطوير البيئة الزراعيّة.

* محاربة البطالة المقنّعة في الإدارات الرسميّة والاستغناء عن كلّ الذين يعملون من غير أن ينتجوا ونقلهم إلى قطاع خاصّ يتعافى.

* محاربة الفقر والتفاوت الاجتماعيّ والاحتكارات الكبيرة في الاقتصاد الصغير بواسطة تعزيز المنافسة وحفز الاستثمار وإعادة توزيع عادلة للدخل الوطنيّ.

* تقليص الفارق بين نسبة زيادة الدّين العام ١٠ في المئة سنوياً ونسبة نمو الاقتصاد ١،٥ في المئة سنويّاً.

* تطبيق قواعد صارمة إزاء كلّ أنواع الكسب غير المشروع، أي الذي

لا يأتي من تعب الإنسان وعمله الإنتاجيّ، والتشديد على أهمّية الأخلاق في إدارة الشأن الاقتصاديّ العامّ، ورفض كلّ أشكال الظلم التي تولّد عدم الثقة والعنف ومحاربة الهجرة الفعليّة والنفسيّة للبنانيين.

هذا هو المدخل لمعالجة الدّين العام في لبنان. نأمل من الرئيس المقبل في أن يلجه وصولاً إلى معالجة جذريّة ونهائيّة لهذا العبء الثقيل على كاهل اللبنانيين. نعم، دَيْن لبنان ومعالجته في أهميّة الاستحقاق الرئاسيّ المقبل.

لبنان ومساعدات البنك الدوليّ

تساهم قروض الاستثمار للبنك الدوليّ في تمويل مجموعة واسعة من النشاطات الرامية إلى انشاء البنى التحتيّة الماديّة والاجتماعيّة الضروريّة لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الكثير من الدول النامية. ويمنح البنك قروض التعديل المنهجيّ في إطار دعم برامج حكوميّة متوسّطة الأمد لإصلاح السياسات وبناء المؤسّسات. ويُنفّذ هذا الدعم الذي يستغرق سنوات عدّة على مراحل متتالية.

تساهم ضمانات البنك الدوليّ في زيادة التمويل الخاصّ في البلدان المُقترضة عبر تغطية مخاطر، غالباً ما يعجز القطاع الخاصّ عن استيعابها أو إدارتها. وتكون جميع ضمانات البنك الدوليّ ضمانات جزئيّة للدين الخاصّ. ويرمي البنك إلى تغطية هذه المخاطر التي يتعذّر على سواه تحمّلها، نظراً لتجربته في البلدان النامية وللعلاقات التي يُقيمها مع الحكومات.

يقوم البنك بمجموعة واسعة من النشاطات التحليليّة والاستشاريّة بهدف دعم مهمته في مجال التنمية، نذكر منها على سبيل المثال:

* **العمل الاقتصاديّ والقطاعيّ**: يبحث في إمكانات البلد الاقتصاديّة (كقطاعاته المصرفيّة أو الماليّة، والتجارة، والفقر، وشبكات الأمان الاجتماعيّة). ويقوم البنك بتشخيص هذا العمل بالتنسيق مع الزبائن

والشركاء، وغالباً ما تشكّل النتائج الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيّات المساعدة، وبرامج الاستثمار الحكوميّ، والمشاريع التي تموّلها قروض البنك الدوليّ للإعمار والإنماء.

* **الخدمات الاستشاريّة**: توفّر المعلومات عن أوجه متعدّدة من عمل البنك (كالتنمية المستدامة بيئيّاً واجتماعيّاً)، والصحّة، والتغذية، والسكان، والقطاع الماليّ، والقانون، والعدالة). وتركّز هذه الخدمات على مسائل خاصّة بموضوع التنمية. وتتبادل المجموعات المعنيّة بهذه المواضيع الدروس التي استخلصتها بهدف تحسين نوعيّة نشاطات البنك.

* **التعلّم وبناء القدرات**: ينفّذ البنك مشاريع لتقاسم التعليم والمعرفة في سبيل تعزيز كفاءة ورفع مستوى زبائنه وموظّفيه وشركائه. ويُعتبر معهد البنك الدوليّ الرائدَ في هذا المجال، إذ يشمل نطاق عمله الدورات التدريبيّة، والتشاور بشأن السياسات، والشراكة مع مؤسّسات التدريب والبحث في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى إنشاء ودعم شبكات للمعرفة خاصّة بالتنمية الدوليّة.

محفظة قروض البنك الدوليّ في لبنان

تضمّ المحفظة الحاليّة لمشاريع البنك الدوليّ في لبنان (٢٠٠٥) ٩ مشاريع يبلغ مجموع التزامات البنك تجاهها ٣٨٧,٨ مليون دولار أميركيّ. تمّ إنفاق ١٣٤,٣ مليوناً من أصلها لغاية تشرين الأوّل ٢٠٠٤.

• مشروع المساعدة الفنيّة لتعزيز الايرادات والادارة الماليّة (٢٥,٣ مليون د.أ.). يسعى المشروع إلى دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الايرادات وتحسين الادارة الماليّة.

• مشروع الطرق العامّة (٤٢ مليون د.أ.). الغرض من المشروع تحسين قدرات إدارة الطرق لكي تتمكّن من تأهيل شبكة الطرق الأساسيّة.

• مشروع تنمية البنى التحتيّة الزراعيّة (٢٤ مليون د.أ.). يرمي

المشروع إلى ما يلي: (أ) زيادة مداخيل المزارعين والحفاظ على البيئة من خلال إقامة الجلول وتطوير الأراضي وتخزين المياه السائبة؛ (ب) تحسين الطرق المؤدّية إلى المناطق الزراعيّة؛ (ج) تعزيز القدرات المؤسّسيّة.

• مشروع الإنماء التربويّ (٥٦,٦ مليون د.أ.) يهدف هذا المشروع إلى دعم مساعي الحكومة لتعزيز قدرات وزارة التربية كي تتصرّف كمدير فعلي لقطاع التعليم وتعيد المصداقية إلى التعليم الرسميّ.

• المشروع الأوّل للبنى التحتيّة البلديّة (٨٠ مليون د.أ.) يهدف هذا المشروع إلى تلبية الأشغال البلديّة الملحّة، بينما يعدّ العدّة لتحمّل مسؤوليّة الخدمات البلديّة بصورة تدريجيّة على المستوى المحليّ.

• مشروع تنمية المجتمعات المحليّة (٢٠ مليون د.أ.) يرمي هذا المشروع إلى رفع مستويات المعيشة في المجتمعات الفقيرة المعنيّة، ورفع مستويات النشاط الاقتصاديّ في هذه المجتمعات عبر الاستثمار في النشاطات الاجتماعيّة المتعلّقة بالناس العاديين والبنى التحتيّة وإيجاد وظائف جديدة.

• مشروع إمدادات المياه والصرف الصحّي في بعلبك (٤٣,٥ مليون د.أ.). تشمل الأهداف التنمويّة الرئيسيّة للمشروع تحسين حصول سكّان المنطقة على إمدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحّي، وإدخال الاصلاحات المناسبة على هذا القطاع، وبخاصّة تطوير وتعزيز قدرات مصلحة المياه والريّ في بعلبك - الهرمل، وكذلك مصلحة مياه منطقة البقاع بعد إنشائها، وإشراك القطاع الخاصّ في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحّي من خلال مقاول للإدارة يعمل عبر عقد تأجير أو بموجب امتياز، بما يكفل سدّ حاجات الاستثمار الماليّ في القطاع على المدى الطويل. وقد وافق مجلس الإدارة على المشروع في حزيران ٢٠٠٢.

• مشروع تطوير النقل الحضريّ (٦٥ مليون د.أ.). يرمي المشروع إلى توفير إطار مؤسّسيّ أساسيّ لمدينة بيروت ومنطقة بيروت الكبرى، وهو ما تفتقران إليه حاليّاً ودعم الاستثمار اللازم لزيادة فاعليّة البنى التحتيّة

الحالية للنقل الحضريّ. وقد وافق مجلس الادارة على المشروع في حزيران ٢٠٠٢.

• مشروع تطوير التراث الثقافيّ والسياحة (٣٠ مليون د.أ.). يقضي المشروع بتمويل نشاطات الحفاظ على المواقع الأثريّة والسياحيّة والاستثمار في تعزيز أوضاعها وإدخال تحسينات على البنى الحضريّة المرتبطة بها في أماكن مختارة وتقديم المعونة الفنيّة لتعزيز قدرات المديريّة العامّة للآثار في وزارة السياحة وبعض البلديّات في الحفاظ على التراث الثقافيّ وتطوير السياحة.

الالتزامات والصرف - تشرين الأوّل ٢٠٠٤ (مليون د.أ).			
اسم المشروع	**سنة الموافقة**	**قيمة القرض**	**المبالغ المصروفة**
المساعدة الفنيّة لتعزيز الإيرادات والإدارة الماليّة	١٩٩٤	٢٥,٢٥	٢٣,٨٩
الطرق العامّة	١٩٩٦	٤٢,٠٠	٣٦,٣٦
تنمية البنى التحتيّة الزراعيّة	١٩٩٦	٢٤,٠٠	١٨,٨٠
الإنماء التربويّ	٢٠٠٠	٥٦,٥٧	٤,٥٠
البنى التحتيّة البلديّة - ١	٢٠٠٠	٨٠,٠٠	٤٤,٦٣
تنمية المجتمعات المحلّية	٢٠٠١	٢٠,٠٠	١,٤٦
إمدادات المياه والصرف الصحيّ في بعلبك	٢٠٠٢	٤٣,٥٠	١,٤٣
تطوير النقل الحضريّ	٢٠٠٢	٦٥,٠٠	٢,٠٤
تطوير التراث الثقافيّ والسياحة	٢٠٠٣	٣١,٥٠	١,٢٠
المجموع		٣٨٧,٨٢	١٣٤,٣١

المرجع: تقرير البنك الدوليّ ٢٠٠٥

٣

سياسة نقديّة

- **محاولات وتخبّط**
- **سياسة نقديّة تصحيحيّة للانقاذ**
- **بين القواعد والواقع: مستقبل ضائع**

محاولات وتخبّط

من المؤكّد أنّ محاولات حثيثة تجري منذ مدّة وجيزة (٣/ ٢٠٠٢) لمنع حصول شيء ما قادر على تقويض البنيان الاقتصاديّ الهشّ في لبنان؛ فالتشديد الرسميّ على مسألة التخصيص بعد اللقاء الذي جمع مهندسي السياسة الاقتصاديّة في الحكومة وأركان البنك الدوليّ، واعتبارها أولويّة مطلقة في عمليّة تحسين الحال الاقتصاديّة العامّة في البلاد، وكأنّ محاورينا لا تهمّهم مسائل أخرى كتحفيز النموّ الاقتصاديّ والاستثمار الداخليّ المنتج والتصدير والاستهلاك وفرص العمل، يدلّ بوضوح على أنّ التخصيص يمثّل إحدى أهمّ الوسائل للحصول على واردات عاجلة بالعملة الأجنبيّة تساعد الحكومة على الاستمرار في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانيّة، وفسخ عقدي الخلويّ يؤكّد أنّ هذه الحكومة تحتاج إلى واردات كبيرة وسريعة تتولّد من تطبيق نظام الامتياز مثلاً نسبة إلى واردات أقلّ تنتج من عقدي الـ BOT السابقين.

تسييل مصرف لبنان سندات المليار دولار الصادرة عن الخزينة اللبنانيّة والتي حملها في آذار ٢٠٠٢ عوض دين داخليّ، ستكتتب على الأرجح ماليزيا والصين بثلثها الأخير، وسيستردّ المصرف المركزيّ في المقابل سيولة بالعملة الصعبة تغذّي احتياطه الخارجيّ لتمكين الحكومة من الاستمرار في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانيّة.

الحساب الخاصّ في المصرف المركزيّ لادارة الدين العامّ سيغذّى خصوصًا بواسطة إيرادات إعادة تخصيص الخلويّ وبيع إيراداته المستقبليّة (تسنيد) مع تحمّل نسبة حسم تزيد مع ارتفاع درجة المخاطرة وتمثّل خسارة في المردود الاجماليّ، وتستدين الدولة على هذا الحساب لآماد طويلة وتستعمل الايرادات والدين الجديد لاطفاء جزء جيّد من الدين العامّ يسمح عندئذ بخفض طلب الخزينة على الاستدانة وإراحة الفوائد. هذه الآليّة الحاذقة والمبتكرة من مهندسي السياسة الاقتصاديّة في لبنان، هدفها الأخير خفض ضغوط الاستدانة الرسميّة الهوجاء على سياسة سعر صرف الليرة اللبنانيّة.

الارتفاع الأخير للفوائد على الودائع بالليرة، وإصدار سندات اليوروبند للعموم بواسطة إعادة إحياء بنك التمويل وبفائدة عالية، لهما أيضاً هدف التمسّك بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة.

متوسّط ارتفاع كلفة الاستدانة الخارجيّة للخزينّة اللبنانية من ٧ في المئة في ١٩٩٧ الى ١٠,٥ في المئة في ٢٠٠١– ٢٠٠٢، يعني أنّ مهندسي السياسة الاقتصاديّة لا يهتمّون لكلفة الدين بقدر ما يهتمّون للدين نفسه الضروريّ جدّاً لمتابعة تطبيق سياسة سعر صرف الليرة، مع العلم أنّ الدين وكلفته يتحملهما اللبنانيّون، بينما الدين وحده مفيد للسياسات المنتهجة.

فهل أصبحت الليرة، على ضوء ما سبق، هاجساً شخصيّاً، كونها مثّلت ولا تزال قضيّة سياسيّة شخصيّة؟ البيزو السياسيّ في الارجنتين خرب الأرجنتين. تقوية النقد وتثبيته حصلا هناك لتقوية الشخص وتثبيته في منصبه، فكانت النتيجة انهيار الشخص والمنصب والبلد. وتبدو الليرة في لبنان ليرة سياسيّة، لا علاقة لها بالاقتصاد وحاجاته ونتائجه، ولا علاقة للاقتصاد بها. الاقتصاد يريد ليرة توضع في خدمته، لكنّ مهندسي السياسة الاقتصاديّة في لبنان وضعوا الاقتصاد وكلّ الناس في خدمة الليرة.

يخطىء من يعتقد أنّها مطالبة بتعديل سعر صرف الليرة أو خفضه. إذا أردنا أن نجتاز القطوع النقديّ بأقلّ كلفة ممكنة، خصوصاً أنّ أكثر من ستّمئة

ألف أجير في لبنان، فضلاً عن موظّفي القطاع العام ومتقاعديه، يتقاضون رواتبهم وتقاعدهم بالليرة اللبنانيّة، وجب الاقلاع نهائيّاً عن تسييس الليرة.

الليرة السياسيّة منعت ولا تزال اعتماد سياسة اقتصاديّة تستند إلى تحفيز النموّ الاقتصاديّ والاستثمارات المنتجة وفرص العمل وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة وتعزيز الطلب الداخليّ والخارجيّ، وإلى إنفاق رسميّ يوطّد هذا النموّ ويقوّيه ويثبّته.

إنّ قوّة سعر صرف أيّة عملة وثباته ينتجان من تثبيت النموّ الاقتصاديّ والقدرات التنافسيّة وتقويتها. فالنموّ الاقتصاديّ في لبنان يتهاوى منذ ١٩٩٥، وميزان المدفوعات مستمرّ في عجزه منذ نهاية ٢٠٠١ رغم ادّعاءات كثيرة عن دخول رساميل مستقرّة لبنان اتّضح في ما بعد أنّها ديون تكوّنت بفعل تسييل المصرف المركزيّ سندات المليار دولار.

لا يمكن لأيّ اقتصاد أن ينشط وينتعش مع هذه الدرجة المرتفعة للفوائد منذ عشر سنين، وقد تسبّبت في ضرب النموّ وتضخيم الدين وانقراض الطبقة الوسطى والقضاء على المؤسّسات والمداخيل. والفوائد ركيزة أساسيّة للسياسة النقديّة الغائبة في لبنان والمختزلة بسعر الصرف. السياسة النقديّة الحقيقيّة تضع الموارد الماليّة، وهي وفيرة في لبنان، في خدمة القطاع الخاصّ وإنتاجيّته وتنافسيّته. هي التي تحدّد نسبة سنويّة لزيادة الكتلة النقديّة في الاقتصاد بغية تغطية حاجاته التمويليّة بكلفة تنافسيّة، وتساهم في تحقيق نموّ اقتصاديّ جيّد مع ارتفاع مقبول للأسعار ضماناً لاستقرار النقد لا لثباته، هذه السياسة النقدية الفعلية لا تلك التي تغالي في تحديد نسب الاحتياط الالزاميّ، ودفع الفوائد إلى مستويات أعلى في اقتصاد يبدو كأرض عطشى لم ترو منذ سنوات طويلة. هذه المقاربة غائبة عن فكر مهندسي السياسة الاقتصاديّة في لبنان. كلماتها بسيطة، قليلة، لكنّها بالغة الأهميّة، تدلّ على أنّ النقد وسيلة وليس غاية، ويجب أن يظلّ بعيداً عن إرادة تقوية المواقع وتلميع الصور السياسيّة التي لا تدوم في حياة الأمم أكثر من عمر زهرة في حقل. إنّها الباب الواسع الذي يخرجنا تدريجاً من

الأزمة الخانقة.

الاعتقاد أنّ الحساب الخاصّ في المصرف المركزيّ وطرق تغذيته ستؤدّي الى خفض الفوائد، وهم وسراب. ففي الآليّة استدانة جديدة، وعائقان: واحد أمام بيع واردات مستقبليّة بفعل التوقّعات المرتبطة بمستقبل الاقتصاد، وآخر أمام ما هو متوقّع من إيرادات سريعة تتولّد من المزايدة المقبلة.

عمليّات التخصيص الجديدة ستوجد كسابقاتها احتكارات كبيرة في الاقتصاد الصغير، يدفع ثمنها اللبنانيّون المرهقون بفعل الضرائب وتراجع الدخل والتفتيش عن عمل. تخصيص الادارة حتّى مع الضوابط اللازمة لمنع تدخّل السياسيين مرفوض، لأنّه، في رأي الحكومة، لا يضمن إيرادات بحجم إيرادات الامتياز، ولا يخدم سياسة سعر صرف الليرة.

ما نشهده تخبّط واضح في محاولات يائسة لانعاش الاقتصاد والمضيّ في سياسة الليرة السياسيّة، محاولات تسعى لا الى تمويل اقتصادنا البائس، بل إلى تمويل الأخطاء الاقتصاديّة المستمرّة.

الكلام المعارض والمعترض ليس دائماً محكوماً باعتبارات المصلحة والوصول، بل بتلك التي تريد مصلحة لبنان الكاملة في محيطه الاقليميّ والدوليّ.

سياسة نقديّة تصحيحيّة للانقاذ

السياسة النقديّة ذات شأن في أيّة عمليّة انعاش اقتصاديّ واسع. تصوّرها وتطبيقها مهمّة رئيسة للمصرف المركزيّ. وإدراك معانيها ووزنها وأهمّيتها مسؤوليّة الجماعة التي تسوسه.

يفترض في السياسة النقديّة أن تنظّم عمل سوق النقد، فتعرض النقد في ضوء الطلب عليه أي الحاجة إليه لزيادة حجم الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد، وتحسن تحديد الفوائد المحفّزة للنموّ الاقتصاديّ. في الوقت عينه، عليها المحافظة على استقرار الأسعار لضمان استقرار سعر صرف النقد الوطنيّ. إنّ أيّ انكماش اقتصاديّ أو ركود مستمرّ في الحركة الاقتصاديّة كما هي الحال في لبنان (٢٠٠٤)، لا يمكن إذاً أن تعفي السياسة النقديّة من مسؤوليّتها الكاملة عنه.

السياسة النقديّة في لبنان لم تنجح منذ أكثر من عقد من الزمن في تفعيل عمل سوق النقد، وفي عرض النقد تلبية للحاجات الحيويّة للاقتصاد وحفزاً للنموّ، إنّما عرض النقد كان دائماً ولا يزال محكوماً بمفهوم اقتصاديّ غير ليبراليّ: تثبيت سعر صرف العملة الوطنيّة.

فهو يناقض الحريّة الاقتصاديّة، ويغيّب سوق النقد وسوق القطع كليّاً. مخالفاً مقتضيات اقتصاد السوق واحكام الدستور التي تنص صراحة على اعتماد النظام الاقتصاديّ الحرّ في لبنان أي اقتصاد السوق، وتشجيع المبادرة

الفرديّة وحمايتها. لكنّ السياسة النقديّة لم تراع الطلب على النقد، وحدّدت الفوائد بمعزل عن تفاعلات سوق النقد، وسعر الصرف بمعزل عن تفاعلات سوق القطع وحال الاقتصاد، فغالت في تحديد الفوائد ولا تزال، وانحرفت عن مسارها الصحيح، فقضت على الانتاج وفرص العمل والنموّ، وأوصلت مؤسّسات القطاع الخاصّ إلى أوضاع ماليّة بالغة التدهور والانهيار.

وعلى رغم الإفراط في تحديد الفوائد، فشلت السياسة النقديّة في إعطاء الليرة اللبنانيّة ميزات العملات الوطنيّة في أن تكون وسيلة دفع أساسيّة ومخزون قيمة ووحدة حساب، لأنّ ٦٥ في المئة من الودائع المصرفيّة لا تزال قائمة بغير العملة اللبنانيّة. وهكذا لم تقدر السياسة النقديّة، رغم ما قدّمته من إغراءات ريعيّة، أن تكسب ثقة المتعاملين الثابتة بالليرة اللبنانيّة.

من وسائل السياسة النقديّة الاحتياط الالزاميّ الذي يفرضه المصرف المركزيّ على ودائع المصارف خدمة لهدف استقرار النقد وتجنّب التضخّم، لكنّ ودائع المصارف في المصرف المركزيّ زادت بنسبة ١٦٠ في المئة خلال ٢٠٠٣، من دون أيّ ارتفاع في نسبة الودائع الالزاميّة، لتبلغ نحو ٢٨ ألف مليار ليرة في نهاية العام، ما يجعل احتياط المصارف في لبنان هائلاً، وعرض النقد شحيحاً وناقصاً.

فبدلاً من الافادة من فائض احتياط المصارف في إنعاش الاقتصاد، نراه معطّلاً في المصرف المركزيّ خدمة لهدف تثبيت النقد ففي الواقع، بقدر ما تكون ودائع المصارف في المصرف المركزيّ بالليرة وبالدولار الأميركيّ مرتفعة، يحقّق الأخير هدف تقليل عرض النقد للاستمرار في ربط الفوائد العالية بثبات سعر صرف الليرة، وتخزين العملات لتأمين القدرة على التدخّل المستمرّ في السوق عندما يتطلّب التثبيت ذلك، وفي معادلة كهذه، يبقى الاقتصاد مستبعداً، مهمّشاً ومهملاً. إذاً ثَنيُ المصارف عن إقراض القطاع الخاصّ للحدّ من خلق النقد من القطاع المصرفيّ وعرضه، خطأ جسيم ارتكبته ولا تزال السياسة النقديّة في لبنان، ما أثّر سلباً ولا يزال على أحوال مؤسّسات القطاع الخاصّ وفرص العمل والقدرة على الدفع

السريع ونموّ قطاعات الانتاج.

والاقتصاد في لبنان كان دائماً ولا يزال بعيداً كلّ البعد عن طاقة إنتاجه القصوى، أي إنّه قادر على استيعاب زيادة في عرض النقد من غير أن تتسبّب هذه الزيادة في تضخم وعدم استقرار نقديّ.

فشلت السياسة النقديّة في تحديد حجم النقد المتداول خارج المصرف المركزيّ. فهو يمثّل فقط ٤,٣ في المئة من مجموع ميزانيّة المصرف المركزيّ، بينما كان يمثّل في فرنسا مثلاً (١٩٩٨ قبل الأورو) ٢٨,٨ في المئة من مجموع ميزانيّة المصرف المركزيّ الفرنسيّ.

ودائع المصارف التجاريّة تمثّل ٧٣,٨ في المئة من ميزانيّة المصرف المركزيّ اللبنانيّ، بينما ودائع المصارف التجاريّة كانت تمثّل ١,٧ في المئة فقط من ميزانيّة المصرف المركزيّ الفرنسيّ (١٩٩٨)، الأمر الذي يدلّ على ضخامة احتياط المصارف في لبنان وظاهرة تعقيم النقد واستبعاد القطاع الخاصّ. محفظة الأوراق الماليّة تمثّل ٣٢,٧ في المئة من ميزانيّة المصرف المركزيّ اللبنانيّ، بينما كانت تمثّل ٥ في المئة من ميزانيّة المصرف المركزيّ الفرنسيّ، ما يعني أنّ ضخّ السيولة في لبنان هو للقطاع العامّ. سلفات للمصارف التجاريّة تمثّل ٤,٨ في المئة من ميزانيّة المصرف المركزيّ اللبنانيّ، بينما كانت تمثّل ١١,٣ في المئة من ميزانيّة المصرف المركزيّ الفرنسيّ، أي إنّ حاجة المصارف اللبنانيّة إلى الاقتراض من المصرف المركزيّ معدومة وهو ما يعطّل عمل وسيلة من وسائل السياسة النقديّة: إعادة الحسم.

السياسة النقديّة الانكماشيّة في اقتصاد غير متشبّع خطأ في الرؤية والتقدير؛ فقد جعلت القروض للقطاع الخاصّ تمثّل راهناً (١/ ٢٠٠٤) ٣١ في المئة فقط من الودائع في المصارف في لبنان، بينما ٦٦ في المئة من الودائع المصرفيّة تتشكّل من ودائع المصارف في المصرف المركزيّ وديون على الخزينة.

لم تنجح السياسة النقديّة في تحديد الفائدة، فلم يواكب عرض النقد

الطلب عليه ولا رافق نموّ الاقتصاد ولا ارتفاع الاسعار، ما زاد الاقتصاد انكماشاً وقطاعات الانتاج ركوداً. فالفائدة تؤثّر على حجم الاقتصاد، عندما ترتفع يتدنّى حجم الاقتصاد، وعندما تتراجع يرتفع حجم الاقتصاد. فعندما كانت الدولة تنفق بكثافة في التسعينات، ارتفع حجم الاقتصاد فزاد الطلب على النقد من غير أن يرافقه عرض إضافيّ له، فظلّت الفوائدِ مرتفعة محكومة بتثبيت سعر الصرف، مما أضعف الاستثمار ومحا جزءاً مهمّاً من أثر زيادة الانفاق على حجم الاقتصاد.

لم تنجح السياسة النقديّة في إدارة سعر الصرف:

تثبيت سعر الصرف على حساب انهيار المؤسّسات ليس إنجازاً أو تألّقاً أو مجداً. فهذه الادارة تتحقّق على حساب نموّ الاقتصاد بكلّ قطاعاته الانتاجيّة، بدلاً من أن تكون وسيلة لتعزيز أوضاع القطاع الخاصّ وزيادة حجمه. فالفوائد ارتبطت ولاتزال بسعر الصرف، بدلاً من أن ترتبط بالنموّ الاقتصاديّ ومستلزماته.

وهل نجح المصرف المركزيّ في السهر على سلامة القطاع المصرفيّ؟ قانون الدمج المصرفيّ شكّل غطاء جيّداً لبعض الأوضاع المصرفية غير السليمة، وفصول بنك المدينة نموذج صارخ عن تلك الحال عندما لم يستطع المصرف المركزيّ تغطيتها بالقانون الذي انتهى مفعوله.

لم تستعمل السياسة النقديّة في لبنان للنهوض الاقتصاديّ ولتشجيع الاستثمار وحفز النموّ وريّ شرايين الاقتصاد بالسيولة الضروريّة، حفاظاً على السلامة الماليّة لمؤسّساته.

فظاهرة استبعاد القطاع الخاصّ عن الموارد الماليّة مستمرّة، والاختناق الماليّ للمؤسّسات مستمرّ، وانهيارها يتوسّع. عندما ندعو إلى انتهاج سياسة نقديّة جديدة، ذلك لا يعني أنّنا ندعو إلى خفض سعر صرف الليرة، إنّما لعودة إلى اقتصاد السوق بإحياء سوقي النقد والقطع، ووضع النقد في خدمة الاقتصاد وتعزيز الدخل والازدهار والسهر على الاستقرار النقديّ السليم.

بين القواعد والواقع: مستقبل ضائع

السياسة النقديّة، المهمّة الكبرى للمصرف المركزيّ، تؤثّر على توافر النقد وسعره، وكلفة القروض، واعتدال الفوائد لآجال طويلة، وزيادة النموّ الحقيقيّ للاقتصاد، وحفز التطوّر التكنولوجيّ، وتوسيع حجم الانتاج الداخليّ، وزيادة فرص العمل، واستقرار الأسعار، ونسبة التضخّم. إذاً، للسياسة النقديّة تأثير كبير على الحركة الاقتصاديّة والماليّة، كالاقتراض أو شراء شقّة أو سيّارة أو تأسيس شركة أو توسيع شركات قائمة أو التوظيف في سندات ماليّة أو الايداع في المصارف. هي استتباعاً محرّك الاقتصاد، لأنّها قادرة على تحريك الطلب الاستثماريّ والاستهلاكيّ فيه بواسطة تحريك الفوائد على المدى القصير، وجعله أكثر استقراراً بتجنيبه التقلّبات القويّة وآماد الركود الطويلة.

السياسة النقديّة سياسة مستقلّة عن السياسة وضغوطها ومصالحها، يضعها المصرف المركزيّ في خدمة استقرار النقد ونموّ الاقتصاد، لا في خدمة الحكومات ومصالحها، ولا لمصلحة تجميد النقد وثباته. هو واقعاً مستشار الحكومة، لا العكس.

للمصرف المركزي، وسائله للتدخّل في السوق النقديّة؛ فهو يبيع ويشتري سندات في السوق المفتوحة متحكّماً بسعر الفائدة وبنسبة التضخّم، ويحدّد نسبة إعادة الحسم أي الفائدة التي تدفعها المصارف على اقتراضها

منه والتي تعكس واقعاً نيّاته، فتؤثّر على الفائدة بين المصارف أكثر ممّا تؤثّر على فائدة اقتراض المصارف من المركزيّ، علماً بأنّ الفائدة بين المصارف تتغيّر تبعاً للاحتياط الموجود لديها. ويفرض أيضاً احتياطاً إلزاميّاً على ودائع المصارف تراوح نسبته عموماً بين ٣ في المئة و١٠ في المئة، تلتزمها المصارف بواسطة الاقتراض في ما بينها.

لا يجوز للدولة في نظام اقتصاد السوق، أن تسعّر أية سلعة أو خدمة في الاقتصاد، إنّما تترك لعمل الأسواق وتفاعل عوامل العرض والطلب فيها أن تحدّد السعر الأفضل، على أن تضمن الدولة سلامة عمليّات تحديد الأسعار بواسطة الاشراف والمراقبة على حال العرض ووضع الطلب. فسعر الفائدة هو ثمن النقد، ويجب تالياً أن يتحدّد بحريّة في سوق النقد، حيث الطلب عليه من الشركات التي تريد أن تستثمر ومن العائلات التي تريد ان تستهلك، وحيث النظام النقديّ مسؤول عن عرضه: المصرف المركزيّ يعرض النقد الورقيّ والمصارف التجاريّة تعرض النقد الدفتريّ، علماً بأنّ المركزيّ يتحكّم في النهاية بمجمل العرض في ضوء حال الاقتصاد وحاجاته ودرجة نموّه ونسبة التضخّم فيه. لا يجوز للمصرف المركزيّ أن يحدّد سعر صرف العملة، إنّما عليه المحافظة على استقرار هذا السعر، أي على تقلّبات واسعة ومقبولة وغير حادّة في سعر صرفه، تضمن نشاطاً سليماً وصحيّاً لسوق القطع. وهذا الاستقرار لا يتحقّق إلّا بواسطة نموّ اقتصاديّ حقيقيّ ودائم، لا المبالغة في تحديد مستويات الفوائد في الاقتصاد.

مستويات الفوائد تؤثّر مباشرة على وضع الطلب في الاقتصاد لأجل الاستثمار والاستهلاك، وتالياً على النموّ الاقتصاديّ لذلك وجب أن تكون الفوائد الحقيقيّة، المستقاة منها نسبة التضخّم، معتدلة لحفر هذا النموّ بتشجيع الاقتراض للاستثمار والاستهلاك، ما يعزّز أيضاً أسعار السندات الماليّة والأسهم في البورصات وإيراداتها. كذلك تساعد الفوائد الحقيقيّة المعتدلة على التوصّل إلى سعر صرف مؤات جدّاً لتقوية الصادرات وتوسيع جغرافيّتها.

مسؤوليّة المصرف المركزيّ تحضير مستقبل اقتصاديّ أفضل، وفرص عمل أوفر، وتضخّم أقلّ، عبر معالجة حقيقيّة وفاعلة لمسائل تتعلّق بعرض النقد والفائدة الحقيقيّة، ونسبة البطالة، والنموّ الحقيقيّ، والفارق بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة لمنع تركّز الأرباح الفاحشة في الاقتصاد، ونسبة التضخّم. كما أنّ مسؤوليّته تقضي بأن يؤمّن عبر مسألة عرض النقد، أفضل استعمال ممكن لطاقات الاقتصاد المنتجة تحقيقاً لمزيد من النموّ واستقرار الأسعار. فنسبة التضخّم السنويّ المثلى يجب أن تراوح بين ١ في المئة و٢ في المئة، ونسبة البطالة السنويّة المثلى يجب ألا تتعدّى ٤ في المئة، ونسبة الفوائد الحقيقيّة يجب أن تراوح بين ٢ في المئة و٤ في المئة.

زيادة الأسعار الداخليّة والخارجيّة يجب أن تقترن بزيادة عرض النقد للمحافظة على درجة الطلب نفسها في الاقتصاد، وإبعاد شبح الركود والانكماش عنه. والفائدة يجب أن ترتبط بالوضع الاقتصاديّ لا بسعر الصرف فحسب، وعرض النقد يجب أن تقرّره حاجات الاقتصاد إلى النموّ ودرجة التضخّم المقرّرة له.

من هنا ضرورة احترام عمل سوق النقد وسوق القطع بشقّيهما المتعلّقين بعرض النقد والطلب عليه. والاحتياط الالزاميّ، إذا كان تصاعديّاً، سمح بتوفير سيولة إضافيّة لكلّ القطاعات الاقتصاديّة.

الفوائد المرتفعة والمرتبطة بتثبيت سعر صرف العملات الوطنيّة تدهور كلّ شيء في الاقتصاد: الاستهلاك والاستثمار والنموّ وفرص العمل وحتّى قيمة السندات والأسهم المحمولة، وتزيد حجم الدين العامّ. المرتكز الأساسيّ للنموّ يبدأ بعرض النقد المدروس والفوائد المحفّزة للمبادرات الفرديّة، فينمو الاقتصاد ومعه الدخل بعد تطبيق سياسة توزيع عادلة، فيتجدّد الطلب على النقد لأغراض استثماريّة واستهلاكيّة ومعه النموّ.

فهل ساعد المصرف المركزيّ في لبنان، بسلوكه المغاير لجملة هذه السياسات والقواعد الرشيدة منذ أكثر من عقد من الزمن، على ازدهار القطاع الخاصّ، ومنع تركّز الأرباح فيه، وتثبيت النموّ، وتوسيع مساحة

الانماء، والمحافظة على مواردنا البشريّة، وعلى اعتدال حجم مديونيّتنا العامّة؟ وهل حضّر لنا مستقبلاً اقتصاديّاً، نستطيع حقّاً الاطمئنان إليه؟

٤

رسوم وضرائب

– لا هذه ضرائب ولا هكذا تجبى

لا هذه ضرائب ولا هكذا تجبى

نعتقد صدقاً أنّ مهندسي السياسة الماليّة في لبنان يظنّون أنّ حجم الضرائب والرسوم مهمّ ولازم لتحسين حال الماليّة العامّة وخفض العجز في موازنة القطاع العام (٢٠٠٣). وكموقف مطابق لقناعاتهم، يسعون في كلّ سنة ماليّة، وفي جميع الاتّجاهات، إلى زيادة هذا الحجم، لا بل إلى تعظيمه مغفلين تطوّر دخل المكلّف وقدرته على تحمّل أثقالهم الضريبيّة. ولابداء مزيد من الحرص الجديد على المال العامّ، يضعون القيود على سلفات الخزينة لبعض المؤسّسات العامّة، وعلى موازنات بعض الادارات الرسميّة، ما يدفع هذه إلى اقتلاع أموال جديدة من اللبنانيين، كمؤسّسة كهرباء لبنان التي تجبي دفعة واحدة متأخّرات عقد من الزمن بينما لا تزال عاجزة عن منع إهدار أربعمئة مليار ليرة سنوياً بسبب جباية ناقصة ممّن استقوا بعض النفوذ من أصحابه فالتهموا معاً نفوذ الدولة، أو كمديريّة الأمن العامّ التي تعتبر منذ مدّة وجيزة العامل الأجنبيّ خادماً كي تستوفي رسوماً إضافيّة أو ربّما كي تحمي عمالة لبنانيّة ولكن غير متوافرة.

ضرائب مهندسي الماليّة العامّة في لبنان تحدّد من دون حساب اقتصاديّ، ومن دون مراعاة فلسفة الضريبة ودورها الاجتماعيّ، ومن دون النظر أيضاً إلى أثرها الاقتصاديّ. ينظرون إليها ككمّ لا كنوع، كغاية لا كوسيلة، فتتحوّل جلجلة حقيقيّة لشعب أرهقته سياسات طالت تشوّهاتها

وتعمّقت اختلالاتها. أفليست الضريبة أفضل وسيلة ليلعب القطاع العامّ دوره الكينزيّ في حفز الانتاج والنموّ وتحقيق التنمية والعدل في إعادة توزيع الثروة؟

الجدول الرقم ٩ أصبح المرمى الحكوميّ السنويّ لزيادة حجم الرسوم وكالعادة من دون منطق اقتصاديّ، فكيف يجوز لسيّارة تتقادم أن تدفع كلّ سنة رسم سير (ميكانيك) يتزايد ومن دون أيّة معاينة رسميّة؟ (٣/٢٠٠٣) أفليس رسم السير وسيلة لضمان سلامة السير بواسطة التحقّق من سلامة المركبات؟ وقد بدأ هذا الرسم يكتسب الأهمّية التي كانت للرسم الجمركيّ في الماضي. وهنا ايضاً يغيب المنطق الاقتصادي، فالرسم الجمركي عندما يجب أن يرتفع ليحمي الانتاج المحليّ من السلع الإغراقيّة التي تجتاح لبنان، نرى مهندسي السياسة الماليّة وباسم عولمة أسيء فهمها، يحدّدونه بطريقة تسمح لهذه السلع بغزو لبنان وباقتلاع الكثير من المؤسّسات الانتاجيّة اللبنانيّة العريقة من جذورها، والمتّهمة رسميّاً بعدم كفايتها وقدرتها على المنافسة.

والضريبة على الأملاك المبنيّة مبعثرة، مفكّكة جغرافيّاً وحسابيّاً (٣/٢٠٠٣)، فهي تطاول الايراد الواحد مرّتين وبطريقتين مختلفتين: مرّة تصاعديّاً، وأخرى نسبيّاً. تدفع الأولى في أوّل السنة، والثانية في آخرها؛ ويتكبّد المكلّف عناء الانتقال من قضاء إلى قضاء أوّلًا لتسجيل قيمة الضريبة التصاعديّة على تصريحه، ويعود من ثمّ إلى قضائه لدفعها ولينتقل ثانية إلى القضاء الآخر لتقديم صورة عن إيصال الدفع، وبين قضاء وقضاء ودائرة مالية وأخرى، تتعدّد الآراء وتختلف الأرقام ويجنّ الحاسوب. فعندما يسجّل حاسوب دائرة مبالغ طائلة وسابقة على مكلّف مع غرامات جائرة، يصرّح موظّف القضاء الآخر بالعكس تماماً، ويروح المكلّف يفتّش بين أوراقه عن إيصالات قديمة قادرة وحدها على إنقاذه من فوضى دوائر المال واعتباطيّة أرقامها. وتصبح الضريبة على الأملاك المبنيّة ضريبتين لا على الايراد فحسب، بل أيضاً على الأعصاب وصدقيّة المكلّف ووقته. فهل يعي

مهندسو سياستنا الماليّة ضرورة توحيد هذه الضريبة رقميّاً وجغرافيّاً، رأفة بالذين استثمروا في الايجار وأصغوا إلى بعض نصائحهم الرسميّة. فليضف نصف في المئة إلى المعدّلات الحاليّة للشطور التصاعديّة مثلاً، وتلغى النسبيّة فوراً، وليسمح بدفع الضريبة داخل القضاء الواحد، ولتصحّح أرقام حواسيب وزارة المال.

ثمّ، هل هناك حساب اقتصاديّ في تحديد فواتير الاتّصالات في لبنان؟ ٣٨ في المئة من فاتورة هاتف نقّال شهريّة وشائعة هي ضرائب رسميّة (رسم تخابر وضريبة قيمة مضافة) و١٥ في المئة ضريبة خاصّة (رسم اشتراك) أي إنّ ٤٣ في المئة من الفاتورة رسوم وضرائب تتوزّعها الشركتان والدولة. كذلك بالنسبة إلى الهاتف الثابت التي تتعدّد رسومه وضرائبه من رسم اشتراك إلى رسم بلديّ فضريبة قيمة مضافة وطابع ماليّ.

الحساب الاقتصاديّ للتعرفة والرسم والضريبة يعني تحديدها في ضوء قيمة الخدمة وقدرة المكلّف، وتطوّر الدخل، ووضع الاستهلاك في الاقتصاد. الأمثلة القليلة السابقة تؤكّد مرّة أخرى أنّ همّ الحكومة تكبير حجم الضرائب والرسوم لخفض عجز الموازنة وتقديم حجّة جديدة للتهليل لانجازات وهميّة. حجم الضرائب يزيد لتمويل سوء إنتاجيّة الادارات الرسميّة ولنفخ جيوب دائني الدولة؛ فموازنة ٢٠٠٣ التي روّج الكثير نسبة عجزها المتوقّعة ٢٥ في المئة، تحتوي على مليارين وثلاثمئة مليون دولار لدفع الأجور ومعاشات التقاعد، وثلاثة مليارات دولار لتغطية خدمة الديون، ومئتي مليون دولار فقط للانفاق الاستثماريّ. فكلّ هذه الأحجام المنتفخة بسرعة للرسوم والضرائب نسبة إلى كتلة الأجور المدفوعة في الاقتصاد وتطوّرها، لم ولن تسمح لأيّة موازنة عامّة في ظلّ هيكلها الحاليّ، بأن تولّد أموالاً من داخلها قادرة على تحقيق بعض النموّ والتنمية في الاقتصاد والمجتمع أو دفع ولو جزء يسير من أساس دينها. فنظريّة الاستدانة لأجل البنى التحتيّة تعرّت من صدقيّتها مع هزال إمكانات مواجهة الكوارث الطبيعيّة الأخيرة (٢/٢٠٠٣)، ولن يقنع اللبنانيين أحد بعد الآن بأنّ مليارات

جديدة من الدولارات يستدينها لبنان تستطيع أن تؤمّن وسائل الصرف المائيّ أو الحفظ المائيّ في سهول لبنان الداخليّة.

الاقتصاد أوّلاً، العنوان الأوحد للانقاذ في لبنان، ومن بعده الضريبة والرسم والنقد والعولمة والتخصيصيّة والدعم الخارجيّ.

مهندسو لبنان المعماريّون أفلحوا وأبدعوا علماً وفنّاً، عسى أن نشهد في لبنان حقبة جديدة من الهندسة الاقتصاديّة والماليّة والنقديّة قادرة على ترميم العمارة الاقتصاديّة والماليّة في لبنان ومحو مواضع بشاعتها.

٥

انتاج واستثمار

- لا يريدون صناعة
- انهيار أسعار الانتاج إفلاس للمؤسّسات
- نجحت الحكومة في... قفل المصانع
- سياسة صناعيّة للبنان
- خطّة صناعيّة لمواجهة تحرير التبادل التجاريّ

لا يريدون صناعة

تسعى الدول الراقية - والرقيّ لا يعني دائماً الغنى - الى تعزيز قطاعاتها الصناعيّة لحفز نموّ اقتصاداتها، وخفض البطالة، والسيطرة على التضخّم، وزيادة التصدير، وتمتين استقرار النقد، ورفع مستوى الحياة، فتحضّر لها السياسات التنفيذيّة الكفيلة تسهيل عمليّات تمويلها وخفض أكلافها وتحسين قدراتها التنافسيّة وحمايتها من السلع الاغراقيّة وضمان صادراتها. شهدنا الكثير من الدول النامية تتحوّل من الفقر إلى البحبوحة، ومن جهل التقنيّات إلى السيطرة على التكنولوجيا حتّى أبدعت في إنتاجها، وطوّرت مهاراتها البشريّة، وخرجت من الفقر والعوز إلى اليسر والرفاهيّة، فشبّهت بالنمور لسرعة انتقالها من حقبة إلى أخرى بواسطة الانتاج. فالصناعة في تلك الدول كانت ولا تزال محطّ اهتمام حكّامها، لها الأفضليّة والأولويّة بين مرتكزات اقتصاداتها الوطنيّة.

صناعة لبنان ضحيّة عدم اهتمام حكّامه بها، وغياب وعيهم لأهميّتها القصوى في حياتنا الاقتصاديّة والاجتماعيّة. درجة المخاطرة التي تعتري استثماراتها تتضاعف يوماً بعد يوم بفضل تجاهل السياسات الرسميّة دورها الرائد وموقعها المميّز في حياتنا الوطنيّة.

صناعة لبنان تواجه أكلافاً مرهقة. فمتوسّط كلفة كيلوات الكهرباء في لبنان، ١٣ سنتاً، يمثل ثلاثة أضعاف متوسّط ثمنه في الدول العربيّة، وكلفة

الفيول، ٢٣٠ دولاراً للطنّ (٢٠٠٣/٩)، تشكّل أربعة أضعاف متوسّط كلفته في البلدان العربيّة، والمازوت أيضاً يمثّل ثمنه٢٥٠ دولاراً للطنّ، ثلاثة أضعاف ثمنه في العالم العربيّ.

الاتّصالات مكلفة جدّاً في لبنان، فالتخابر بواسطة الخلويّ، ٢٣ سنتاً للدقيقة، ضعف التعرفة في سوريا وأعلى تعرفة بين معظم الدول العربيّة. سعر التحميل والشحن في مرفأ بيروت أعلى بنسبة ٦٠ في المئة ممّا هو في مرفأي العقبة وطرطوس.

الرسم الجمركيّ المعتمد في لبنان ٥ في المئة، هو الأدنى في كلّ العالم العربيّ، ويفوق بقليل متوسّط الرسوم الجمركيّة المطبّقة في الدول الأوروبيّة والولايات المتحدة وكندا، ٤،٤ في المئة، وهي دول عملاقة في تطوّرها التكنولوجيّ وقدرتها على المنافسة.

الرسم الجمركيّ المنخفض جدّاً في لبنان تسبّب في إقفال مؤسّسات صناعيّة كثيرة، وفي تعطّل ما لا يقلّ عن ٢٥ ألف عامل عن العمل منذ عام ٢٠٠٠، لأنّه عرّضها لمنافسة إغراقيّة خانقة وغيرمشروعة.

فدول كالصين وتركيا وأندونيسيا والهند يشكّل متوسّط كلفة إنتاج قطاعاتها النسيجيّة، مثلاً، ٣٠ في المئة من كلفة الانتاج المماثل في لبنان، ما يقتضي زيادة الرسم الجمركيّ أو الرسم النوعيّ على الملبوسات المستوردة من تلك الدول ٧٠ في المئة على الأقلّ، بينما يمكن الرسوم على الاستيراد من الدول الأوروبيّة واليابان والولايات المتحدة أن تبقى على حالها حيث تتعدّى كلفة الانتاج فيها كلفة الانتاج اللبنانيّ.

من الواجب أيضاً إضافة عناصر كلفة أخرى على التي سبقت، كالضمان الاجتماعيّ والتقديمات ووضع سعر الصرف والانتاج الفائت بسبب الرسم الجمركيّ الزهيد وكلفة تمويل الرأسمال التشغيليّ بسبب شحّ السيولة في الاقتصاد المرتبط بسياسة نقديّة عقيمة، ما يجعل كلفة العمل الشهريّة الاجماليّة في لبنان لعامل يتقاضى ٣٠٠ دولار، خمسة أضعاف هذا الأجر.

فهل يمكن صناعة لبنانيّة في ظلّ هذا الواقع المبكي أن تحيا وتتطوّر

وتتوسّع؟ استنتاجنا واضح، هم لا يريدون صناعة في لبنان أو بكلام أوضح لا يريدون خيراً للبنان، ويستمرّون في سياسات تقضي تدريجاً على كلّ قطاعات الانتاج لأنّهم يعتبرون أنّ الاستهلاك أهمّ من الانتاج. لكن، أنّى لنا أن نستهلك إذا لم ننتج؟

سياسة رسميّة للصناعة في لبنان يمكن أن تستند إلى:

أوّلاً: خفض الرسوم على مدخلات الانتاج (موادّ أوّليّة، طاقة...) وصادراته.

ثانياً: مساعدة الصناعات على التصدير وضمان صادراتها.

ثالثاً: مضاعفة الرسم الجمركيّ على الاستيراد من دول ذات كلفة زهيدة، على رأسها الصين وتركيا، مما تسمح به اتفاقات منظّمة التجارة العالميّة وتضمن للخزينة إيرادات مفيدة.

رابعاً: تطبيق فعليّ ودستوريّ للنظام الاقتصاديّ الحرّ، والتوقّف عن تسعير ثمن النقد (سعر الفائدة) وسعر صرفه والاقلاع عن ربط الفوائد بسعر الصرف والعمل على وضعها في خدمة النموّ الاقتصاديّ وتعزيز قطاعات الانتاج.

خامساً: إعادة النظر في النظام التعليميّ، وموازنة التعليم المهنيّ مع التعليم الأكاديميّ.

سادساً: ترتيب مناطق صناعيّة داخل المحافظات اللبنانيّة تشكّل أقطاباً تنمويّة تخدم هدف تحقيق الانماء المتوازن بأموال تستردّها الخزينة.

هذه السياسة قادرة على زيادة الصادرات ملياري دولار سنويّاً خلال سنتين، وتنقذ ما تبقّى من الصناعات، وتشجّع استثمارات صناعيّة جديدة.

آلاف العمّال المسرّحين من مؤسّساتهم الصناعيّة سيحاسبون حكّام لبنان، و١١٥ الف عامل لا يزالون وأرباب أعمالهم يصارعون الرياح المضادّة والمعادية، يطلقون صرخات استغاثة لعلّ ضمائر حكّامهم تستيقظ قليلاً ليفعلوا ما يجب فعله قبل أن تعود إلى سباتها العميق.

انهيار أسعار الانتاج
إفلاس للمؤسّسات

يظنّون بلا تبصّر أنّ فتح الحدود أمام التبادل التجاريّ في لبنان، وخصوصاً أمام استيراد غير مشروط للبضائع الأجنبيّة، وتطبيق رسم جمركيّ منخفض جدّاً يؤدّيان إلى خفض أسعار السلع في الأسواق ومساعدة الطبقات الفقيرة المتوسّعة في المجتمع على الافادة من استهلاك غير مكلف، ما يعيد إليهم نصيباً من شعبيّتهم المتدهورة.

مع تقديرنا لهذا الاهتمام بالفقراء، وقد افتقروا بسبب سياساتهم، من المجدي الإشارة إلى بديهة، وهي إنّ الاستهلاك لا يمكن أن يحصل إذا لم يسبقه دخل أو أجر ناتج من عمل أو وظيفة، وأنّ المؤسّسات هي التي تطلب العمل في أسواق العمل وتوزّع الأجور.

سياسة فتح الحدود تختلف جوهريّاً عن سياسة الانفتاح الاقتصاديّ الذي نؤيده بالطبع. فالانفتاح يعني التفاعل الاقتصاديّ الايجابيّ مع العالم الخارجيّ، وتعزيز التبادل التجاريّ معه في الاتّجاهين، ووضع مؤسّسات الداخل في منافسة مفيدة وبنّاءة تدفعها في اتّجاهات تحسين الانتاجيّة والنوعيّة والأجر، وذلك بتوفير أفضل شروط الانتاج لها مع أدنى التكاليف وأنجع الحماية من المنافسات الإغراقيّة. أمّا فتح الحدود واسعة أمام مختلف البضائع من دول إغراقيّة وغيرها من دون الاهتمام لمعنى الانفتاح واهميّته، فهو توحّش اقتصاديّ وجريمة ترتكب يوميّاً في حقّ أرباب العمل

والاجراء المنتجين أوّلاً ومن ثمّ المستهلكين.

المنافسة غير القانونيّة، في ظلّ اعتماد سياسة فتح الحدود بدلاً من سياسة الانفتاح، والتي تتعرّض لها مختلف قطاعات الانتاج في لبنان، تعني أنّ الرسم الجمركيّ لم يعد أداة من الأدوات الاقتصاديّة، فهو لا يميّز بين بلد مصدر إلى لبنان وآخر ولا يسعى إلى مساواة كلفة إنتاج معيّن، على الأقلّ كلفة العمل فيه، مع الكلفة نفسها لانتاج مماثل نستورده.

لذلك شرعت مؤسّسات الانتاج في لبنان في عصر نفقاتها، حتّى الضروريّة منها، ووقف تعزيز أجور عمّالها وحتّى الاستغناء عن بعض موظّفيها وتمويل بعض التحديث في تجهيزاتها، غالبيّته من أموالها الخاصّة، وخفض أسعار مبيعاتها من أجل زيادة إنتاجيّتها وخفض كلفتها لمواجهة منافسة خانقة غير مشروعة وغير متكافئة.

وفضلاً عن كلّ هذا الجهد الانتاجيّ الخاصّ، تصطدم المؤسّسة بتكاليف لا قدرة لها على خفضها، ككلفة الطاقة والاتّصالات والشحن والتمويل (الفوائد)، فتصبح السياسة الحكوميّة مسؤولة مرّتين حيالها: مرّة عندما تعرّضها لمنافسة غير قانونيّة ومستهجنة عالميّاً (الحماية من السلع الاغراقيّة واجب على الدول بأسرها)، وأخرى عندما ترهقها بتكاليف إضافيّة، سياسة الحكومة وحدها مسؤولة عنها. في هذه الحال أيضاً، تجبر المؤسّسات على اعتماد مزيد من الخفض في أسعارها، فتصل أوّلاً إلى مستوى الكلفة الحقيقيّة لتنحدر بعدئذ إلى أسفل، فتبدأ جلجلة الافلاس والاقفال. ويجب ألّا نغفل هنا معضلة السيولة المحدودة في الاقتصاد وغياب وسائل الدفع المباشر اللذين يغرقان المؤسّسة في خسارة إضافيّة عندما تضطر إلى حسم سنداتها أو شِكّاتها المؤجّلة قبل موعدها لتأمين السيولة الضروريّة لتغطية نفقات تشغيلها.

هذا الضيق النقديّ مرتبط بسياسة نقديّة عقيمة، جعلت تثبيت سعر الصرف هدفها الرئيسيّ، وأهملت سموّ هدف تعزيز الحركة الانتاجيّة والنموّ الاقتصاديّ.

أثر انهيار أسعار السلع في الاقتصاد مثل أثر جنون الأسعار فيه: توسّع الفقر والبطالة والخسارة والافلاسات، تماماً كانهيار أسعار البورصات. قطاعات الانتاج والقطاع العقاريّ تعيش، واقعاً، هذا الانهيار، ما عدا سلعة واحدة لا يزال ثمنها مرتفعاً جدّاً، سعر النقد أي سعر الفائدة.

مهندسو هذه السياسات الضارّة يجهلون حتماً الاقتصاد وقواعده. فالادّخار في الاقتصاد الحرّ المنفتح على الخارج، الذي هو الفارق بين الدخل والاستهلاك، يموّل الاستثمارات الداخليّة عندما تكون الصادرات كافية وعجز الميزان التجاريّ مقبولاً. وبقدر ما يكون الادّخار جيّداً، يتمتّع البلد بالقدرة على الاستثمار والتصدير وتالياً على النموّ، وإلّا اضطرّ البلد إلى الاستدانة الخارجيّة أو الاستماتة في جذب الاستثمارات الأجنبيّة أو الرساميل الأجنبيّة لسدّ فجوة التمويل الداخليّة.

إذاً، الدخل والتصدير هما أساس الرفاه. الدخل أي مجموع أجور أفراد العائلة هو نتيجة العمل، والعمل نتيجة الاستثمار، والاستثمار نتيجة تشجيع الانتاج، وتشجيع الانتاج نتيجة سياسة تكاليف رشيدة وسياسة جمركيّة فاعلة تراعي في الوقت عينه تطلّبات العولمة والأقلمة، ولكن أيضاً وخصوصاً حاجات قطاعات الانتاج الحيويّة (رسم جمركيّ يجب ألّا يقلّ راهناً عن ٢٥ في المئة، أو رسم نوعيّ له أثر مماثل على كلفة الاستيراد الذي له إنتاج مشابه في الداخل، بالنسبة إلى السلع المستوردة من دول إغراقيّة). ومن واجب السياسة النقديّة توفير السيولة اللازمة في الاقتصاد لتوفير وتسهيل وسائل الدفع، وإنقاذ ماليّة المؤسّسات السريعة، وحثّ المصارف على مدّ المؤسّسات بالمال اللازم لتمويل مقتضيات تشغيلها.

مثل هذه السياسة تعني إعادة نظر عميقة في مسألة عرض النقد وارتباطه بسعر الصرف، ما يؤدّي إلى خفض للفوائد مفيد للقطاعين العامّ والخاصّ.

هذه السياسة هي أفضل من مئة تخصيص وتسنيد ومؤتمر دوليّ.

ما بال هؤلاء الذين يديرون شوؤننا الاقتصاديّة والماليّة والنقديّة؟

أفلا يريدون إيرادات مفيدة للخزينة (تعديل الرسم الجمركيّ)، وخفضاً للعجز في الموازنات العامّة؟ (خفض الفوائد)

ألا يريدون فرص عمل وزيادة في الأجر؟ (حماية الاستثمار المنتج).

ألا يريدون زيادة في الانتاج والتصدير؟ (سياسة خفض التكاليف وتعزيز الانفتاح).

ألا يريدون نموّاً وتنمية؟

ألا يريدون وقف نزف الكفايات البشريّة إلى الخارج؟

الأجر هو مكافأة العمل، أمّا الدخل الذي نتج في الماضي ولا يزال من فوائد عالية، فهو مكافأة التكاسل والتهاون، وهو لا يدخل في حساب الانتاج الوطنيّ ولا في الناتج المحليّ. فهو انتاج فائت وفرص عمل فائتة ونمو فائت.

نحن نرفض ان يعاقب المنتج في لبنان: ربّ العمل في استثماراته والعامل في أجره.

نحن نريد تحويل الطلب من الخارج الاغراقيّ إلى مؤسّسات الداخل.

نحن ضدّ تفريغ البلد من طاقاته الشابّة ومن خبراته المهنيّة.

نحن ضدّ نظرية الاستهلاك أوّلاً، والمخازن الكبرى والمشاريع العملاقة في الاقتصاد الصغير والسياحة اللااخلاقيّة.

نحن مع تعزيز الأجر والدخل والادّخار والعمل والانتاج والتصدير والاستثمار.

نحن مع تعديل جذريّ في السياسة الجمركيّة والسياسة النقديّة، وفي الرؤية الاقتصاديّة عموماً.

نحن مع تعزيز مستويات الأسعار: أسعار تبقي المؤسّسات على قيد الحياة، مع تجنّب التضخّم.

وكما رمى منتجو التفّاح إنتاجهم في الطرق (٢٠٠٣)، كذلك سترمى

الخضر والمفروشات والملبوسات والأواني البلاستيكيّة والأدوات الكهربائيّة وغيرها لتغرق طرق لبنان كما أغرقت منتجيها السلع الخارجيّة الإغراقيّة.

وبعد، يسألوننا عن سقمنا، والله في هذه الاحوال، صحّتنا هي العجب.

نجحت الحكومة في... قفل المصانع

عوامل سلبيّة عديدة تتحكّم بمسارات الانتاج في لبنان، أهمُّها غياب الحماية الجمركيّة من السلع الاغراقيّة وضعف السيولة في الاقتصاد.

غياب الحماية الجمركيّة بدعة حكوميّة وخطأ جسيم ترتكبه. فتحرير الاقتصاد لا يعني فتح الحدود والفوضى، إنّما تعزيز الانفتاح وزيادة القدرة على المنافسة. إنّ رسماً جمركيّاً نسبته ٥ في المئة فقط على استيراد كثيف ومتنوّع له إنتاج شبيه في الداخل، يعرّض الأخير لخطر محتوم عندما يتحقّق الاستيراد من بلدان إغراقيّة كالصين ودول نامية مصنّعة أخرى. إنّ غياب الحماية يغرق الاقتصاد في هذه الحال بالسلع البخسة الثمن، ويصيب الانتاج المحليّ بانهيار للأسعار يتسبّب تلقائيّاً في تعطيله. لقد أبعد هذا الواقع تجّار لبنان عن صناعييه، ودفع أيضاً بعض الصناعيين إلى الابتعاد عن صناعاتهم وممارسة الاستيراد والتجارة الاغراقيين.

لا تدرك هذه الحكومة (٢٠٠٤) أهميّة السياسة الجمركيّة في وضع المنافسة على مستويات التحديث والنوعيّة والابداع، لا على مستوى الفروقات الكبيرة في كلفة الانتاج بين الاستيراد والاقتصاد المحليّ. فأمام الحكومة اختياران لا ثالث لهما: فإمّا أن تساوي التكاليف مباشرة بين الخارج الاغراقيّ والداخل، فتخفض كلفة الطاقة والرسوم والضرائب، وإمّا أن تحقّق المساواة بواسطة زيادة الرسم الجمركيّ، وخصوصاً الرسم النوعيّ

الذي يصيب كلّ صنف وسلعة مستوردة. فلا أحد يشكو من الاستيراد من بلدان تفوق تكاليفها تلك التي في لبنان كالدول الاوروبيّة مثلاً، إنّما من الدول المصنّعة الاغراقيّة. جميع الدول العربيّة تحمي إنتاجها الداخليّ بواسطة رسوم جمركيّة مرتفعة على كلّ أنواع الاستيراد والدول الغربيّة الصناعيّة بدأت تحدّد سقوفاً للكميّات المستوردة من الدول الإغراقيّة، وإتّفاقات منظّمة التجارة العالميّة والشراكة الأوروبيّة المتوسّطيّة تدعو الدول الأعضاء إلى حماية اقتصاداتها من الاغراق. فما بال حكومتنا لا تريد أن ترى أو تسمع أو تقرأ أو تعي خطورة ما تفعل؟ لقد أقفلت المصانع وقطعت الأرزاق ولا تزال تفتّش عن إيرادات إضافيّة لموازنتها بواسطة ضرائب مرهقة بدلاً من رسوم مفيدة إضافيّة (رسوم جمركيّة إضافيّة تعتبر رسوماً وقائيّة) في حالات الاغراق.

وتقع هذه الحكومة في التناقض بين الموقف والتطبيق، عندما تسمح باستيراد من دون رسوم للسلع الاستهلاكيّة المستعملة، الألبسة مثلاً، التي تؤثّر سلباً على نوعيّة التجارة والأسواق في لبنان، بينما تدّعي أنّها تريد لبنان مخزناً تجاريّاً لبلدان المنطقة، علماً بأنّ ملايين السلع الجديدة المستوردة تدخل زوراً تحت هذه التسمية.

القروض لكلّ الاقتصاد تمثّل فقط ٣٠ في المئة من ودائع المصارف البالغ ٥٠ مليار دولار (٣/٢٠٠٤)، والنقد في التداول يمثّل ٢،٢ في المئة من هذه الودائع. ٤٤ في المئة من الودائع المصرفيّة قروض للقطاع العامّ بما فيها اكتتابات مصرف لبنان و٢٠ في المئة من ودائع المصارف مودعة في المصرف المركزيّ من دون أيّ استعمال. هذا الواقع الذي يعبّر عن تلهّف القطاع العامّ إلى المال وعن سياسة نقديّة انكماشيّة، لا يمكن أن يروي شرايين الاقتصاد ويموّل التبادل الجاريّ، ما جعل الدفع في الاقتصاد مؤجّلاً؛ وقد عمّت هذه الآفة النقديّة كلّ التبادل التجاريّ في لبنان، إلّا في مرحلته الأخيرة، عندما يدفع المستهلك النهائيّ نقداً ثمن استهلاكه.

هذه الحال أثّرت على الماليّة السريعة للمؤسّسات، لأنّ أسعارها

المنهارة بسبب غياب الحماية من السلع الاغراقيّة، ومقبوضاتها المؤجّلة بسبب ضعف السيولة، ومستحقّاتها القريبة من أجور وطاقة وضمان وضريبة القيمة المضافة زادت اختناقها ودفعتها نحو الإقفال، فضلاً عن عجز بعض مدينيها من أصحاب الشيكات المؤجّلة عن الوفاء بسبب الركود المتوسّع في الاقتصاد.

صدق كينز، مؤسّس الاقتصاد الحديث، عندما قال بأنّ الدولة هي التي تعمّر بيوت الناس وهي التي تخربها. فمن حقّنا أن نسأل وأن نستجوب هذه الحكومة حتّى لو لم نكن نوّاباً أو وزراء: لماذا الاستمرار في العناد والمكابرة؟ من يتحمّل مسؤوليّة إقفال المصانع المتطوّرة في لبنان، وتشريد أرباب العائلات اللبنانيّة؟ لماذا تريد هذه الحكومة أن لا تصغي إلى كلّ ساعد يزرع وإلى كلّ عقل ينتج؟ لماذا تريد عدم رعاية هؤلاء الشرفاء، وتفضّل عليهم خفافيش الليل؟ لماذا تقطع أعناقهم وتجوّع أطفال عمّالهم؟ لماذا تغتال يوميّاً مصنعاً جديداً متقدّماً؟ لماذا تدخل المصانع المتبقّية في حالات الاحتضار؟ فلتبادر هذه الحكومة فوراً إلى رفع الجمارك على السلع الاغراقيّة المستوردة، وإلى ضخّ السيولة اللازمة لتحسين شروط الدفع في الاقتصاد وخفض الفوائد وتسهيل التمويل، أو فلترحل من دون رجعة، ولتكفّ عن التمنين بإعطاء بعض القروض الميسّرة بواسطة "كفالات" وغيرها، فهذه القروض أصبحت مثل قنابل موقوتة في أيدي أصحابها، تنفجر الواحدة تلو الأخرى مع غياب الحماية والسيولة. فكيف لهؤلاء أن يسدّدوها بعدما أوصلتهم حكومتهم إلى نصف البئر وقطعت الحبل، فأسقطتهم فيها. لاعافاها الله ولا سامحها على كلّ ما فعلت وتفعله بشعبها!!

سياسة صناعيّة للبنان

إنّ البلدان الأكثر تنافسيّة، والأكثر تصديراً، هي التي ضمنت نموّها الصناعيّ بفضل مجموعة إجراءات متّسقة وهادفة، صبّت كلّها في مصلحة الصناعة. فبرغم الحريّات الاقتصاديّة وحريّة عمل المؤسّسات، تتضمن السياسات الاقتصاديّة للدول تدخّلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيّات التصنيع. وبين الخطاب الاقتصاديّ والواقع، نلاحظ ندرة الكلام عن وجود الدولة في هذا الخطاب، بينما في الحقيقة، نرى الدول تتدخّل أكثر فأكثر في الشأن الانتاجيّ.

لجميع الدول سياسات صناعيّة، مهما فعلت لاخفاء تدخّلها المباشر في مسار الانتاج. فالسياسة الصناعيّة حسب دراسات وأبحاث المؤسّسات الدوليّة، مجموعة قرارات وإجراءات واضحة وانتقائيّة تهدف إلى مساعدة المؤسّسات الصناعيّة في مختلف أوجه نشاطها. وتتّخذ الحكومات هذه التدابير للتأثير على هيكليّات وطبيعة الصناعات الوطنيّة بواسطة الموارد المتاحة. بغية تفعيل خصائص الانتاج في مجالات معيّنة.

إنّ انتقائيّة السياسة الصناعيّة تفرض عدم اتّخاذ إجراءات تعني دائماً جميع الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخصّ قطاعات صناعيّة معيّنة، وتعالج أوجهاً محدّدة من النشاط الصناعيّ.

للسياسة الصناعيّة أهداف عامّة على المستويين الاقتصاديّ

والاجتماعيّ، خصوصاً في مسألة النموّ الاقتصاديّ ومسألة الاستخدام وخفض عجز الميزان التجاريّ والمحافظة على البيئة، وأهداف استراتيجيّة محدّدة كزيادة الموارد المتاحة، الانسانيّة والماليّة والماديّة، وزيادة الانتاجيّة ورفع مستوى التكنولوجيا المعتمدة والنوعيّة المنتجة.

ولا بدّ من أن يسبق وضع أيّة سياسة صناعيّة، تأمين الدولة لشروط أساسيّة، ليست في مستوى المؤسّسات الصناعيّة، كالبنية التحتيّة الماديّة والاداريّة، والتنظيم التشريعيّ والمدنيّ لهذه المهنة.

ما هو مفيد للصناعة مفيد أيضاً للاقتصاد بكامله، وتالياً للمجتمع بكلّ شرائحه. الصناعة واقعاً أفضل تعبير عن خيال المجتمعات وإبداعها. وكلّ سياسة اقتصاديّة لا تعنى بالصناعة، وتوفّر لها أفضل المناخات تخنق خيال مجتمعها وتقضي على إبداعه. وللدولة هنا دور خلاّق في جعل الصناعة تخطو خطوات كبيرة نحو التجديد والعصرنة والقدرة على المنافسة. فوضع وتطبيق سياسة صناعيّة من أولى مسؤولياتها، لجعل القطاع الصناعيّ أكثر فاعليّة وإسهاماً في النموّ الاقتصاديّ والتنمية الاجتماعيّة ولتشجيع الاستثمار المنتج وفنّ المبادرة.

أهمّ مرتكزات السياسة الصناعيّة:

* العمل على استقرار الأسعار والنقد والطلب الاستهلاكيّ والتشريع الضريبيّ العامّ.

* حماية جمركيّة بشكل رسم وقائيّ للقطاعات الصناعيّة التي تتعرّض لاستيراد إغراقيّ متزايد لسلع مماثلة بغية التناسق مع بنود اتّفاق منظّمة التجارة العالميّة، وتحضير لائحة بالأصناف التي تتطلّب تعديلاً في الرسوم لكلّ صناعة على حدة.

* تنظيم عمل الأسواق بارساء أعلى نسبة منافسة فيها، منعاً للاحتكار والتخزين ورفع الأسعار واستغلال المستهلكين.

* تشجيع اقتصاد المعرفة القادر على تعظيم القيم المضافة في شتّى

الصناعات وتكبير نسبة النموّ الاقتصاديّ بواسطة أنظمة تعليميّة تمتّن القدرات الشخصيّة، وترفع درجة إنتاجيّة العمل وتزيد إمكانات المنافسة.

* توفير إعفاءات ضريبيّة مهمّة على الاستثمار في تكنولوجيّات جديدة، وفي التدريب والمعرفة والتطبيق، وفي التجديد والتطوير، وفي الأبحاث والابتكار، (Investment tax credit) وتحرير نسب تدنّي قيمة الموجودات، وخفض الضريبة على الأرباح، وإعفاء إعادة توظيف الربح في الصناعة ذاتها من أيّة ضريبة.

* فتح الباب واسعاً أمام الصناعات للافادة من شتّى الخدمات الماليّة، وقروض ميسّرة بفوائد معتدلة أو مدعومة، وقروض مخصّصة للتصدير وللاستيراد، وقروض لتمويل التشغيل. وقروض لتمويل التوسّع أو الصناعات الجديدة، وإعادة جدولة طويلة للقروض السابقة ما يستوجب سياسة نقديّة جديدة تعرض النقد من دون هلع، وتدرك أنّ أفضل ضمانة لاستقرار النقد هو تعزيز وتكبير حجم قطاعات الانتاج في الاقتصاد.

* تشجيع الصناعات على إرساء سياسة داخليّة للحوكمة أو الادارة الرشيدة بواسطة مجموعة متكاملة من الاجراءات تعزّز المهارات الاداريّة والسلوكيّة. وتهتمّ بالتخطيط الاستراتيجيّ وبتعريف السياسات وتوصيف المهمّات والسهر على شفافية المعلومات، لأجل مكافحة الفساد وكسب ثقة المستهلكين في الداخل والخارج Corporate Governance.

* تشجيع الدمج بين الصناعات وتشريعه، كون الحجم أصبح مهمّاً في عالم منفتح يحوي على أعداد متزايدة من الشركات الضخمة.

* اعتماد سياسة مرنة إزاء أسواق العمل، وإخضاع الأجر لقاعدة العرض والطلب وفصل المكافآت عنه، والاستعاضة عن فرض زيادات رسميّة على الأجر بزيادة التقديمات الاجتماعيّة الرسميّة.

* تبسيط وتسريع جميع المعاملات الاداريّة المتعلقة بالنشاطات الصناعيّة الانتاجيّة والتصديريّة، وخفض رسومها الاداريّة.

* إرساء علاقة تعاون وثيقة ولأجل طويل بين العمّال والصناعيين والمصرفيين والجامعات والمعاهد التكنولوجيّة والحكومة والمصرف المركزيّ، لأجل حفز النموّ الاقتصاديّ وتوسيع حجم القطاع الصناعيّ ومحاربة تعطّل المتخرّجين الجدد عن العمل.

* إنفاق رسميّ على بنى تحتيّة متخصّصة كالمناطق الصناعيّة والمعاهد التقنيّة الرسميّة في جميع المحافظات، ما يساعد على الانماء المتوازن ونشر ثقافة الانتاج على كامل الأراضي اللبنانيّة.

* إعادة الحياة إلى الصناعات الأساسيّة (صناعات اليد العاملة) وتوسيع رقعة الصناعات ذات النموّ السريع والقيمة المضافة العالية.

* إعادة النظر في الضريبة على الدخل والرسوم الاداريّة لأجل تشجيع الاستهلاك والادّخار.

* تخصيص ٣ في المئة من الناتج المحلّي القائم لدعم رسميّ للأبحاث والتطوير، خصوصاً في المجال الصناعيّ.

* وضع سياسة رسميّة للطاقة ترتكز على استقرار الأسعار واقتصاد الطاقة والتموّن بها، لأنّ الطاقة عنصر كلفة أساسيّ في عمليّات الانتاج الصناعيّ.

* تطبيق نظام الأفضليّة المعطاة للصناعات المحليّة في استهلاك الادارات الرسميّة والقوى الأمنيّة والمسلّحة.

* خفض العجز الكبير في الميزان التجاريّ بواسطة إبدال جزء من الاستيراد بإنتاج محليّ مستحدث.

* تطبيق ضريبة تصاعديّة على القيمة المضافة اقصاها ١٠ في المئة تبعا لاوضاع الصناعات والشرائح الاجتماعيّة وطبيعة السلع الاستهلاكيّة.

* تشجيع إقامة الشركات الصناعيّة ذات الأسهم الواسعة الانتشار.

* الزام المنتجين المحليين في حال حصر الصفقة بالصناعات الوطنيّة بشرطين أساسيين:

• تأمين جودة تتوافر فيها المواصفات العالميّة ويخضع المصنع خلال فترة تنفيذ الالتزام إلى مراقبة مؤسّسة المواصفات والمقاييس ومعهد البحوث الصناعيّة.

• عدم التواطؤ الضمنيّ أو العلنيّ بين عارضين أو أكثر، مشتركين في الصفقة، تحت طائلة الملاحقة القضائيّة.

* إخضاع السلع المستوردة التي تنافس الصناعة الوطنيّة عن طريق الاغراق لنظام الترخيص المسبق كما هو محدّد في المرسوم الاشتراعيّ ٣١/ ٦٧.

* إعفاء كل المواد الاولية ونصف المصنعة التي تدخل في إنتاج سلع نهائيّة من الرسوم الجمركيّة إذا كانت غير منتجة محليّاً.

* إعفاء من الرسوم الجمركية للالات واجزاء الالات والأجهزة التي هي اصلا، او في كثير من اوجه استعمالها، للاستعمال الصناعيّ.

* إعادة التوازن في التعرفة الجمركيّة بين الرسمين النوعيّ والنسبيّ.

* السماح للمصانع باستيراد المحروقات على أن تؤسّس تعاونيّة للاستيراد.

* تحسين نوعية الكهرباء بالمحافظة على مستوى التوتر، مع مجال تغيير أقصى ٥ في المئة، وتحديد تعرفة كهرباء تنافسيّة للقطاع الصناعيّ.

* تفعيل نشاطات معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات.

* إنشاء صندوق للتنمية الصناعيّة ومؤسّسة وطنيّة لضمان الديون والتأمين على التصدير.

* تعيين ملحقين تجاريين في البلدان التي تستورد من لبنان، خصوصاً الدول العربيّة وبعض البلدان الافريقيّة.

* فرض مقاييس ومواصفات على البضائع المستوردة، مماثلة في حدّها الأدنى، للمقاييس والمواصفات المفروضة على البضائع المحليّة.

* إعادة النظر في جميع الرسوم المرفئيّة المتعلّقة بالسلع الصناعيّة.
* إعفاء المواد المستوردة المعدّة للتصنيع ولاعادة التصدير من أيّة ضريبة (المستودع الصناعيّ أو المنطقة الحرّة الصناعيّة).
* منع تلوّث البيئة بشتّى الوسائل، لأنّ تلوّث اليوم هو كلفة بالنسبة للغد، ونموّ اقتصاديّ سلبيّ.

هذه مرتكزات أساسيّة لسياسة صناعيّة في لبنان تدفع بالنموّ والأبحاث والتجديد والابتكار والتنمية والمعرفة والمنافسة وفرص العمل إلى الأمام، فتقوّي دعائم البنيان الاقتصاديّ، وتفيد من جميع الموارد المتاحة، الماليّة وخصوصاً البشريّة.

خطّة صناعيّة
لمواجهة تحرير التبادل التجاريّ

لا مدخول ولا استهلاك ولا تصدير ولا نموّ اقتصاديّ ولا تنمية اجتماعيّة من دون إنتاج، ولا إنتاج من دون استثمارات تجهيزيّة وتوظيفات تطويريّة ومهارات بشريّة.

الاستيراد الكثيف للسلع الاستهلاكيّة الذي يتّصف به اقتصاد لبنان أو العجز عن التصدير يفقر ولا يغني، لأنّ قيمة عجز الميزان التجاريّ تحسم من قيمة الناتج المحلّي وتالياً من قيمة الدخل الوطنيّ.

من أهمّ التعديلات البنيويّة تحقيق الإنتاجيّة الصناعيّة، نتيجة تحسّن أداء العناصر المكوّنة للقيمة المضافة داخل المؤسّسة الصناعيّة، وهي سرّ غنى الدول.

القيمة المضافة هي القيمة الناتجة من الفرق بين قيمة المنتج النهائيّ وقيمة جميع الاستهلاكات والمشتريات التي تمّت خارج المؤسّسة، والتي دخلت في إنتاج السلعة النهائيّة كالموادّ الأوّليّة والسلع نصف المصنّعة والطاقة وموادّ التغليف وغيرها.

أمّا العناصر المكوّنة للقيمة المضافة فهي ثلاثة:

* التجهيزات والمعدّات ودرجة فاعليّتها.

* العاملون في المؤسّسة ودرجة كفايتهم ومهارتهم من الناحية الفنيّة.

* مستوى الإدارة والإداريين لجهة حسن إدارة الجودة والنوعيّة وخفض الأكلاف واحترام مهل التسليم وتحفيز العمّال والموظّفين.

الإنتاجيّة الصناعية تنتج من تطوّر أداء هذه العناصر المكوّنة للقيمة المضافة.

ويطرح العنصر الأوّل مسألة سياسة التمويل، والعنصر الثاني مسألة التعليم المهنيّ والتقنيّ والتدريب، ويُبرز العنصر الثالث مسألة ربط التعليم الأكاديميّ بحاجات قطاعات الإنتاج.

التوصّل إلى تحقيق حجم استثمارات مُعيَّن أساسيّ في الاقتصاد، فنسبة التوظيفات الاستثماريّة في الاقتصاد المتوازن، تشكّل عادة ٢٠ في المئة من الناتج المحلّي، نصفها يتمّ في قطاعات الإنتاج، و٣٠ في المئة منها في قطاع البناء، والباقي داخل قطاع الإدارات العامّة.

إذا قدّرنا الناتج المحلّي لعام ٢٠٠٤ بـ ٢٠ مليار دولار، تصبح قيمة التوظيفات الاستثماريّة الإجماليّة التي يجب تحقيقها ٤ مليارات دولار، نصفها في الإنتاج أي مليارا دولار، و٣٠ في المئة منها في قطاع البناء أي ١,٢ مليار دولار، والباقي في قطاع الإدارات العامّة أي ٨٠٠ مليون دولار.

هذه النسب ضروريّة للنموّ الاقتصاديّ والتنمية الاجتماعيّة ومحاربة البطالة. لكنّ مؤشّر الاستثمار في الصناعة اللبنانيّة، والذي يظهر عبر قيمة استيراد الآلات والمعدّات الصناعيّة السنويّة لا يتعدّى ١٥٠ مليون دولار سنويّاً. لا بدّ إذاً من تشجيع الاستثمار في الصناعة.

يُمثّل الأداء الاقتصاديّ للبنان عاملاً مهمّاً في تحديد درجة التكامل مع المجموعات التجاريّة العملاقة، التي تتحكّم بتبادل السلع والمنتجات على المستوى العالميّ. وتصبح أطر العلاقات الدوليّة المستقبليّة محكومة بالموازين التجاريّة. ولبنان الاقتصاديّ مدعوّ للخيار الاندماجيّ. فهناك قضايا لا يمكن لدولة أن تتعامل معها وحدها أيّاً كانت هذه الدولة غنيّة أم فقيرة، ما يفرض تعاوناً حتميّاً في المحيط العربيّ خصوصاً لتقوية الاقتصادات الوطنيّة الضعيفة.

الحماية الحقيقيّة للصناعة اللبنانيّة تكمن في نوعيّة وطرق إنتاجها، وفي قابليّتها الدائمة للتجديد والتطوُّر، وفي مدى سيطرتها على التكنولوجيا الحديثة. كما أنّ حمايتها تفترض استحداث رسوم وقائيّة لدرء خطر السلع الاغراقيّة عنها.

ولا بدّ للدولة أيضاً من رسم استراتيجيّة للتنمية الصناعيّة تُحضّر للمستقبل، وتسعى إلى:

* تحديد أهداف طويلة للتقدّم الصناعيّ.
* التركيز على أفضليّات للإنتاج الصناعيّ.
* توفير سُبُل التمويل الملائم للإنتاج الصناعيّ.
* المساعدة على اعتماد الأساليب الحديثة في إدارة المصانع.
* تشجيع الاستثمار الصناعيّ، وتحديث الآلات والأبحاث التطبيقيّة داخل المصانع بواسطة الحوافز الضريبيّة.
* تحديد تعرفات خاصّة بالصناعة للخدمات العامّة (كهرباء، محروقات، نقل...).
* توسيع قاعدة التعليم المهنيّ.

ومن المهمّ أيضاً تقوية الجهاز الرسميّ المُواكب للإنتاج الصناعيّ في لبنان عبر وزارة صناعة وتجارة خارجيّة تحتوي على مديريّتين عامّتين:

• المديريّة العامّة للإدارة الصناعيّة: تنصح أصحاب الصناعات القائمة، وتراقب جودة الإنتاج الصناعيّ ومواصفاته، وتصنّف الصناعات.

• المديريّة العامّة للصادرات الصناعيّة: تهتمّ بتحضير الاتّفاقات التجاريّة توسيعاً لرقعة الصادرات إلى الخارج، وتسهر على المعاملة بالمثل في إطار تطبيقها، وتسهيل وتسريع إنجاز معاملات التصدير. كما تهتمّ بالسهر على حسن تطبيق الاتّفاق الأوروبيّ والدوليّ للتبادل التجاريّ.

الصناعات في لبنان تحويليّة بنسبة ٩٦ في المئة، تعمل في غالبيّتها في المراحل النهائيّة للإنتاج، أي إنّ نسبة القيمة المضافة المحقّقة في الصناعة

اللبنانيّة لا تتعدّى وسطياً ٥٠ في المئة، لأنّ السلع نصف المُصنَّعة أو السلع الوسيطة تُشكِّل فقط ٤ في المئة من مجموع المبيعات الصناعيّة، ما يدلّ على ضعف العلاقة بين المؤسّسات الصناعيّة والتكامل فيما بينها.

إنّ إنشاء المناطق الصناعيّة يسمح بتكامل صناعيّ أفضل، عندما تستسهل صناعة كيميائيّة مثلاً التمركز إلى جانب صناعة محلّلات، وصناعة ألبسة إلى جانب صناعة نسيج، وصناعة مفروشات بالقرب من صناعة خشبيّة.

كما أنّ إعادة تصنيع الموادّ التالفة من بلاستيك ونفايات ورقيّة وزجاج وغيرها يمكن إدخالها في مجال الاستهلاك اليوميّ، وتعتبر أيضاً من الصناعات التحويليّة المفيدة بيئيّاً.

إن ٧٠ في المئة من العمّال والموظّفين في الصناعات اللبنانيّة لا يحملون أيّ شهادة أكاديميّة أو تقنيّة. لذلك يجب البحث جدّيّاً مع وزارة التعليم المهنيّ والتقنيّ في إمكانيّة إنشاء شهادات تقنيّة لـ ١١ قطاعاً صناعيّاً عاملاً في لبنان، من شأنها إضفاء قيمة اجتماعيّة على الوظيفة الصناعيّة وتحفيز العمل في الصناعة وتحسين الأداء داخل المؤسّسات والاستغناء التدريجيّ عن اليد العاملة الأجنبيّة. كما أنّ البحث في السياسة الجمركيّة، يجب أن يؤدّي إلى اعتماد قاعدة الإعفاء الكُلِّيّ للموادّ الأوّليّة التي لا تُصنَّع محليّاً من الرسوم الجمركيّة دعماً وتعزيزاً للإنتاج المحليّ.

إعادة هيكلة الصناعات في لبنان تقتضي الخروج من رؤوس الأموال الفرديّة ومن الصناعات العائليّة المتوارثة، والتحوُّل إلى شركات مساهمة بالدخول في رؤوس أموال مشتركة، أوّلاً بين الصناعيين اللبنانيين لتفعيل الكفاية والتمكّن من اكتساب القدرات التنافسية، ومن ثمّ مع العرب والأوروبيين لإعطاء الصناعة اللبنانيّة حجماً دوليّاً.

ومن المهمّ أيضاً وضع مقاييس ومعايير محدّدة وواضحة، تسمح للصناعات اللبنانيّة بالافادة من التعرفات الجمركيّة الاستثنائيّة ومن القروض الأوروبيّة المُيسَّرة، ترتكز إلى جوانب هيكليّة وإنتاجيّة عدَّة، أهمّها:

* دخول الصناعيين اللبنانيين في رؤوس أموال مشتركة.
* تزاوج رساميل الصناعات القائمة وزيادة الحجم.
* تعزيز نسبة القيمة المضافة في المنتجات الصناعيّة.
* زيادة الجهد التطويريّ والتصديريّ للمؤسّسات.
* رفع درجة المردوديّة الماليّة للصناعات.

٦

مسائل اجتماعيّة

- محاربة الفقر تقتضي التعرّف إليه
- فرص العمل الضائعة في لبنان
- هجرة متنامية بسبب الاستنزاف الاقتصاديّ
- تزامن الركود مع التضخم يفرض ترك الأجور لتفاعلات أسواق العمل
- الكنيسة المارونيّة والواقع الاقتصاديّ المحزن
- التكوين الاقتصاديّ من الحال الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحال المجتمعيّة الوطنيّة

محاربة الفقر تقتضي التعرّف إليه

محاربة الفقر تتمّ بمشاركة الجميع، تحديداً القطاعين العامّ والخاصّ، في ترتيب الحياة الاقتصاديّة بواسطة تشجيع الاستثمار والافادة القصوى من كلّ الموارد المتاحة والاعتناء بالموارد البشريّة. متابعة حال الفقر تتمّ عبر مواكبة تطوّر دخل الأسر الفقيرة، ووضع هذا الدخل في إطار تحسّن دخل الأسر عموماً في المجتمع.

هناك ثلاث مقاربات للفقر:

* مقاربة نقديّة أو ماليّة تحدّد مستوى الدخل الذي يغطّي الحاجات الأساسيّة.

* مقاربة الفقر بواسطة تحديد الشروط الضروريّة لحياة لائقة، عبر تعريف واضح لمقاييس الحرمان الأساسيّ.

* مقاربة الفقر بواسطة الاعتراف به من الأسر والأفراد.

أمّا تحديد الفقر القاسيّ فيرتكز على هذه المقاربات الثلاث مجتمعة.

١- قياس الفقر:

يقاس الفقر بواسطة:

* خطّ الفقر (Poverty Line) أي مستوى الدخل الذي تعتبر دونه الأسرة فقيرة، يصحّح تبعاً لارتفاع الأسعار (Consumer Price Index) ولتغيير تركيبة

الانفاق، أي سلّة الاستهلاك التي يجب أن يعاد النظر في هيكليّتها كلّ خمس سنوات.

* نسبة الفقر (Poverty Rate)، أي نسبة الأسر والأفراد الذين يقلّ دخلهم عن خطّ الفقر.

* قوّة الفقر (Poverty Gap)، أي الفرق بين دخل خطّ الفقر ومتوسّط دخل الفقراء.

الفقر يطول الجميع: الأطفال، الأفراد الذين يعملون، المسنّون، المهمشون اجتماعيّاً، العاطلون عن العمل، المرضى وغير المتعلّمين.

في الدول المتقدّمة اجتماعيّاً، هناك برامج مساعدة للعائلات الفقيرة (Temporary Assistance to Needy Families) وأيضاً للأطفال والمعوّقين والمسنّين لتأمين الدخل اللازم لانصهارهم الاجتماعيّ (Minimum Insertion Income)

في دخل الأسرة موازنة للغذاء، تمثّل خطّ الفقر المدقع (Lowest Line of Poverty) وأخرى للسكن واللباس والصحة والتعليم والنقل والطاقة والاتصالات والدواء والضرائب، تمثّلان معاً خطّ الفقر المطلق (Upper or absolute Line of Poverty)

٢- مقاييس الحرمان الأساسيّ المتعارف عليها عالميّاً هي الآتية.

* عدم القدرة على التدفئة.

* عدم تناول وجبة طعام كاملة يوميّاً.

* عدم تناول وجبة طعام مع لحم أو دجاج أو سمك كلّ يومين.

* عدم القدرة على شراء ألبسة جديدة غير مستعملة.

* عدم اقتناء معطف يقي البرد.

* عدم اقتناء أحذية جديدة.

* عدم القدرة على تناول الغذاء مع العائلة مرّة في الأسبوع.

* الاستدانة لأجل تغطية الانفاق العائليّ اليوميّ.

إذا مزجنا المقاربة الماليّة للفقر ومقاييس الحرمان الأساسيّ نصل إلى مفهوم الفقر الراسخ أو Consistent Poverty.

٣- الفقر المطلق والفقر النسبيّ:

* الفقر المطلق: يحدّد مستواه في وقت معيّن، هو الدخل الضروريّ لتغطية الحاجات الأساسيّة، ولا يتطوّر إلّا مع ارتفاع الأسعار.

* الفقر النسبيّ: يتغيّر مستواه مع تغيّر العادات الاجتماعيّة.

مؤشّر الفقر الماليّ المطلق Absolute Consistent Poverty يصحّح فقط كلّ خمس سنوات مع تغيّر العادات الاجتماعيّة.

يحدّد خطّ الفقر الماليّ في أوروبا بنسبة ٥٠ إلى ٦٠ في المئة من المتوسّط العام للدخل. أمّا في الولايات المتّحدة، فهو ثلاثة أضعاف ما تنفقه أسرة من أربعة أشخاص وأكثر على الغذاء.

يترافق خطّ الفقر الماليّ دائماً مع تحديد نسبة الفقر. انطلاقاً من سنة أساسيّة، يتمّ احتساب سنويّ لمستوى خطّ الفقر المطلق أو نصف النسبيّ، ويتغيّر مع ارتفاع الأسعار إلى أن يتمّ احتساب مستوى خطّ فقر نسبيّ بعد خمس سنوات تبعاً لتغيّر عادات الاستهلاك. أمّا تحديد مستوى دخل الفقر فيجب أن يتضمّن الريع الناتج من أيّة ملكيّة والافادة من أيّة تغطية اجتماعيّة.

هل يأخذ المؤشّر في الاعتبار الأسرة أم الفرد؟ الاتّجاه اليوم هو للفرد في الدول التي يحلّ فيها القطاع العام عمليّاً مكان ربّ الأسرة. كما أنّ نتائج خط الفقر الماليّ المطلق والنسبيّ الذي يسمح بالتعرّف على الفقر الحقيقيّ، يجب أن تنشر وتعلن كما تعلن أيّة أرقام أو نتائج اقتصاديّة أخرى.

تحديد نسبة الفقر أي نسبة الأسر الفقيرة من العدد الاجماليّ للأسر يقضي بتبويب الفقر الذي يتضمّن الناشطين (القادرين على العمل)، أي العاطلين عن العمل والأجراء غير المستقرّين والأجراء الذين يعملون بدوام كامل والمستقلّين وأيضاً غير الناشطين، أي الأجراء القدامى والمستقلّين القدامى والطلّاب والأفراد قبل سنّ التقاعد وبعدها، ومن ثمّ تحديد العدد

الاجماليّ للأسر، فعدد الأسر الفقيرة من منظار خطّ الفقر الماليّ المطلق أو النسبيّ، فالنسبة النهائيّة للفقر.

نقول ونؤكّد مجدّداً أنّ ٩٠ في المئة من الأسر اللبنانيّة أضحت دون خطّ الفقر الماليّ المطلق (٢٠٠٥)، أي إنّها عاجزة عن تغطية حاجاتها الأساسيّة... لولا الاغتراب.

فرص العمل الضائعة في لبنان

تعترف الدول المتقدّمة بحقّ مواطنيها في العمل، وتنصّ عليه دساتيرها بوضوح؛ لذلك تقدّم مساعدات ماديّة محدودة زمنيّاً للعاطلين عن العمل لأنّها تسلّم بمسؤوليّتها عن تقلّص الطلب على العمل من المؤسّسات وعدم توافر فرص عمل بأعداد كافية، كما تقدّر الحال الرديئة والمذلّة للعاطل عن العمل.

لا يمكن محو البطالة كليّاً في اقتصاد السوق، لكنّ هناك إمكانات جديّة لخفضها إلى أدنى مستوى كمحاربة البطالة الهيكليّة بواسطة تعزيز الاقتصاد، والبطالة الدائمة بواسطة تشجيع الاستثمار، والبطالة الاحتكاكيّة بواسطة تطوير شبكة المعلومات والتوجيه المهنيّ، والبطالة المقنّعة بواسطة إصلاح الإدارات العامّة، والتي تعني العمل من دون إنتاج، أي من دون أن تكون للعمل أيّة إنتاجيّة تُذكر، وهو نموذج البطالة المستشرية في إداراتنا العامّة.

تتصدّر مسألة البطالة اهتمامات الحكومات التي تسعى جاهدة إلى تأمين العمل الجيّد والمناسب للجميع بدلاً من العمل للعمل فحسب. فالعمل حقّ يتطلّب توافر وسائل إنتاج، ويستلزم وجود الكفاية ويفترض التغيير. في اقتصاد نشيط، خسارة وظيفة ليست سوى حال طبيعيّة بين فرصة عمل وأخرى، أمّا في اقتصاد يتميّز بركود متوسّع، فمثل هذه الخسارة تصبح دراما حقيقيّة.

تحسين الحال الاقتصاديّة يخفض البطالة، وتفوّق النموّ الاقتصاديّ على النموّ السكّانيّ يَحُدّ من ازديادها. سياسة فرص العمل مرتبطة بالسياسة الاقتصاديّة العامّة، ذلك أنّ العلاقة واضحة بين الاستثمار وفرص العمل، بين استقرار الأسعار وفرص العمل وبين التبادل التجاريّ في الاتّجاهين مع العالم الخارجيّ وفرص العمل. فالاستثمار مثلاً يخفض تكلفة الإنتاج ويوجد فرص عمل ويوزّع مداخيل ويزيد الطلب الاستهلاكيّ، فيقوى الإنتاج من جديد وتزداد فرص العمل. وعلى عكس ما يقال ويعتقد، العلاقة غير سالبة بين التقدّم التقنيّ وازدياد فرص العمل. صحيح أنّ التقدّم التقنيّ كاقتناء وسائل إنتاج حديثة يزيد الإنتاجيّة ويخفض فرص العمل في بعض القطاعات، لكنّه يوجد فرص عمل أخرى في قطاعات أخرى.

العمل سوق فيها العرض والطلب والسعر الأفضل للعمل. وبقدر ما يكون الاقتصاد متحرّكاً، يقوى طلب المؤسّسات على العمل ويتعزّز الأجر والطلب الاستهلاكيّ في الاقتصاد. أمّا الحوافز الأساسيّة للعمل، فهي المستوى الجيد للأجر والضريبة المعتدلة عليه وطبيعته الملائمة للحاجة الحقيقيّة. ٩٠ في المئة من العاملين عامّة أعمارهم بين ٢٥ و٥٤ سنة، وهي الفئة العمريّة التي تشهد تراجعاً حادّاً في لبنان بسبب الهجرة الاقتصاديّة المتواصلة. ومن المهمّ أن تحصي الدولة بدقّة، خدمة لمتطلّبات أسواق العمل والحركة السكّانيّة، خروج اللبنانيين ودخول الأجانب وحركة العمل داخل القطاعات الاقتصاديّة وفي ما بينها.

لأنّ العمل قيمة، يجب أن توفّرها الحكومات له،

لأنّ الطلب الاستهلاكيّ يقوّي الإنتاج ويوجد فرص عمل،

لأنّ محاربة البطالة تقتضي استثماراً وتنشئة وإعلاماً وتوظيفاً وقانون عمل ونظاماً عصريّاً للعمل الجزئيّ،

ولأنّ العديد من اللبنانيين يفقدون عملهم وشباباً كثيرين يضيّعون فرصاً ثمينة للعمل ممّا يهدّد استقرار العائلة، لا بدّ من إعادة إحياء الطلب والاستثمار في القطاعين الخاصّ والعامّ في لبنان.

إنّ رزمة الاقتراحات الآتية يمكن أن تشكّل سياسة فاعلة ومؤثّرة إيجاباً على الحال المتدهورة للعمل في لبنان ولمؤسّسات القطاع الخاصّ:

أوّلاً: خفض الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ في المئة حاليّاً (٢٠٠٥) إلى ٥ في المئة، وتوسيع لائحة السلع المعفاة منها إنعاشاً لحركة الطلب الاستهلاكيّ في الاقتصاد.

ثانياً: خفض الرسوم المرتفعة على الاتصالات والبنزين والمشتقّات النفطيّة الأخرى والميكانيك وكلّ الرسوم الإداريّة لدعم عمليّة إنعاش حركة الطلب الداخليّ وحجم إنتاج المؤسّسات وتأثيرهما الإيجابيّ على فرص العمل.

ثالثاً: تعويض الخزينة خسارتها إيرادات مهمّة بسبب خفض العبء السلبيّ للضرائب والرسوم بزيادة الرسوم الجمركيّة النوعيّة على استيراد السلع الإغراقيّة من الدول النامية المصنّعة، والتي تقدّر بأكثر من ٣ مليارات دولار سنويّاً، ذلك لحماية الإنتاج الداخليّ وفرص العمل والاستثمار والنموّ الاقتصاديّ والاستقرار الاجتماعيّ، قرار تسمح باتخاذه بشكل دائم اتفاقات التجارة الدوليّة والشركة مع الأوروبيين.

رابعاً: ضخّ ما يوازي ٥ مليارات دولار من المصرف المركزيّ في الاقتصاد المتعطّش إلى السيولة ولمدة ستة أشهر إلى سنة من أصل ١٠ مليارات دولار مودعة لديه من دون أيّ استعمال منتج لتعزيز هذه السيولة والماليّة السريعة للمؤسّسات وخفض الفوائد وتحريك الاستثمار الخاصّ وفرص العمل وتحقيق وفر في خدمة الدَّين العام وخفض العجز في الموازنة العامّة والحد من التكاثر المقلق لديون الدولة الإجماليّة.

خامساً: إمكان تحسين هيكل الموازنة العامّة بفعل هذه الرزمة من التدابير تصبح واقعاً ملموساً. زيادة حصّة الإنفاق الاستثماريّ المجدي من جملة النفقات الرسميّة يجعل الدولة عندئذ قادرة على لعب دور اقتصاديّ إيجابيّ في تقوية حركة الطلب ومحاربة الركود وتنشيط الاستثمار وتعزيز فرص العمل.

هجرة متنامية بسبب
الاستنزاف الاقتصاديّ

هجرة اللبنانيين في غالبيّتها هجرة اقتصاديّة، والبطالة يشتدّ تأثيرها على هجرة القوى الشابّة وعلى النموّ الاقتصاديّ.

إنّ المدارس الكلاسيكيّة والكينزيّة والحديثة للبطالة تكشف اختلالات عميقة في السياسات الاقتصاديّة والماليّة والنقديّة في لبنان، ولا تعفيها مطلقاً من مسؤوليّة تحوّل الاقتصاد اقتصاد بطالة وهجرة.

المدرسة الكلاسيكيّة للبطالة تؤكّد فقدان التوازن في سوق العمل في لبنان، وفقدان التوازن أيضاً في سوق السلع والخدمات.

في سوق العمل، عرض العمل يفوق الطلب عليه، وطلّاب العمل يتطلّعون إلى ساعات عمل معقولة بمستوى أجر حقيقيّ جيّد، بينما تعرض المؤسّسات، راهناً، مزيداً من التراجع في مستوى الأجر الحقيقيّ مع ارتفاع في عدد ساعات العمل أحياناً، لأنّ احتمال أن تكون قيمة الانتاج الاضافيّ الناتج من استخدام أجير جديد أعلى من أجره ضعيف جدّاً لديها. كذلك، ترك حريّة تحديد الأجر لأرباب العمل والأجراء ونقاباتهم على ضوء واقع سوق العمل والحال الاقتصادية، على أن تحدّد الحكومة فقط الحدّ الأدنى للأجر لغايات اجتماعيّة بديهيّة، أمر يكتسب أهميّة خاصّة في هذا الظرف (٢٠٠٢). بخلاف ذلك، سوف يؤدّي أيّ رفع رسميّ للأجر الحقيقيّ إلى تقليص حتميّ للاستخدام وإلى زيادة نسبة البطالة. مثل هذا الواقع يعطي

الانتاجيّة شأناً خاصّاً في حسابات أرباب العمل، فاذا ما تخطّى تطوّر الأجر الحقيقيّ زيادة إنتاجيّة العمل، سعت المؤسّسات إلى الاستغناء عن الأجير أو إلى إبداله بالالة، أو أبطأت نشاطها الاستخداميّ، ما ينعكس سلباً على سوق العمل.

في سوق السلع والخدمات، تؤكّد المدرسة الكلاسيكيّة أنّ نقصاً في عرض السلع والخدمات بسبب ضعف الطاقات الانتاجيّة، يولّد بطالة ناتجة عن ضعف الاستثمارات التجهيزيّة بالنسبة إلى اليد العاملة المتوافرة. ومن غير المعقول أن يكون القطاع الخاصّ في لبنان هو المسؤول عن ضعف الاستثمار التجهيزيّ: فأين السيولة، وأين القروض، وأين الفوائد المحفّزة، وأين الحماية؟

بسبب ضعف مردوديّة المؤسّسات في لبنان، الذي يثنيها عن الاستخدام، تتوسّع رقعة البطالة. وضعف المردوديّة يعود إلى كلفة إنتاج مرتفعة (موادّ أوّليّة، طاقة، أجور حقيقيّة، فوائد اقتراضيّة، نقل، ضرائب، سعر الصرف) التي تترجم بانخفاض الأرباح، ومن ثمّ الاستثمار وطاقات الانتاج، فالطلب والاستخدام.

المدرسة الكينزيّة للبطالة تشير إلى أن ضعف الطلب الاجماليّ الاستهلاكيّ والاستثماريّ للقطاعين العامّ والخاصّ على السلع والخدمات المحليّة يؤدّي إلى نقص في استعمال الطاقات الانتاجيّة، ويتسبّب في بطالة إضافيّة. وقد دلّت تجارب بعض الدول المتقدّمة على أنّ استعمالاً للطاقات الانتاجيّة بنسبة ٨٠ في المئة في اقتصاداتها ولّد بطالة بنسبة ١٠ في المئة، وأنّ استعمالاً لهذه الطاقات بنسبة ٨٣ في المئة خفض نسبة البطالة إلى ٧ في المئة (في كلّ مرّة نزيد في استعمال الطاقة الانتاجيّة ١ في المئة، نخفض نسبة البطالة ١ في المئة).

السياسة الموازنتيّة المقيّدة المتّبعة طاولت في تقشّفها الانفاق الاستثماريّ أكثر بكثير من الانفاق الجاري، وناقضت بذلك النظريّة الكينزيّة الواسعة الانتشار، ومنعت الاقتصاد من الانتعاش. الانفاق الحكوميّ على

المشاريع بحسب سلّم أولويّات مناسب يضاعف الاستخدام في الاقتصاد عندما تقوم المؤسّسات الخاصّة المحليّة المستفيدة من هذا الانفاق باستهلاك سلع وخدمات أخرى محليّة، ما يعزّز الاستخدام في تلك المؤسّسات وفي مختلف فروع الاقتصاد. وفي وضع اقتصاديّ انكماشيّ حيث لا تستعمل المؤسّسات طاقاتها الانتاجيّة كاملة، زيادة الانفاق الحكوميّ لها تأثير مضاعف على الانتاج المحليّ ينتج منه تحسّن في حركة الاستخدام تبعاً لدرجات انتاجيّة المؤسّسات. أمّا التغنّي بنسبة تضخّم متدنّية مع إغفال مرافقتها نسبة نموّ قريبة من الصفر، يدلّ على عدم رغبة في خفض نسبة البطالة في المدى المنظور، لأنّه من المستحيل خفض نسبة البطالة في المدى القصير بواسطة إعادة تحريك الطلب الداخليّ من غير أن يتسبّب ذلك في زيادة نسبة التضخّم (مقوّس فيليبس).

الطلب الاستهلاكيّ والطلب الاستثماريّ في القطاع الخاص يتأثّران بمستوى الفوائد على المديين القصير والمتوسّط. فعندما ينظر إلى الفوائد على التوظيفات الآمنة القصيرة الأجل (سندات خزينة بالعملة الوطنيّة) على أنها مجزية، يتراجع عندئذ استهلاك السلع والخدمات في القطاع الخاص لمصلحة هذه التوظيفات. وعندما ينظر إلى الفوائد على التوظيفات الآمنة المتوسّطة المدى (سندات خزينة بشتّى العملات وشهادات إيداع على ٣ سنوات) على أنّها أيضاً مجزية جدّاً، يتراجع عندئذ الاستثمار التجهيزيّ في القطاع الخاص لمصلحة هذه التوظيفات. ويجمع المراقبون الخارجيّون على أن سياسة امتصاص السيولة وتعقيم النقد المطبّقة (خزينة تستدين أكثر من حاجتها، ومصارف تودع فوائض مهمّة في المصرف المركزيّ، ولبس في تعامل السياسة النقديّة مع زيادة حجم الكتلة النقديّة وعرض النقد في الاقتصاد) لا تزال تعزّز فوائد معطّلة للاستهلاك وللاستثمار، وتسبّب ارتفاعاً سنويّاً حادّاً للمديونيّة العامّة.

المدرسة الحديثة للبطالة تربط أجر الفاعليّة والكفاية وعدد الأجراء الاضافيين الذين يمكن استخدامهم بإمكان زيادة الانتاج وتغطية الانتاج

الاضافيّ لكلفة الأجراء الجدد. وتحكم زيادة الانتاج توقّعات ازدياد الطلب العام في الاقتصاد وتوافر السيولة اللازمة لتغذية العمليّات التجاريّة. وتؤكّد هذه النظريّة تجزئة مفرطة في سوق العمل في لبنان: هناك أسواق عمل تتميّز بأجور جيّدة ومساعدات اجتماعيّة ودرجة نقابيّة متقدّمة (المصارف وربّما أيضاً بعض الجامعات)، وهي تحدّ حاليّاً من عدد أجرائها نظراً لكلفة الأجير المرتفعة، وأسواق أخرى تتميّز بمستوى أجور متدنّ وبنقابيّة ضعيفة وتختزن عدداً أكبر من الأجراء الذين يفتقرون إلى أبسط الضمانات الاجتماعيّة (الصناعات الصغيرة والنشاط الزراعيّ)؛ الأولى لا تساعد على خفض البطالة، والثانية لا تلتزم نوعيّة العمل والأجر. وتحذّر هذه المدرسة من أنّ البطالة تضعف الطاقات الفرديّة وتدفع نحو الهجرة؛ فالمتعطّل طويلاً عن العمل يصادف صعوبات كثيرة قبل حصوله على عمل جديد، وفي قيامه بأيّ عمل جديد.

تلازم العرض والطلب في سوق العمل، وشفافيّة سوق العمل، وإيجاد فرص عمل بأعداد كافية، هي الركائز الثلاث لسياسة الاستخدام. فإيجاد مئة فرصة عمل جديدة لا يعني خفض عدد المتعطّلين عن العمل مئة بل أقل بكثير: أربعين أو خمسين، لأنّ القوّة العاملة تزيد سنويّاً نحو ١٥ ألفاً يدخلون للمرّة الأولى سوق العمل في لبنان.

بعض وسائل مكافحة البطالة، تحسين قدرة القوّة العاملة على مواكبة تطوّر حاجات المؤسّسات بتنظيم حلقات التدريب المستمرّ المجّانيّ، ومراقبة الهجرة من البلد وإليه (تجنّب التغيّرات الديموغرافيّة المفاجئة)، واعتماد حلّ العمل الجزئيّ الواسع الانتشار عالميّاً المترافق مع خفض إشتراكات الضمان الاجتماعيّ بغية تشجيع هذا النوع من العمل، وتنظيم أوقات العمل بخفض مدة العمل الفرديّ وإطالة مدة استعمال وسائل الانتاج (تشغيل فرق عمل عدّة) بدلاً من خفض الوقت الاجماليّ للعمل الذي يزيد كلفة الانتاج في حال تشغيل فريق واحد، وتكوّن الأجر من قسم ثابت يمثّل عادة أقلّ من الأجر العادي وقسم متحرّك يمثّل نسبة من ربح المؤسّسة ما

يحفّز المؤسّسات على الاستخدام نظراً لانخفاض الكلفة الثابتة لأجورها، ويساعد على استقرار العمل والأسعار.

ومن الوسائل الضريبية لمكافحة البطالة، اعتبار النسب الضريبيّة الجديدة على دخل الأفراد وعلى ربح المؤسّسات في لبنان سقفاً لن يتمّ تخطّيه في المدى المتوسّط بغية تشجيع الاستثمار وطمأنة المستثمرين. فالاستثمار تحكمه عناصر أربعة: احتمالات الانتاج والربح، واستقرار التشريع الضريبيّ، وفاعليّة الادارة والقضاء، وسعر الفائدة. وإعطاء حوافز ضريبيّة (قرض ضريبيّ) للمؤسّسات التي توجد فرص عمل جديدة، وخفض مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعيّ من الأجر إلى ٢٠ في المئة منه، علماً بأنّ زيادة التصريح سوف تعوّض النقص في الواردات، والسماح للمؤسّسات التي تستثمر من اجل التحديث أو توسيع النشاط بتنزيل قيمة هذه التجهيزات من الأرباح القائمة، وتالياً خفض قيمة الضريبة على الربح.

إغفال مسألة الانماء المتوازن يحوّل المناطق البعيدة في لبنان مناطق طاردة للسكّان، ويسبّب نزوحاً سكّانيّاً داخليّاً يزيد نسبة البطالة في المدن الكبرى ويسبق الهجرة إلى الخارج. فالمنطقة الساحليّة التي لا تتجاوز مساحتها ١٠ في المئة من مساحة لبنان تضمّ أكثر من ثلثي المقيمين فيه. من ركائز الانماء المناطقيّ: المنطقة الصناعيّة، المدرسة المهنيّة، ومشاريع الريّ.

اقتصاديّاً هناك طريقتان لمحاربة البطالة والهجرة الاقتصاديّة: الدورة الطويلة والدورة القصيرة. الدورة الطويلة تعتبر أنّ البطالة المرتفعة تؤدّي إلى خفض الأجور والأسعار وزيادة الكتلة النقديّة الحقيقيّة وخفض الفوائد وزيادة الطلب في الاقتصاد وتقليص البطالة.

الدورة القصيرة هي التي تعتمد المدارس الثلاث، ولا سيّما منها الكينزيّة، فتقرّر سياسة موازنتيّة توسّعيّة على حساب الانفاق الجاري لضبط العجز وسياسة نقديّة توسعيّة مدروسة مبنيّة على تحديد سنويّ لارتفاع نسبة الكتلة النقدية يوفق بين ضرورات الاستقرار النقدي وحاجات الاقتصاد

للسيولة. هاتان السياستان تقودان بسرعة إلى خفض الفوائد، والى زيادة الطلب في الاقتصاد، وإلى استقرار سعر الصرف بدلاً من تثبيته.

فهل يستطيع بعد اقتصادنا انتظار نتائج الدورة الطويلة، أم يحتاج إلى بعض القرارات الجريئة المستندة إلى القواعد العلميّة للتخفيف من حدّة الهجرة والمحافظة على مواردنا البشريّة الثمينة؟

تزامن الركود مع التضخّم يفرض ترك الأجور لتفاعلات أسواق العمل

الأجر مكافأة العمل والربح مكافأة رأس المال، ولكنْ لا العمل يكافأ كما يجب في لبنان ولا رأس المال يكافأ كفاية، لأنّ القيمة المضافة التي تحقّقها مؤسّسات إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد غير كافية بسبب تدهور أسعار البيع وزيادة تكلفة مدخلات الانتاج. القيمة المضافة التي يحقّقها العمل ورأس المال في المؤسّسة تتوزّع بين الأجور والأرباح: فبقدر ما تكون مرتفعة يكافأ العمل بواسطة تعزيز الأجر ورأس المال، بواسطة زيادة توزيع الأرباح على أصحابه.

على الرّغم من أنّ المطالبة بزيادة الأجور مبرّرة لأنّ نسبة ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة زيادة الأجور، فقد ارتفعت أسعار السلع والخدمات للسلّة الاستهلاكيّة في لبنان خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٤ بنسبة ٩,٨ في المئة، بينما لم تشهد الأجور أيّ تغيير في القطاع الخاصّ.

ارتفاع الأسعار في لبنان مسؤولة عنه سياسات الدولة الاقتصاديّة، لا مؤسّسات القطاع الخاصّ وشركاته. فسياسة فتح الحدود بدلاً من سياسة الانفتاح الاقتصاديّ وغياب الحماية اللازمة للانتاج الداخليّ، دهورت مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة في لبنان؛ والمسؤوليّة تقع إذاً على الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٩٢.

باسم استقرار الأسعار، ثُبِّت سعر صرف الليرة، واستُعملت الفوائد

المرتفعة على الليرة وسيلة لتحقيق ثبات سعر صرفها في مرحلة إعادة إعمار تميّزت باستدانة كثيفة للقطاع العامّ لتمويل مشاريع البنى التحتيّة، ما أدّى إلى خدمة دين مرتفعة في الموازنة العامّة، فعجز فديون جديدة، فزيادة في الضرائب لضبط العجز، فتضخّم وارتفاع أسعار. الدولة مسؤولة عن نسب التضخّم في لبنان، وهو تضخّم غير صحيّ، لأنّه لم يترافق مع نموّ اقتصاديّ حقيقيّ ومتواصل. التضخم الذي ينتج من نشاط أسواق السلع والخدمات المتميّزة بمنافسة عالية والبعيدة عن عمليّات الاحتكار، تضخّم مفيد لأنّه يصاحب النموّ الاقتصاديّ، ويتولّد من تنامي الطلب، ويساعد على خفض البطالة. كما يمكن للتضخّم أن يصيب عرض السلع والخدمات عندما ترتفع تكلفة مدخلات مؤسّسات القطاع الخاص، وأن يترافق مع ركود الطلب وغياب النموّ كما الحال الآن في اقتصادنا (٢٠٠٥). إذاً، ارتفاع الأسعار في لبنان، سببه العجز في الموازنات العامّة، الذي تغطّى بزيادة العبء الضريبيّ وفواتير الخدمات في القطاع الخاصّ. وبما أنّ القطاع الخاصّ غير مسؤول عن التضخّم في لبنان كما النقابات العمّاليّة غير مسؤولة أيضاً عنه، وجب على أرباب العمل والعمّال التضامن فيما بينهم وتوجيه مطالبهم إلى من تسبّب في مآسيهم الاقتصاديّة والمعيشيّة.

في مثل هذه الحال، زيادة رسميّة للحدّ الأدنى للأجر يمكن أن تفتح الباب أمام مسألة زيادة الأجور بكلّ شطورها وتركيباتها. لذلك من الأفضل أن تحدّد أسواق العمل بحريّة مستويات الأجور ريثما تحزم الدولة أمرها وتشرع في إصلاح الاقتصاد المنهار.

على أيّ حال، إنّ محو البطالة بأكملها مستحيل في الاقتصاد. هناك حدّ أدنى من البطالة لا يمكن محوه، ناتج من عدم تطابق ما يعرض من عمل وما يطلب من عمل Job-skills matching، وبسبب التغييرات الهيكليّة التي تطرأ على عمليّات الانتاج وطرق تنفيذها Structure change. كما أنّ عرض النقد يساعد على تخفيف البطالة عندما يؤدّي إلى خفض الفوائد وتعزيز الاستثمار والاستهلاك وأسعار الأوراق الماليّة وارتفاع الناتج وخفض البطالة.

الكنيسة المارونيّة والواقع الاقتصاديّ المحزن*

(*) ألقيت في المجمع المارونيّ (٦/٣/٢٠٠٣)

إعادة توزيع الثروة في لبنان غير عادلة. إفادة اللبنانيين من دخلهم الوطنيّ غير متكافئة. المال السهل الذي جناه أصحاب المال منذ أكثر من عشر سنوات من دون جهد أو عرق أو عناء، عمّق التفاوت الاجتماعيّ وقضى على الطبقة الوسطى. حصّة أجور العائلات وأرباح المؤسّسات في الدخل الوطنيّ تتراجع منذ ١٩٩٢ لصالح ازدياد دخول الريوع أي الفوائد على الأموال (المال السهل) وارتفاع كتلة الرسوم والضرائب (العبء الضريبيّ). نوعيّة الحياة تتقهقر: غالبيّة اللبنانيين مشغولون فقط بتأمين حاجاتهم الفيزيولوجيّة، فلا قدرة لهم على تثقيف أنفسهم بواسطة السفر أو المطالعة أو ارتياد المسارح وحضور النشاطات الفكريّة، والمؤسّسات ترزح تحت أعباء الديون والمنافسة المتوحّشة وتكلفة الانتاج العالية وغياب سياسات الحفز والرعاية.

الزراعة والصناعة مهملتان: المزارع من دون ضمان اجتماعيّ، ضحيّة المرابين، متروك لمصيره من دون إرشاد رسميّ ومن دون سياسة زراعيّة تسعى إلى تعزيز الانتاجيّة والنوعيّة وإمكانات التسويق. الصناعيّ ضحيّة الفوائد الباهظة على قروضه، وضحيّة غياب السيولة وتراجع الطلب، وضحيّة منافسة صينيّة - سوريّة إغراقيّة، وضحيّة مضاعفة درجة المخاطرة على استثماراته، ديمومتُه مهدّدة ومصير موظّفيه وعمّاله في مهبّ الريح.

وعندما يغيب الانتاج يحضر الانحراف ويكثر.

أسواق العمل تضيق أمام عارضي العمل، وطلب العمل من قبل المؤسّسات يتراجع. فلا سياسة رسميّة للتوجيه المهنيّ تجنّبنا البطالة الهيكليّة أي عدم تناسب عرض العمل مع الطلب عليه، ولا سياسة مهنيّة رسميّة لليد العاملة تمنع تكاثر الجامعات والعلوم النظريّة على حساب المعاهد التكنولوجيّة، ولا تشجيع فعليّاً للاستثمار سوى بالكلام الدعائيّ بغية إيجاد فرص العمل المتنوّعة، ما يدفع شبابنا إلى سلوك طريق الهجرة. سياسيّون كثر لا ينفكّون يردّدون تغطية لفشلهم أنّ الهجرة قدر اللبنانيين.

أصحاب القرار السياسيّ والاقتصاديّ لم يفلحوا في هدم القطاع الخاصّ فحسب، بل أيضاً القطاع العامّ. فدولة ترزح تحت أعباء ديون تصل راهناً (٢٠٠٣) إلى خمسة وثلاثين مليار دولار من دون تثبيت نموّ الاقتصاد وحفز قطاعات الانتاج وتحقيق الانماء المتوازن بين المناطق وتحسين مستوى الحياة والمحافظة على الرأسمال البشريّ، ومن دون إصلاح إداراتها المركزيّة ونظاميها النقديّ والضريبيّ وعقلنة إنفاقها وترشيده، دولة غابت عن إدارة شؤونها الحسابات الاقتصاديّة السليمة والروادع الخلقيّة والضميريّة؛ فالهدر اعترى معظم الانفاق الرسميّ. لقد أنفق أكثر من ملياري دولار على مشكلة المهجّرين، وكان من المقرّر أن يقفل هذا الملفّ نهائيّاً في ٢٠٠١، لكنّه تحوّل مثل أمور عديدة أخرى كالتخصيص مثلاً إلى وسيلة ابتزاز وانتفاع سياسيين.

فضلاً عن محيطَينا القريب والأبعد، بعض أهل القطاع العامّ وبعض شرائح القطاع الخاصّ هما اللذان أفادا أساساً من خيرات بلادنا، ولا يشكّلان أكثر من ٥ في المئة من اللبنانيين. كيف توصّلا إلى ذلك؟ بواسطة رفع شعار ظاهره إنسانيّ اجتماعيّ، لكنّ واقعه ماكيافيللي: المحافظة على القدرة الشرائيّة للعائلات بواسطة تثبيت سعر صرف العملة الوطنيّة وربط الفوائد عضويّاً به (علاقة ثنائيّة)، بينما الحكمة والاستقامة لدى صاحب القرار الاقتصاديّ تقضيان بوضع الفوائد في خدمة نموّ الاقتصاد وبناء هيكل

الانتاج، ما ينعكس إيجاباً على سوق القطع، أي استقراراً لسعر صرف العملة الوطنيّة (علاقة ثلاثيّة) والفرق شاسع بين التثبيت والاستقرار. والفوائد الباهظة هي التي أفادت أصحاب المال، وقضت على القطاعين العامّ والخاصّ، وعلى فرص العمل.

وبما أنّ السلطة السياسيّة تقرّر مصير الجماعة، وبما أنّ مصير الجماعة صار قاتماً، وبما أنّ الكنيسة المارونيّة مرجعيّة روحيّة وسياسيّة أيضاً، فلا يجوز بعد اليوم أن يعيّن درزيّ مارونيّاً، ولا شيعيّ كاثوليكيّاً، ولا سنّي أرثوذكسيّاً. فليكن للكنيسة المارونيّة موقف من جملة هذه المسائل كي تعيد السلطة المارونيّة، السياسيّة والاقتصاديّة، التوازن إلى إدارة شؤون البلاد، وتضع نفسها في خدمة لبنان أوّلاً، لكن أيضاً في خدمة المناطق والعائلات المارونيّة والمسيحيّة.

التكوين الاقتصاديّ من الحال الاجتماعيّة الطائفيّة إلى الحال المجتمعيّة الوطنيّة

في موازاة الحال الاجتماعيّة الطائفيّة والحال المجتمعيّة الوطنيّة، ثمّةَ اقتصاد طائفيّ اجتماعيّ واقتصاد مجتمعيّ وطنيّ.

الاقتصاد الطائفيّ جغرافيا اقتصاديّة تحوي الكثير من الفروقات التنمويّة والاجتماعيّة. ففي لبنان مناطق شيعيّة، كالضاحية الجنوبيّة مثلاً، أكثر تقدّماً وتطوّراً من مناطق مارونيّة في البقاع أو في عكّار، ومناطق درزيّة في الشوف أكثر إنماء من مناطق مسيحيّة في المتنين وفي أعالي جبيل وكسروان، خصوصاً على صعيد البنى والخدمات الأساسيّة والتربويّة والصحيّة؛ كما أنّ هناك حرماناً كبيراً في قلب مدينة طرابلس. وهكذا تصبح مسألة التنمية في لبنان مذهبيّة، تتعلّق بالنفوذ السياسيّ للمذاهب والطوائف ومدى سيطرتها على المال العام وقدرتها على الاستحصال على المساعدات الخارجيّة وتجييرها نسبيّاً إلى قواعدها البشريّة لأجل كسب ولائها وصوتها: ولاء لرأس المذهب أو الطائفة، لا للبنان الوطن.

الاقتصاد المجتمعيّ الوطنيّ يفترض درجة التقدّم نفسها، من أوّل شبر في لبنان حتّى آخر شبر منه. ففي أوروبا مثلاً، تخطّى الاقتصاد المجتمعيّ الدولة كوحدة اقتصادية ليشمل جميع دول الاتحاد الأوروبيّ. فعندما نعبر بلداً أوروبيّاً إلى آخر، يبدو لنا كأنّنا لا نزال في البلد ذاته. الاقتصاد المجتمعيّ يقتضي إذاً توافر البنى التحتيّة والمواصلات والاتصالات

والخدمات التربويّة والصحيّة والتجاريّة، على الدرجة والنوعيّة كليهما، وعلى كامل مساحة الوطن.

العبور من الاقتصاد الطائفيّ إلى الاقتصاد المجتمعيّ يحتاج في لبنان إلى ثورة سياسيّة وإداريّة واقتصاديّة ترتكز على العلمانيّة واللامركزيّة الإداريّة والسياسات الاقتصاديّة المركزيّة الفاعلة للدولة.

العلمانيّة تفترض وصول من لهم ميزة على الآخرين من حيث الاستحقاق والجدارة، إلى مختلف السلطات في لبنان، من التشريعيّة والتنفيذيّة إلى الإداريّة فالقضائيّة، على أن يحترم هؤلاء خصوصيّات الطوائف وحقوقها في ممارسة شعائرها الدينيّة وتطبيق أنظمة أحوالها الشخصيّة من زواج وإرث وطلاق وإرساء نظام طوعيّ للأحوال الشخصيّة. فالعلمانيّة تعني الدولة لا الشعب؛ وفصل الدين عن الدولة لا يعني مطلقاً فصله عن الشعب، كما حدث في دول الاتحاد السوفياتيّ السابق؛ في حين أنّ إلتصاق الدين بالدولة يؤدّي، كما في لبنان، إلى أسوأ استعمال استنسابيّ وفئويّ للسلطة باسم الدين والاتّجار به لتولّي هذه السلطة أو تلك، والتنعّم بخيراتها ووضعها في خدمة المصالح الفئويّة. على الأقلّ، فلنبدأ بتطبيق الدستور، الذي ينصّ مثلاً على المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في مجلس النوّاب من دون النظر إلى المذهب.

اللامركزية الإداريّة تساعد على تنمية المناطق بصورة عادلة ومتوازنة. اللامزكزيّة الإداريّة، على مستوى القضاء، وكما نصّت عليها وثيقة الطائف، تنطوي على خطر تعدّد الخطط الإنمائيّة على صعيد الأقضية وتضاربها في ما بينها، خصوصاً أنّ أيّ خطّة إنمائيّة غالباً ما تتعدّى جغرافيّة القضاء، ما يبرّر إقامة اللامركزيّة الإداريّة على مستوى المحافظة تحقيقاً للإنماء المتوازن.

وإذا عنت اللاحصريّة الإداريّة تقسيماً للعمل الإداريّ، فاللامركزيّة الإداريّة تقسيم للسلطة الإداريّة، وهي أن يكون بعض الصلاحيّات مناطاً بالمناطق أو المدن. فهي تسمح إذاً بوجود هيئات خارج العاصمة، لها

اختصاصات وصلاحيّات ذاتيّة غير مستمدّة من الهيئات المركزيّة أو مفوّضة منها. وهذه الهيئات قد تكون مجالس محافظات وأقضية، لها الشخصيّة المعنويّة والكيان الإداريّ والماليّ المستقلّ. والأسباب الاقتصاديّة التي تبرّر لجوء السلطات المركزيّة إلى اللامركزيّة الإداريّة هي: التوفير في النفقات، وتنشيط الإدارات المحليّة في البحث عن موارد ماليّة يقبلها المواطن بقرار من ممثّليه في الانتخابات البلديّة وانتخابات مجالس الأقضية والمحافظات، إضافةً إلى الجوانب الإنمائيّة في تأسيس المشاريع الملائمة للسكّان ضمن الفهم الكامل لحاجاتهم وتطلّعاتهم.

السياسات الاقتصاديّة المركزيّة تفترض تصحيح هيكل الموازنة العامّة، وحفز الاستثمار والاستهلاك وفرص العمل، والسهر على مستويات التضخّم واستقرار النقد، واعتماد سياسة ضريبيّة لا تتسبّب في ركود الاقتصاد، وإدارة أملاك الدولة العامّة ومؤسّساتها ذات الطابع الاستثماريّ والتجاريّ بطرق حديثة وفاعلة؛ كما تسعى إلى جعل النموّ الاقتصاديّ يفوق بنسبة زيادته إرتفاع دين الدولة، وتعزيز ملاءة الخزينة، ورفع درجة الانتاجيّة والفاعليّة في القطاعين العامّ والخاصّ.

جسر العبور من الحال الاقتصاديّة الطائفيّة إلى الحال الاقتصاديّة الوطنيّة يبنى فقط على العلمانيّة واللامركزيّة الإداريّة والسياسات الاقتصاديّة المركزيّة السليمة.

٧

دوليّات

- نفط العرب جاذب للغرب
- منطقة التجارة الحرّة العربيّة: خطوة أولى نحو الاتّحاد الاقتصاديّ
- تأثير السياسات الاقتصاديّة على النموّ السكّانيّ في العالم العربيّ
- لبنان، سوريا، العرب والأوروبيّون

نفط العرب جاذب للغرب

يدرك الغرب جيّداً أهميّة النفط العربيّ وضخامة احتياطه ومدى حاجته إليه لتغذية آلة حربه وتشغيل مصانعه. واستراتيجيّته منذ البداية ترتكز على وضع يده على هذه الثروة وضمان استمرار تدفّق النفط من دون عائق إلى اقتصاداته وحقوله. وقد لعب النفط العربيّ، وخصوصاً بعد الحرب العالميّة الثانية، الدور الأبرز في حضارة الغرب وازدهاره بتقديمه الطاقة البخسة وتمتين القدرة العسكريّة والاقتصاديّة للدول الصناعيّة المتقدّمة.

ولا تقتصر رغبة الغرب على الحصول على النفط، بل تتعدّاه إلى السيطرة على منابعه وجميع النشاطات المرتبطة به كالنقل والتكرير والتسويق والصناعات البتروكيميائيّة واجتذاب عائداته لمنع العرب من استخدامها في تعزيز أمنهم القوميّ وتنمية مجتمعاتهم.

ازدادت أهميّة النفط العربيّ عندما اتّضح أنّ موارد الطاقة المتاحة في أوروبا واليابان (الفحم) أصبحت غير كافية لتموين اقتصاداتها، كما تحوّلت الولايات المتحدة منذ أواخر الأربعينات إلى مستورد للنفط بعدما كانت مصدّراً له، فسارعت الشركات الأوروبيّة والأميركيّة إلى السيطرة على التنقيب والانتاج والتسعير، قبل أن تشهد أسعار النفط تصحيحاً تاريخيّاً في السبعينات.

احتياط النفط الخام في البلاد العربيّة يمثّل ٦٢ في المئة من الاحتياط

العالميّ أي ٦٥٠ مليار برميل، والانتاج العربيّ للنفط يشكّل سنويّاً ٣٠ في المئة من الانتاج العالميّ أي ٧ مليارات برميل.

معدّلات النموّ الاقتصاديّ ترتبط بالطلب على الطاقة. فكلّ زيادة في حجم الناتج المحليّ بنسبة ١ في المئة تستلزم زيادة عالية في الطلب على الطاقة. ووفقاً لتقديرات هيئة معلومات الطاقة (E.I.A)، يتوقّع أن ترتفع القدرة العالميّة على إنتاج النفط من نحو ٧٧ مليون برميل يوميّاً أواخر التسعينات إلى نحو ٩٥ مليون برميل يوميّاً في ٢٠١٠، ونحو ١١٢ مليون برميل يوميّاً في ٢٠٢٠.

ويتوقّع أن ترتفع الطاقة الانتاجيّة لأوبيك من نحو ٢٩,٤ مليون برميل يوميّاً في ١٩٩٩ إلى نحو ٤٣ مليون برميل يوميا في ٢٠١٠، ونحو ٥٦ مليون برميل يوميّاً في ٢٠٢٠؛ وبذلك ترتفع حصّة نفط أوبيك في تموين العالم من ٤٠ في المئة أواخر التسعينات إلى نحو ٤٦ في المئة في ٢٠١٠، وإلى ٥٠ في المئة في ٢٠٢٠.

وبين بلدان أوبيك، ستّ دول فقط ستكون قادرة على توسيع طاقتها الانتاجيّة، بحيث ترتفع من ٢٢ مليون برميل يوميّاً في ١٩٩٩ إلى ٣٤ مليون برميل يوميّاً في ٢٠١٠ والى ٤٧ مليون برميل يوميّاً في ٢٠٢٠، هي السعوديّة، والامارات، والكويت، والعراق، وإيران، وفنزويلا؛ وستسدّ هذه الدول الست نحو ٣٦ في المئة من الحاجات النفطيّة للعالم في ٢٠١٠، ونحو ٤٢ في المئة من تلك الحاجات في ٢٠٢٠.

وتجدر الاشارة إلى أنّ ٨٨ في المئة من الطاقة الانتاجيّة للدول الستّ تقع في منطقة الخليج العربيّ، ما يؤكّد الأهميّة الفائقة للنفط العربيّ في إمدادات الطاقة العالميّة. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ المنطقة العربيّة، ومعها إيران، يمكن أن تمسك بمفاتيح الامدادات النفطيّة العالميّة بحلول ٢٠٢٠. وتشير التوقّعات إلى أنّ الولايات المتحدة ستشكو مع حلول تلك السنة من نقص استراتيجيّ في مخزونها النفطيّ. كما تشير الدراسات النفطيّة إلى أنّ العجز في الدول المستهلكة للنفط سوف يزداد مع الوقت نظراً للكلفة العالية

للطاقات البديلة وعدم جدواها الاقتصاديّ، ما يؤدّي إلى اتّساع فجوة الاستيراد في الوقت الذي يزداد فيه تركّز إنتاج النفط في المنطقة العربيّة. ففي ١٩٩٩ بلغ العجز النفطيّ في الولايات المتحدة ٩ ملايين برميل يوميّاً، وفي أوروبا الغربيّة واليابان ٩,٥ ملايين برميل يوميّاً. أمّا العجز المتوقّع لسنة ٢٠٢٠، فسيصبح ١٦ مليون برميل يوميّاً في الولايات المتحدة و١٥ مليون برميل يوميّاً في أوروبا الغربيّة واليابان. تكمن إذاً الأهميّة الاستراتيجيّة للنفط العربيّ في ضخامة الاحتياط وإمكانات الانتاج ومرونته وتدنّي كلفة التنقيب والانتاج (ربع كلفة الولايات المتحدة) وارتفاع غزارة البئر الواحدة. ففي حين يصل إنتاج البئر في العراق مثلاً إلى ١٠ آلاف برميل يوميّاً، فإنّه لا يتعدّى ١٠ براميل في الولايات المتحدة.

فضلاً عن دول الخليج العربيّ التي تمتلك احتياطاً نفطيّاً بنحو ٦٥٠ مليار برميل، تمتلك إيران ٩٠ مليار برميل، وليبيا والجزائر نحو ٣٠ مليار برميل، فيمثّل مجموع احتياط هذه الدول من النفط الخام ٧٥ في المئة من الاحتياط العالميّ، كما تمتلك المنطقة العربية ربع الاحتياط العالميّ للغاز الطبيعيّ.

كاتب لبنانيّ نهضويّ نبّه العرب إلى المخاطر المحدقة بهم من جرّاء امتلاكهم هذه الثروة الطبيعية؛ فقد ناشد يوسف ابرهيم يزبك العرب، في كتابه "النفط- مستعبد الشعوب" الصادر عام ١٩٣٤، قائلاً:

"أيّها العربيّ المسكين، النفط ملاكك وشيطانك، حبيبك وعدوّك، محرّرك ومستعبدك، معزّك ومذلّك: هو حياتك وموتك. فاعرف شيئاً من سياسته تعرف ما أنت فيه، وما أنت واصل إليه...".

حبّذا لو تدرك الأنظمة العربيّة كما أدرك الغرب أهميّة نفطها، فتتّحد للدفاع عنه، وتجلّي أيضاً في وضع عائداته في خدمة تقدم شعوبها ورقيّها، فتحوّله من مصدر موت إلى مصدر حياة، ومن مصدر ذلّ إلى مصدر عزّ ورفاه، ومن مصدر تبذير إلى مصدر تنمية. لقد كان عقد التسعينات محصّلة لجهود الدول العربيّة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي العمل

الاقتصاديّ العربيّ المشترك في اتّجاه التكامل الاقتصاديّ العربيّ وتحقيق الأمن الاقتصاديّ العربيّ لكنّ هذه الجهود أخفقت في تحقيق أهدافها، فلا التنمية ببعدها الاجتماعيّ تحقّقت، ولا التكامل الاقتصاديّ ولا الأمن الاقتصاديّ تحقّقا، بل اتّسم عقد التسعينات بتراجع معدّلات النموّ الحقيقيّ للناتج المحلّيّ الاجماليّ للبلدان العربيّة، واستمرار تدهور شروط التبادل التجاريّ البينيّ والخارجيّ، واستمرار زيادة معدّلات البطالة، وتسجيل مزيد من التدهور في الفجوة الغذائيّة وعدم تنوّع سلّة الصادرات . هكذا اتّصفت الاقتصادات العربيّة بالركود والبطالة والمديونيّة والتبعيّة التكنولوجيّة والتجاريّة والماليّة للدول الصناعيّة، ولن تستطيع الدول العربيّة بمثل هذه النتائج المتواضعة لادارتها ثروات هائلة ان تواجه أو تصدّ الأطماع الخارجيّة؛ فمن يدافع اليوم عن العرب هم من غير العرب، ولا يزال العرب منهمكين في التفتيش عن أفضل الوسائل غير العربيّة للدفاع عن أنفسهم.

منطقة التجارة الحرّة العربيّة: خطوة أولى نحو الاتّحاد الاقتصاديّ

في أوج عصر الكيانات الاقتصاديّة الكبرى، الذي حلّت فيه التكتّلات الاقتصاديّة الاقليميّة محل الاقتصادات الوطنيّة، يتعيّن على العالم العربيّ التعامل معه حفاظاً على مصالحه الحاضرة والمقبلة ودرءًا للأخطار المحتملة المحدقة به وبأجياله. ومن المعروف أنّ مراحل الوحدة الاقتصاديّة تندرج تصاعديّاً منطلقة من منطقة تجارة حرّة تتميّز بتحرير كامل للتبادل التجاريّ، مروراً باتّحاد جمركيّ يوحّد الرسوم الجمركيّة حيال العالم الخارجيّ، فسوق مشتركة تحرر انتقال كلّ عوامل الانتاج وتنسّق السياسات الاقتصاديّة في مجالات الاستثمار والمال والنقد والانتاج والانماء والعمّال والتعاون الفنيّ والتقنيّ، فاتّحاد اقتصاديّ يوحّد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة، ويعطي حريّة ممارسة النشاطات الاقتصاديّة، وأخيراً اتّحاد نقديّ يربط أسعار الصرف بعضها ببعض، ثمّ يوحّد العملة والمصرف المركزيّ والاحتياط الخارجيّ والسياسات الماليّة والنقديّة.

وقد قرّر المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ لجامعة الدول العربيّة في شباط ١٩٩٧ إقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى، تكتمل مدى عشر سنين وتبدأ في كانون الثاني ١٩٩٨ بواقع نسبة إعفاء من الرسوم الجمركيّة مقدارها ١٠ في المئة سنويّاً، غير أنّ مشروع هذه المنطقة يقتصر على مجال

التجارة ولا يشتمل على التطوّر اللاحق نحو سوق عربيّة مشتركة، وذلك طول المدّة اللازمة لإنجازه، ما يمنع تماماً حدوث الأثر المطلوب على الارتقاء تدريجاً نحو السوق العربيّة المشتركة الموسّعة.

ولا يزال اتّفاق الوحدة الاقتصاديّة بين دول الجامعة العربيّة يعتبر الاطار المرن لتحقيق الاتّحاد الاقتصاديّ العربيّ، على مراحل متدرّجة يقرّرها مجلس الوحدة الاقتصاديّة العربيّة، كما لا يزال الاداة العربيّة المشتركة الوحيدة المؤهّلة لبناء المشروع القوميّ العربيّ للتكتّل الاقتصاديّ، ومنطقة التجارة الحرّة العربيّة تمثّل الخطوة الأولى التي تحقّق مزايا فوريّة وملموسة لكلّ الدول العربيّة كقاسم مشترك للمصالح في ما بينها، لأنّ التبادل التجاريّ هو محرّك النموّ ويؤدّي إلى تكثيف الاستثمارات الانتاجيّة وزيادة فرص العمل وحفز التطوّر التكنولوجيّ.

لكنّ التبادل التجاريّ العربيّ البينيّ لا يزال يمثّل منذ ١٩٩٨ نحو ١٠ في المئة فقط من مجموع التجارة الخارجيّة للدول العربيّة التي تتركّز على الاتحاد الأوروبيّ أوّلاً ثمّ اليابان فالولايات المتحدة. أهمّ العقبات التي لا تزال تعترض حركة التبادل التجاريّ العربيّ قيام تعارض وهميّ بين المصالح الاقتصاديّة الوطنيّة والمصالح الاقتصاديّة المشتركة، وتغليب الدول العربيّة النظريّة القصيرة الأجل لمصالح الدول الأقلّ نموّاً أمر معروف في مثل هذه التجارب، أي مجموعة من الدول التي تتفاوت مستويات نموّها الاقتصاديّ، وتتمّ معالجته بمجموعة من الاجراءات التي تؤدّي إلى تضييق فجوة النموّ في ما بينها. ومن العقبات الأخرى مقاربة هذه المسألة بحزمة إجراءات لا تراعي التدرّج المنطقيّ نحو تحرير التبادل التجاريّ، والذي تميّز به مثلاً اجتماع المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ في بيروت (٢٠٠٢). فالخطوات التدريجيّة التي يجب أن تتّخذ، نلخّصها كالآتي، مع مراعاة ترتيبها:

أوّلاً: إعطاء الأفضليّة للسلع العربيّة في التجارة الخارجيّة العربيّة تعزيزاً للتجارة البينيّة التي تمثّل ١٠ في المئة فقط من حركة التجارة الخارجيّة العربيّة الاجماليّة.

ثانياً: التنسيق بين تكاليف الانتاج توصّلاً إلى منافسة متكافئة (سياسة للأجور، سياسة ضريبية، سياسة للطاقة).

ثالثاً: تخفيف حجم السلع والخدمات الخاضعة للاستثناءات مراعاة للظروف الانمائيّة المختلفة للدول المعنيّة.

رابعاً: التنسيق في مجال الخفوضات الجمركيّة على السلع المتبادلة والموادّ الأوّليّة ونصف المصنّعة (سلع زراعيّة، صناعيّة...)

خامساً: إلغاء العوائق الاداريّة والقيود غير الجمركيّة أمام التبادل السلعيّ والخدماتيّ العربيّ.

سادساً: إلغاء إجازات الاستيراد بين الدول العربيّة.

سابعاً: توحيد أنظمة المواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ ومكافحة الإغراق.

ثامناً: تسهيل حريّة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ونقل البضائع وتعزيز الخدمات المشتركة (الربط الكهربائيّ، النقل، الاتصالات) بين الأقطار العربيّة.

تاسعاً: حريّة تجارة الترانزيت.

عاشراً: تعزيز المناخ الماليّ خلال تطوير المؤسّسات الماليّة والجهاز المصرفيّ وإنشاء آليّة تمويليّة من طريق اتّحاد المصارف العربيّة والمصارف المركزيّة لجعل الأموال العربيّة تموّل المشروعات المشتركة، بدلاً من الاعتماد على مؤسّسات التمويل الأجنبيّة.

إنّ الأمن الاقتصاديّ العربيّ مكوّن أساسيّ من مكوّنات الأمن القوميّ العربيّ في مفهومه الشامل. والأمن القوميّ العربيّ في معناه الشامل يعني الضمان الأساسيّ للوجود وللبقاء العربيين اللذين يتشكّلان من مجموعة عناصر تضمن حماية الشعب العربيّ أينما كان من أيّ عدوان. والذود عن الحقوق والكيان، وصون المصالح الحيويّة والهويّة والنموّ والازدهار. والارتباط وثيق بين الأمن القوميّ العربيّ وأمن كلّ دولة عربيّة، ووسيلة

تحقيق ذلك قيام نظام إقليميّ عربيّ فاعل، يتّسم بالقدرة على التطوّر، ويرتكز على تضامن عربيّ دائم ووثيق يعدّل موازين القوى في المنطقة، ويقلب المعادلات القائمة، ويقوى على انتزاع الحقوق العربيّة وفي مقدّمها حقوق الشعب الفلسطينيّ ودعم انتفاضته.

إنّ التجربة العربيّة التي مضى عليها أكثر من أربعين عاماً وهي تجاهد من أجل تعزيز التبادل التجاريّ بين الدول العربيّة، قد آن لها أن تحسم هذه المرحلة، وخصوصاً أنّ الدول التي كانت تختبئ وراء حمايات مبالغ فيها أصبحت مضطرة إلى تخفيف قيودها، وتحوّلت معظم الدول العربيّة إلى اقتصاد السوق، فاقتربت من منطق التكامل عبر السوق. كذلك؛ كثير من الدول العربيّة ارتبطت بمنظّمة التجارة العالميّة وبالشركة الاوروبيّة - المتوسطيّة ما أملى عليها تحرير تجارتها.

إنّ صعوبات تطبيق منطقة التجارة الحرّة العربيّة يجب ألّا يثني الوطن العربيّ عن المضيّ نحو تحقيقها بكلّ إصرار وعناد ما دمنا نؤمن بأهميّة التعاون الاقتصاديّ العربيّ، وما يحقّقه للجميع من تطوّرات سريعة في مجالات النموّ والتقدّم والازدهار.

تأثير السياسات الاقتصاديّة على النموّ السكّانيّ في العالم العربيّ

بقدر ما تزيد نسبة الفئة العمريّة دون الـ١٥ سنة في أيّة دولة من مجموع سكّانها، بقدر ما ترتفع معها درجة التبعيّة لأجل الاعاشة. إنّ خفض درجة الاعالة يتمّ إمّا بواسطة الحدّ من النموّ الديموغرافيّ أو بزيادة الادّخار وتالياً الاستثمار وتوافر فرص العمل ما يفرض سياسات اقتصاديّة محفّزة لعمليّات الاستثمار ومتطلّباتها التمويليّة والتسويقيّة وأكلافها التنافسيّة. تحقيق مزيد من التوازنات العربيّة بين الادّخار والاستثمار وبين الاستيراد والتصدير يخفّف من الفجوتين الماليّتين الداخليّة والخارجيّة، ويسمح بزيادة فرص العمل وعدد العاملين، ويخفّف من حدّة الاعالة والتبعيّة، ما يعني أنّ حلّ مشكلة الاعالة لا يكون فقط بواسطة الحدّ من النسل، بل بترشيد السياسات الاقتصاديّة وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد وزيادة حجم إنتاج الاقتصادات العربيّة للسلع والخدمات. يتحقّق ذلك بمضاعفة الجهود لجعل التبادل التجاريّ بين الدول العربيّة يقوى ويتوسّع، خصوصاً أنّ حصّة الدول العربيّة من مجموع حجم الاستثمارات الخارجيّة ليست كافية.

العائلات الكبيرة هديّة من السماء، واختيار عدد أفراد العائلة يجب أن يظلّ قراراً حرّاً داخل العائلة. ولا يجوز التفكير بأنّ تشجيع الاستثمار والادّخار يجب أن يتمّ على حساب النموّ الديموغرافيّ، بل بواسطة سياسات اقتصاديّة وماليّة واجتماعيّة تسعى إلى توظيف النموّ الديموغرافيّ

في خدمة النمو الاقتصادي والتنمية البشريّة. إنّ توافر أو عدم توافر الموارد الطبيعيّة الغنيّة في الدول لم يعد شرطاً للبحبوحة الاقتصاديّة وللرفاه الاجتماعيّ، إنّما قدرة السكّان على الانتاج وعلى تحقيق القيم المضافة العالية على سلعهم وخدماتهم كفيلة بمحاربة الفقر وترك الهديّة الديموغرافيّة تتفاعل بحريّة مع مجريات الأحداث الوطنيّة. إنّ توسيع أسواق العمل وفرص العمل المتاحة، ورفع درجة الكفايات الفرديّة، وتعزيز الاستثمار الداخليّ والخارجيّ، والنجاح في دور فاعل للدولة في الاقتصاد والمجتمع، والاهتمام بالمتقاعدين، من شأنه أن يخفّف درجة الاعالة وعبء الاعاشة عن الناشطين. هناك قصور في الادّخار المحليّ في الدول العربيّة غير النفطية، وفوائض مالية في الدول النفطيّة، ما يقتضي رفع درجة الاستثمارات العربيّة البينيّة إلى أكثر بكثير من مليار دولار سنويّاً، فضلاً عن جذب استثمارات أجنبيّة. يتطلّب ذلك توافر بنى تحتيّة ملائمة، وأنظمة قضائيّة فاعلة، ومؤسّسات تعليم وتدريب ديناميكيّة. ومن أفضل أوجه التكامل الاقتصاديّ العربيّ راهناً انتقال العمالة من دول العجز إلى دول الفائض. كذلك السياسات الاقتصاديّة الداخليّة أساسيّة في حفز الاستثمار واستغلال الموارد العربيّة المتاحة، الطبيعيّة والماليّة والبشريّة بشكل أفضل، وتوسيع قطاعات إنتاج السلع. فمشكلة التجارة الخارجيّة العربيّة تكمن في سيطرة الصناعات النفطيّة على جزء كبير منها، في مقابل مساهمة قليلة لبقيّة القطاعات الانتاجيّة فيها، خصوصاً أنّ الطلب العالميّ يتّجه نحو الصناعات الالكترونيّة والسلع ذات التقنيّة العالية، ما يضاعف مشكلة اختلال الموازين التجاريّة للدول العربيّة، ويهدّد استقرار اقتصاداتها الداخليّة، ويرفع درجة الاعالة.

إنّ الاقتصادات العربيّة، برغم ما تشهده من اصلاحات هيكليّة، لا تزال عاجزة عن جذب حجم جيّد للاستثمارات الخارجيّة؛ فهي لا تستحوذ على أكثر من ١ في المئة من التدفّقات الاستثماريّة الأجنبيّة على الصعيد العالميّ، ونحو ٢ في المئة من حصّة الدول النامية منها.

* الاستثمار الخارجيّ وفجوة التمويل المحلّي:

الناتج القوميّ من زاوية الدخل = الاستهلاك + الادّخار

الناتج القوميّ من زاوية الانتاج = الاستهلاك + الاستثمار

الاستثمار = الادّخار

إذا انتقلنا من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد منفتح على العلاقات الاقتصاديّة، يمكن للاستثمار المحليّ أن يزيد أو ينقص عن الادّخار المحليّ بقدر ما يزيد الاستيراد أو ينقص عن التصدير. الفجوة في الاقتصاد المحليّ بين الاستثمار والادّخار المحلّيين، تعوّضها حركة الرساميل ذات الطبيعة التجاريّة، فيصبح بإمكان أيّة دولة أن تستثمر محليّاً أكثر ممّا تدّخر. إذاً هي قادرة على تعويض العجز المحلي بادّخار أجنبيّ يأخذ شكل فائض تجاريّ أو استثمارات أجنبيّة أو إيداعات في المصارف لغير مقيمين. وترتبط أيضاً فجوة الموارد المحليّة بين الاستثمار والادّخار بفجوة الميزان التجاريّ بين التصدير والاستيراد.

الدخل أو الناتج القوميّ = الاستهلاك + الاستثمار + التصدير – الاستيراد

الدخل أو الناتج القوميّ = الاستهلاك + الادخار

الاستثمار – الادخار = الاستيراد – التصدير

فجوة الموارد المحليّة = العجز في الميزان التجاريّ

انقسمت الاقتصادات العربيّة منذ ثورة النفط الأولى في ١٩٧٣ إلى مجموعتين: مجموعة دول العجز تتميز بكثافة سكّانيّة وانخفاض في مستوى الدخل، وتالياً بقصور في الادّخار المحليّ وعجز في المدفوعات الخارجيّة، ومجموعة دول النفط، التي تتميّز بخصائص عكسيّة وبفوائض ماليّة تتراجع بحدّة كلّما انخفضت أسعار النفط.

معظم سكّان الدول العربيّة يعيشون في دول العجز حيث يعجز الادّخار عن تلبية حاجات الاستثمار المحليّ، فيصبح الاستثمار الأجنبيّ من

خلال عجز الموازين الخارجيّة الوسيلة الوحيدة للتغلّب على قصور الموارد المحليّة.

بلغت قيمة مجموع عجز الموازين التجاريّة للدول العربيّة غير النفطيّة في ٢٠٠٠، ١٥,٨ مليار دولار، وقيمة فائض موازين مدفوعاتها ملياري دولار، واستثماراتها الداخليّة ٥٧ مليار دولار، وادّخاراتها ٤٥ مليار دولار أي إنّ ادّخاراتها كانت أدنى من استثماراتها وقد عوّض الفرق بينهما جزئيّاً فائض ميزان الرساميل بلغ ٥ مليارات دولار والاستدانة الخارجيّة.

لكنّ النتائج تختلف إذا أدخلنا في الحساب الماليّ مجموعة الدول العربيّة النفطيّة. فقد بلغ رصيد الميزان التجاريّ الاجماليّ لجميع الدول العربيّة في ٢٠٠٠، ٤٠ مليار دولار نظراً للصادرات النفطيّة، لكنّ رصيد ميزان الرساميل في نفس السنة سجّل عجزاً بنحو ٤ مليارات دولار بسبب توظيفات ماليّة عربيّة كبيرة في الخارج. أمّا الاستثمارات الداخليّة فبلغت نحو ١٢ مليار دولار، والادّخارات ١٤ مليار دولار، فسجّلت الدول العربيّة في مجموعها فائضاً ماليّاً ملموساً.

ارتبطت زيادة القدرة التصديريّة في معظم دول العالم بزيادة القدرة على توليد المدّخرات المحليّة أي القدرة على الاستثمار، أو تناقص القدرة التصديريّة ارتبط بانخفاض معدّلات الادّخار المحليّ.

على ضوء هذا الواقع، تستطيع دول العجز زيادة قدراتها الماليّة المحليّة بزيادة القدرة على التصدير. وإلى أن يتحقّق هذا التوازن الداخليّ، يمكنها جذب الاستثمارات الأجنبيّة والاستدانة الخارجيّة لسدّ فجوة التمويل المحليّ. أمّا بالنسبة لدول الفائض، فلا بدّ من أن تزيد القدرة الاستيعابيّة المحليّة والاستثمار المحليّ والعمل على كفاية الاستثمارات الماليّة الخارجيّة. والتضامن العربيّ الحقيقيّ لم يظهر بعد في استخدام الفوائض الماليّة العربيّة لدول الفائض في الاستثمار في دول العجز.

الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة يجب أن تكون قادرة على تحويل الأرباح، وهي تولّد دخلاً إضافيّاً وارتفاعاً في درجات الادّخار والاستثمار

الداخليّ والصادرات. نموّ الصادرات يزيد تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة وحجم المدّخرات المحليّة. ويحدّ من الفجوة التمويليّة المحليّة بين الاستثمار والادّخار.

الصادرات قوّة دافعة للنموّ الاقتصاديّ ولعلاج عدم التوازن بين الادّخار والاستثمار وبين الصادرات والاستيراد. فشل الدول في سياساتها التصديريّة يزيد فجوة التمويل المحليّ ونضوب الاستثمارات الأجنبيّة وانخفاض معدّلات النموّ. سياسة تشجيع الاستثمار واحدة للاستثمارات الأجنبيّة والمحليّة، فالمزايا التي تمنح للمستثمر الأجنبيّ يجب أن يتمتع بها أيضاً المستثمر الوطنيّ، كما أنّ الاعفاءات الضريبيّة وحدها غير كافية لتشجيع الاستثمار. لذلك، لا بدّ من توافر بنية أساسيّة ماديّة من طرق ومرافئ ومواصلات واتّصالات وظروف معيشيّة مناسبة، ونظام قانونيّ واضح ومبسط يعترف بالحقوق ويوفّر الحماية لها، ونظام قضائيّ فاعل وعادل وسريع. ولا بدّ من توافر معلومات وإحصاءات سليمة وحديثة، وسياسات ماليّة ونقديّة مستقرّة بعيدة عن المفاجآت، واستقرار سياسيّ وأمن اجتماعيّ ملحوظين.

توافر يد عاملة مدرّبة ومنضبطة وقوانين للعمل مرنة، فضلاً عن مؤسّسات للتعليم والتدريب، كافية وديناميكيّة، لازمة للاستثمار. وإذا كانت المؤسّسات السياسيّة والقانونيّة والاقتصاديّة الفاعلة ضروريّة، فتوافر نظام قيم واجب، يقوم على الثقة واحترام التعهّدات وتحمل المسؤوليّة، وإدارة حكوميّة معروفة بالنزاهة والكفاية.

عدم التوازن بين الاستثمار والادّخار المحليين من ناحية، وبين الصادرات والاستيراد من ناحية أخرى، يشير إلى ضعف التعاون الاقتصاديّ العربيّ.

التكامل العربيّ يسير بشكل بالغ البطء، ويكاد لا يتحقّق شيء منه على أرض الواقع. فالتجارة البينيّة بين الدول العربيّة لم تتجاوز في أيّ وقت من الأوقات ١٠ في المئة من مجموع تجارة البلدان العربيّة، برغم ما وُقّع من

اتفاقات لتسهيل التجارة، بدءًا من اتّفاق تسهيل التجارة وتجارة الترانزيت في عام ١٩٥٣ إلى إقامة منطقة التجارة العربيّة الحرّة عام ١٩٩٦. الاستثمارات لا تزال محدودة، والحجم الأكبر منها يعود إلى جهود حكوميّة أو مؤسّسات حكوميّة. أمّا الاستثمارات الخاصّة فلا تزال قليلة ومحصورة في قطاعات محدودة مثل السياحة والعقارات. النجاح الوحيد الذي تحقّق من التكامل الاقتصاديّ العربيّ بشكل بارز، هو انتقال العمالة من دول العجز إلى دول الفائض الذي ولّد تحويلات ماليّة كبيرة حسّنت أوضاع موازين المدفوعات في عدد من دول العجز.

سبب ضعف التعاون الاقتصاديّ، ضعف الارادة السياسيّة لحكومات الدول العربيّة، ونقص البنى التحتية اللازمة لمزيد من التعاون - خدمات، طرق، مرافئ - وتعقيدات إداريّة وبيروقراطيّة وعدم توافر المناخ الاستثماريّ المناسب. توافر مثل هذا المناخ لن يساعد فقط على زيادة حجم التعاون الاقتصاديّ العربيّ، بل يؤدّي أيضاً إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبيّة والاستثمارات المحليّة. لذلك، من المهمّ أن تحقّق الدول العربيّة إصلاحات اقتصاديّة وسياسيّة أخرى من شأنها أن تحسّن المناخ الاستثماريّ السائد، وتساعد على توفير اهم علاج للفجوتين المحليّة والخارجيّة.

خلال الحقبة ١٩٨٠-٢٠٠٠، بلغ معدّل نموّ الناتج القوميّ الاجماليّ في مجموع الدول العربيّة ٢,٨٣ في المئة سنويّاً، لأنّ المتوسّط السنويّ لمعدّل نموّ الاستثمار لم يتخطّ ١,٧٧ في المئة. أمّا نصيب المواطن العربيّ من الاستثمار الاجماليّ، فبلغ نحو ٥٠٠ دولار في ٢٠٠٠، بينما بلغ نحو ٩٠٠٠ دولار في اليابان، ٦٠٠٠ دولار في ألمانيا، ٤٠٠٠ دولار في كندا وإيطاليا. وقد بلغ الدين العامّ الخارجيّ للدول العربيّة ١٢٠ مليار دولار في ٢٠٠٠، وخدمته ٩ مليارات دولار سنويّاً.

النموّ السريع للسكّان بسبب درجة خصوبة عالية، يعني أنّ نسبة مرتفعة من السكان هم من الأطفال. وبقدر ما تزيد نسبة السكّان دون الـ١٥ سنة، تزيد معها درجة التبعيّة للعائلة لأجل الاعاشة.

فضلاً عن الأطفال والأولاد، المتقاعدون أيضاً مرتبطون جزئيّاً بالعائلة للاعاشة برغم معاشهم التقاعديّ. وتحتسب التبعيّة على أساس حاصل عدد السكّان دون ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة على عدد السكّان الناشطين الذين يعملون بين ١٥ و٦٤ سنة. إذا بلغت التبعيّة ٠,٩ مثلاً، يعني ذلك أنّ تسعة أشخاص تابعون لعشرة ناشطين. تظهر التبعيّة إذاً المسؤوليّة الاقتصاديّة للعاملين تجاه الذين لا يعملون.

العاملون في الاقتصاد الخفيّ underground economy يخفّفون درجة التبعيّة، بينما ارتفاع الوفيّات بين العاملين يزيد درجة التبعيّة. للدولة مسؤوليّة كبيرة في مساعدة غير العاملين عبر التحويلات الاجتماعيّة والمشاريع التربويّة والصحيّة لتخفيف عبء التبعيّة عن كاهل العاملين.

في البلدان العربيّة، بقدر ما يقوى الادّخار والاستثمار والتصدير والنموّ، تتراجع التبعيّة ويزيد عدد العاملين أو تبقى التبعيّة على حالها أو حتى تزيد إذا ارتفع النموّ الديموغرافيّ؛ لكنّ الاعالة سهلة مع سدّ الفجوتين الداخليّة (الادّخار والاستثمار) والخارجيّة (التصدير والاستيراد) وتدخّل الدولة الفاعل لتأمين الخدمات الحيويّة لغير العاملين.

* واقع الاقتصاد العربيّ وأداؤه

يمتلك الوطن العربيّ طاقات وإمكانات يمكن استغلالها والافادة منها في تكوين قوّة اقتصاديّة قادرة على مواجهة التكتّلات الاقتصاديّة الدوليّة، واجتراح الحلول الكفيلة بمعالجة مشاكل الاقتصادات العربيّة من خلال استغلال الفرص التي قد تمنحها اشتراطات منظّمة التجارة العالميّة. موقع الوطن العربيّ المتوسّط بين دول العالم وقارّاته، وامتلاكه احتياطات نفطيّة هائلة ترتكز عليها صناعة العالم لعقود وربّما لقرون مقبلة، واحتواؤه على الكثير من الخامات والمعادن والموارد الطبيعيّة، وتعدّد المناطق المناخيّة المكوّنة له التي تكسبه إمكانيّات التنوّع في إنتاج المحاصيل الزراعيّة، ووفرة الرساميل والأيدي العاملة بمختلف مهاراتها، ميزات تفاضليّة لا بدّ من الافادة منها لتكبير حجم الاقتصاد العربيّ وتمتينه.

يبلغ عدد سكّان الوطن العربيّ نحو ٢٩٠ مليون نسمة، وقوّة العمل في ٢٠٠١، ٣٥,٩ في المئة من السكّان أي نحو ١٠٤ ملايين عامل.

النموّ الاقتصاديّ في الدول العربيّة تأثّر بالأوضاع الاقتصاديّة الدوليّة حيث تشير التقديرات إلى أنّ الناتج المحليّ الاجماليّ لمجموع الدول العربيّة بالأسعار الجارية مقوّماً بالدولار، قد ارتفع من ٥٨٧,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

التحسّن في أداء الاقتصادات العربيّة في أواخر التسعينات، سببه الارتفاع الملحوظ في الاسعار العالميّة للنفط، وارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستراتيجيّة بنحو ٢٧,٨ في المئة، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجماليّ للدول العربيّة من ١٥,٤ في المئة إلى نحو ١٨,٦ في المئة، إضافة إلى النتائج الجديدة لسياسات التصحيح الاقتصاديّ والاصلاح الهيكليّ التي كانت تهدف إلى الاستقرار الداخليّ والخارجيّ، وإزالة التشوّهات، وتوسيع القاعدة الانتاجيّة، وتنويع مصادر الدخل، وحفز القطاع الخاصّ للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصاديّ، حيث دأبت بعض الدول العربيّة على تطبيق هذه السياسات خلال الأعوام الماضية. كما أنّ البيانات التي توافرت عن الأسعار تشير إلى أنّ معدّل التضخّم مقاساً بالتغيير في مؤشّر الأسعار الاستهلاكيّة، قد انخفض بدرجة ملحوظة في معظم الدول العربيّة خلال المدّة نفسها.

معدّلات النموّ في الاقتصادات العربيّة تتّسم بالتذبذب وعدم الاستقرار؛ فقد تحقّقت معدّلات نموّ عالية في بعض السنوات، بينما انخفضت أو أصبحت سلبيّة في سنوات أخرى. مردّ ذلك إلى ارتباط الاقتصادات العربيّة بالاقتصادات الأجنبيّة، وعدم قدرة الاقتصادات العربيّة على تحقيق الاستقرار وبناء القواعد الانتاجية التي تمكّنها من مقاومة الهزّات الخارجيّة أو التخفيف من آثارها، لعلّ ذلك مرتبط بهيكل الناتج المحليّ الاجماليّ الذي يسيطر على جزء كبير منه قطاعا الخدمات والصناعة الاستراتيجيّة.

ارتفاع الأهميّة النسبيّة لقطاع الخدمات في التركيب الهيكليّ

للاقتصادات العربيّة على حساب قطاعات الانتاج السلعيّ، يزيد ارتباطها بالأسواق الخارجيّة وحاجاتها للاستيراد من الخارج لمواجهة الطلب المحليّ على السلع الغذائيّة والتصنيعيّة. كما أن ارتفاع حصّة قطاع الصناعة الاستخراجيّة مقارنة بقطاعي الصناعة التحويليّة والانتاج الزراعيّ، يعني اعتماد القطاعات الصناعية العربيّة على قطاع النفط سواء في قيمة الناتج أو الصادرات.

ضعف هيكل الاقتصادات العربية، يرتبط، إضافة إلى سوء السياسات الاقتصاديّة التي كانت تنتهجها الدول العربيّة، بانخفاض ملحوظ في تدفّق الاستثمارات العربيّة البينية التي تتميّز بحجمها المتواضع، على الرّغم من وجود فوائض ماليّة كبيرة، بخاصّة في الدول النفطيّة، التي تفضّل الهجرة إلى الأسواق الماليّة الدوليّة، بحثاً عن العائد الأعلى، وربّما عن المخاطرة الأقل.

ويصعب تقدير حجم الاستثمارات العربيّة المهاجرة إلى الخارج، والتوصل إلى رقم دقيق حول تلك الاستثمارات، بسبب صعوبة حصر ومراقبة تحرّكات رؤوس الاموال بهدف إظهار جنسيّتها أو مصدرها الأصلي، ما جعل بعض الدراسات التي اعتنت بهذه المسألة تقدّر حجم رؤوس الأموال العربيّة المستثمرة في مختلف دول العالم بأرقام كبيرة (٢٠٠ مليار دولار).

أيّاً يكن مقدار الاستثمارات العربيّة المتّجهة نحو الخارج، فإنّ مجرّد تفضيل المستثمر العربيّ نقل أمواله إلى دولة أجنبيّة لاستثمارها، مسألة هامّة تحتاج إلى التوقّف عندها والبحث عن أسبابها، ذلك أنّ تلك الدول التي يفضّلها المستثمرون العرب، دول فائض ماليّ تجتذب رؤوس الأموال العربيّة. الدول العربيّة تنشد استثمارات خارجيّة إلى درجة أنّ كلّ السياسات الاقتصاديّة في الدول العربيّة ينصبّ اهتمامها على كيفيّة اجتذاب الاستثمار الخارجيّ، في حين أنّها دول طاردة لاستثماراتها المحليّة.

ضعف هيكل الاقتصادات العربيّة وسيطرة قطاع الخدمات عليها بنسبة

عالية، يعني انتقال الاقتصادات العربيّة من اقتصادات زراعيّة إلى خدماتيّة، من دون المرور بمرحلة التصنيع اللازمة لبناء قاعدة الانتاج الصناعيّ، التي يرتكز عليها تطوّر الدول المتقدّمة وتوافر فرص الربح المطلوبة من أيّ استثمار عربيّ أو أجنبيّ. كما أنّ انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويليّة أضعف قدرة الاقتصادات العربيّة على خلق فرص العمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل بشكل متزايد سنويّاً، ما يعني تفاقم مشكلة البطالة في مختلف الدول العربيّة، والتي يؤدّي استمرارها إلى تدهور إمكانات الوطن العربيّ على مستوى رأس المال البشريّ، وضياع الاستثمارات فيه، خصوصاً مع بروز ظاهرة هجرة العقول العربيّة الكفوءة. هذه المشكلة لا يمكن حلّها إلّا بالعمل على توطين الاستثمارات العربيّة أوّلاً، ومن ثمّ جذب رؤوس الأموال الأجنبيّة التي يعوّل عليها في نقل التكنولوجيا وتطويرها وتوطينها لبناء قاعدة صناعيّة تستند إلى العلم والخبرة الدوليّة، في البلد المضيف.

* التجارة الخارجيّة العربيّة:

تعدّ الصادرات، ومدى تنوّعها، مؤشّراً على قوّة اقتصاد دولة ما، لأنّها تبيّن مقدار الطلب العالميّ على منتجاته، في حين أنّ استيراده يبيّن مدى حاجته إلى منتجات الاقتصادات العالميّة، أو مدى قصور طاقة الانتاج المحليّ عن تلبية احتياجات الطلب الداخليّ من السلع والخدمات.

مؤشّرات التجارة الخارجيّة العربيّة تظهر نموّاً في صادرات الدول العربية؛ فهي نمت من نحو ١٤٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ إلى ١٨٠ مليار دولار في ٢٠٠٠ بمتوسّط معدّل سنويّ مقداره ٥ في المئة، في مقابل نموّ مماثل تقريباً في الاستيراد. إلّا أنّ نسبة إجماليّ التجارة الخارجيّة العربيّة إلى الناتج المحليّ الاجماليّ لم تشهد تحسّناً يذكر خلال تلك المرحلة.

تذبذب معدّلات نموّ الصادرات السنويّة، سببه تقلّبات أسعار النفط المرتبط بتغيّر الطلب العالميّ على النفط الخام. والنفط يشكّل المكوّن الرئيسيّ لصادرات الدول العربيّة، إضافة إلى الضغوطات السياسيّة التي

تمارسها الدول المستوردة للنفط على الدول المصدّرة له لرفع سقوف إنتاجها تبعاً لنموّ الطلب العالميّ، للابقاء على استقرار أسعاره. فبرغم أنّ الدول العربيّة قد أنتجت ما نسبته ٢٧,٧ في المئة من النفط الخام و١٢,٨ في المئة من الغاز الطبيعيّ من الانتاج العالميّ في ٢٠٠٠، إلّا أنّها لا تملك السيطرة المناسبة على الأسعار العالميّة لمنتجاتها.

فائض الميزان التجاريّ العربيّ فائض صوريّ؛ ففي حين تحقّق بعض الدول العربيّة، وبخاصّة النفطيّة منها، فائضاً في موازينها التجاريّة، فإنّ بقيّة الدول العربيّة تعاني عجوزات كبيرة في تجارتها الخارجيّة.

وتكمن مشكلة التجارة الخارجيّة العربيّة في هيكل صادراتها التقليديّة التي تسيطر الصناعة الاستراتيجيّة، وخصوصاً استخراج النفط، على جزء كبير منها، في مقابل مساهمة قليلة لبقيّة القطاعات الانتاجيّة فيها، في ظلّ تحوّل مكوّنات الطلب العالميّ نحو الصناعات الالكترونيّة والسلع ذات التقنيّة العالية، ما يضاعف مشكلة اختلال الموازين التجاريّة للدول العربيّة، ويهدّد الاستقرار الداخليّ لاقتصاداتها.

* دور تنشيط الاستثمار في التنمية الوطنيّة:

بدأت الدول العربيّة في التسعينات، على اختلاف توجّهاتها السياسيّة والاقتصاديّة، تتّجه بشكل فرديّ، نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربيّة والأجنبيّة، وتحقيق مجموعة من الأهداف تتباين أولويّاتها من بلد لآخر. إلّا أنّه يمكن تحديد أهمّها بما يأتي:

• توفير المزيد من الموارد المائيّة لتمويل عمليّة التنمية، وتالياً تخفيف الضغوط على الموازنات الاستثماريّة الحكوميّة لهذه الدول بافساح المجال أمام المستثمرين للمساهمة في عدد من المجالات الاقتصاديّة والخدماتيّة الضروريّة.

• تأمين فرص عمل جديدة لاستيعاب الوافدين إلى سوق العمل، وتخفيف نسبة البطالة خصوصاً لدى الشباب والخريجين الجدد، إضافة إلى

استيعاب العاملين الذين تستوجب عملية الاصلاح والخصخصة تأمين فرص عمل جديدة لهم.

• تنويع مصادر الدخل القوميّ، وعدم حصره بمنتج أو عدد قليل من المنتجات تتحدّد أسعارها عالميّاً كالنفط والفوسفات والقطن وغيرها، فتحدّد وحدها موارد هذه الدول ونفقاتها، إضافة إلى الرغبة في توفير مصدر بديل لموارد النفط وغيره من الثروات الطبيعيّة غير المتجدّدة التي ستنضب يوماً ضماناً لحقوق الاجيال القادمة.

• السعي لتحقيق استعمال أفضل للموارد، سواء كانت ثروات طبيعيّة أو منتجات زراعيّة أو مواقع سياحيّة أو يد عاملة خبيرة.

• العمل على نقل وتوطين تكنولوجيا الصناعات الجديدة والمستقبليّة واستيعاب أساليب الادارة والخدمات الحديثة بما يضمن تعزيز القدرة التنافسيّة لمنتجاتها وفتح أسواق جديدة أمامها.

وقد ترافقت هذه التوجّهات في العديد من البلدان العربيّة مع إعادة هيكلة اقتصاداتها الوطنية وإجراء الاصلاحات الاقتصاديّة الضروريّة لأجل حثّ الخطى نحو إفساح المزيد من مجالات العمل أمام القطاع الخاصّ، وخفض الانفاق الحكوميّ، وتخفيف القيود والاجراءات، وعقلنة دور القطاع العام. شرعت دول عربيّة عديدة، على اختلاف توجّهاتها الاقتصاديّة والسياسيّة، بخصخصة كليّة أو جزئيّة للعديد من منشآتها الاقتصاديّة والخدماتيّة. وقد جاءت هذه التحوّلات نتيجة التغيّرات الاقتصاديّة والسياسيّة الدوليّة، التي ترافقت مع ظروف محلّية خاصّة بالمنطقة وبعدد من هذه البلدان، عزّزت بدورها هذا التوجّه وضرورته.

في إطار هذه التوجّهات، أخذت البلدان العربيّة المعنيّة تبذل جهودها لجذب الاستثمارات المطلوبة، وبدأت تتنافس في ما بينها في مجال تقديم التسهيلات والاعفاءات والمزايا لتحقيق هذه الغاية.

* الاستثمارات العربيّة البينيّة الخاصّة:

تشير أرقام الاستثمارات العربيّة البينية الخاصّة خلال مرحلة ١٩٨٥-٢٠٠١ إلى أنّ إجماليّ هذه الاستثمارات قد بلغ ١٧،٢ مليار دولار، أي بمعدّل وسطيّ بلغ مليار دولار أميركيّ سنويّاً. ومن دراسة حركة هذه الاستثمارات يتبيّن الآتي:

• غالبيّة الدول العربيّة التي تتوافر فيها موارد زراعيّة وبشريّة واقتصاديّة والتي تفتقر إلى استثمارات، لم تستطع جذب الاستثمارات المطلوبة، بل كانت دولاً مصدّرة لها. وتشير تقارير المؤسّسة العربيّة لضمان الاستثمار عن مناخ الاستثمار في الدول العربيّة، إلى أنّ تونس والجزائر والسودان وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن قد عانت من هذه الظاهرة خلال مرحلة ١٩٨٥ -٢٠٠٠، وأنّ قسماً غير قليل من استثمارات هذه الدول كان من نصيب الدول العربيّة النفطيّة.

• البلدان العربيّة النفطيّة التي يفترض أن تكون مصدّرة للاستثمارات البينيّة الخاصّة، استحوذت على نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات، حتّى من مواطني البلدان العربيّة الأخرى.

• أبرز مناخ الاستثمار في الدول العربيّة في ٢٠٠١ تحوّلاً إيجابيّاً بالنسبة لبعض الدول العربيّة في ما يتعلّق بجذب الاستثمارات مثل تونس والسودان والجزائر. هذا التحوّل يحدث للمرّة الأولى خلال هذه المدّة، وتستأهل متابعته اهتماماً خاصّاً بهدف المحافظة عليه وتطويره سواء بالنسبة لهذه الدول أو لبقية الدول ذات الأوضاع المشابهة.

حصول بعض البلدان العربيّة على استثمارات بحجم أعلى من حجم الاستثمارات التي صدّرتها، يعكس وضعاً غير طبيعيّ بالنسبة لتوازن حركة الاستثمار. وتعود اسباب هذه الحال إلى الآتي:

• توافر البنية الأساسيّة والخدمات التي يحتاجها المستثمر في البلدان المستقبلة للاستثمارات بشكل أفضل من بلدان أخرى.

• اتّباع الدول المستقبلة، وبخاصّة الدول الخليجيّة، سياسة إغراق استثماريّ، من خلال تقديم التسهيلات والحوافز وأشكال الدعم الأخرى، التي تشجّع المستثمرين والمقيمين في هذه الدول من غير مواطنيها على الاستثمار فيها.

• عدم قدرة الدول العربيّة الأخرى على توفير مناخ الاستثمار المناسب وتحويل المزايا النسبيّة التي توجد لديها كالموارد واليد العاملة والمناخ وغيره إلى ميزة تنافسيّة تجذب الاستثمارات، أو على الأقل تحافظ على المستثمرين المحليين بعصرنة الأنظمة والقوانين وبيئة العمل وتخفيف درجة البيروقراطيّة.

• عدم قدرة الاقتصادات في البلدان المصدّرة للاستثمارات على استيعاب الاستثمارات الجديدة بسبب حجم سوقها أو درجة إشباعها وعدم كفاية مناخ الاستثمار السائد لديها.

• غياب استراتيجيّة عربيّة موحّدة تعتمد الوطن العربيّ منطقة استثماريّة واحدة تتنوع فيها الموارد والامكانات، وتتكامل بعضها مع بعض. وتعمل هذه الاستراتيجيّة على تحويل المنافسة الضارّة الموجودة حاليّاً بين الدول العربيّة في منح المزايا والاعفاءات للرساميل الأجنبيّة، إلى تنسيقيّة تكامليّة فاعلة، تعتمد المزايا النسبيّة والتنافسيّة، وتحقّق التوازن بين المنافع والخسائر في هذه البلدان.

إنّ عدم قدرة بلدان المجموعة العربيّة غير النفطيّة على جذب الاستثمارات العربيّة والأجنبيّة وتصديرها للاستثمارات إلى البلدان العربيّة والأجنبيّة الأخرى، يعبّر عن أزمة حقيقيّة تعيشها تلك الدول. فخسارتها مزدوجة، إذ إنّها لم تخسر مستثمريها الوطنيين فحسب، بل خسرت المستثمرين الآخرين الذين تعمل على جذبهم، لأنّ أحداً لا يمكن أن يقدم على الاستثمار في بلد لا يقوم مواطنوه الاصليّون بالاستثمار فيه. إنّ مهمّة دراسة وتحليل أسباب هذه الحال ومعالجتها، مسألة مهمّة ومصيريّة لهذه البلدان التي يفترض أن تكون مستقطبة للاستثمارات لا طاردة لها.

* الاستثمارات الخارجيّة والبلدان العربيّة

لم تكن الاستثمارات الأجنبيّة مرغوبة في البلدان العربيّة في العقود السابقة، لأنّ بعضها كانت تعتبر الاستثمار الأجنبيّ عودة لنفوذ البلدان الاستعماريّة إليها بأسلوب مختلف. وقد عمدت الدول العربيّة، بفعل منطلقاتها الايديولوجيّة على تأميم عدد من الممتلكات الأجنبيّة الاستراتيجيّة والحدّ من استقبال الرساميل الأجنبيّة التي اعتبر وجودها مسّاً بسيادة تلك الدول. إلّا أنّ هذا المفهوم بدأ يتراجع في العديد من البلدان العربيّة، بما فيها تلك التي تعتمد التوجّه الاقتصاديّ والسياسيّ الراديكاليّ.

وهكذا، بدأت الأبواب تشرّع أمام الرساميل الأجنبيّة، وصارت تعطى ميزات قد لا تكون متاحة في بعض الأحيان لأبناء البلدان الأصليين. ومع المضيّ في سياسة الاصلاح الاقتصاديّ، أضحى تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة هدفاً أساسيّاً ومطلباً ملحّاً تتنافس عليه جميع الدول العربيّة، وتبذل قصارى جهدها للفوز بأكبر نصيب منه. وأصبحت المزايا والاعفاءات والتسهيلات مجالاً رحباً للتنافس بين هذه البلدان، برغم ما نجم عن هذه السياسات من تنافس ضارّ في ما بينها، جعل المكاسب الصغيرة التي تمّ تحقيقها لا تعادل الضرر الذي الحقته بموازناتها ومواردها وبعضها ببعض لصالح المستثمرين الأجانب.

ففي سنة ٢٠٠٠، إجماليّ تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة في العالم، بلغ ١٢٧١ مليار دولار. وقد بلغت حصة الدول المتقدّمة منها ١٠٠٥ مليار دولار، تعادل ٧٩ في المئة (الولايات المتحدة ٢٨١ مليار دولار، تليها ألمانيا ١٧٦ مليار دولار، ثمّ بريطانيا ١٣٠ مليار دولار). في حين بلغت حصّة الدول النامية ٢٤٠ مليار دولار، كما بلغت حصّة دول الاقتصادات المتحوّلة نحو ٢٥ مليار دولار. أمّا مجموعة الدول العربيّة، فقد بلغ نصيبها ٤,٩ مليار دولار، نسبته أقلّ من ١ في المئة من المجموع، ونحو ٢ في المئة من حصّة الدول النامية. وقد تركّزت هذه الاستثمارات في مصر ١,٢٤ مليار دولار، والسعوديّة مليار دولار، وتونس ٧٨١ مليون دولار، والبحرين

٥٠٠ مليون دولار، والسودان ٣٩٢ مليون دولار.

الاستثمارات الخارجيّة المباشرة في العالم شهدت خلال هذه الحقبة نموّاً كبيراً وسريعاً. إلّا أنّه من الواضح أيضاً أنّ أكبر حصّة من هذه الاستثمارات، كانت دائماً من نصيب الدول المتقدّمة، التي كانت تحقّق حصّة متزايدة من هذه الاستثمارات. وكانت الدول النامية في المقابل صاحبة النسب الأقلّ والمتراجعة من كلّ زيادة مطلقة في حجم هذه الاستثمارات. ولا تشذّ الدول العربيّة عن الدول النامية في هذا المجال، حيث تراجعت حصّتها من جملة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة طوال المدّة ١٩٩٧-٢٠٠٠ من ١ في المئة إلى ٠,٣ في المئة من المجموع، ومن نحو ٤,٢ في المئة إلى نحو ٢ في المئة من نصيب الدول النامية، علماً بأنّ قسماً مهمّاً من الاستثمارات الأجنبيّة الواردة إلى بعض الدول العربيّة يتركّز في مجال النفط. ولا شك في أنّ بروز الدول المتحوّلة خلال بداية التسعينات، ساهم بشكل واضح في توجّه الاستثمارات إليها على حساب الدول النامية الأخرى، ومنها الدول العربيّة، لأسباب عديدة في مقدّمها قرب هذه الدول من الدول المتقدّمة، وتوافر لديها قاعدة علمية واقتصاديّة وبنى تحتيّة ويد عاملة خبيرة وبيئة مناسبة. إنّ قسماً من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في تلك البلدان هو استثمارات عربيّة.

قدّرت تدفقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر الوافدة خلال عام ٢٠٠١ بنحو ٧٦٠ مليار دولار متدنّية بشكل حادّ عن مستواها في عام ٢٠٠٠. وقدّرت حصّة الدول المتقدّمة منها بنحو ٥١٠ مليار دولار، أي ما نسبته ٧٦ في المئة. وقدّرت حصّة الدول النامية منها بنحو ٢٢٥، مليار أي ٣٠ في المئة؛ وحصّة دول الاقتصادات المتحوّلة ٢٥ مليار، أي ما يعادل ٣ في المئة. بحسب تقرير المؤسّسة العامّة لضمان الاستثمار لعام ٢٠٠١، فإنّ هذا الانخفاض الحادّ في تدفّقات الاستثمار الأجنبيّ يعزى إلى تراجع عمليّات الاندماج وتوجه الاقتصاد العالميّ إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الاسهم في الاسواق الماليّة العالميّة التي تشكّل ٥٦٪ من

عمليّات تمويل صفقات الاندماج والتملك. ولم تأخذ هذه التوقّعات التاثيرات السلبيّة لأحداث أيلول ٢٠٠١، التي زادت من حال عدم اليقين والتوتّر في أوساط المستثمرين وتأثير حال الترقّب والحذر في اتّخاذ القرار الاستثماريّ ما يدفع التدفّقات إلى أقلّ من ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠١.

يفترض أن يشكّل الوطن العربيّ مجالاً نموذجيّاً للاستثمار حيث تتوافر فيه الموارد الطبيعيّة والثروات الباطنيّة، كما تتوافر فيه الأراضي الزراعيّة الخصبة والموارد الماليّة واليد العاملة والبنى التحتيّة الضروريّة والسوق الواسعة، ويتباين فيه المناخ ويتكامل إضافة إلى موقعه الجغرافيّ الهام حيث يتوسّط بوّابات العبور بين ثلاث قارّات هامّة من الشرق إلى الغرب. كلّ هذه الامكانات تؤهّل الوطن العربيّ لأن يكون مجالاً مناسباً للاستثمار ولاقامة شراكات مع جهات أخرى لنقل التكنولوجيا واقامة صناعات متطوّرة ومتقدمة فيه إلى جانب الخدمات السياحية والمالية والمصرفية، لأجل أن يتعزّز الاستثمار في داخله والادّخار وفرص العمل والنمو والتنمية.

على ضوء ما سبق، نستخلص أنّ عدداً من الدول العربيّة قد تمكّن من تحقيق نتائج أفضل من بقيّة البلدان العربيّة في مجال جذب الاستثمارات، إلّا أنّ كلّ ما تحقّق حتّى الآن لا يرقى إلى ما كان مؤمّلاً، سواء من الاستثمارات العربيّة البينيّة أو الاستثمارات الخارجيّة، والذي يبقى أقلّ بكثير ممّا حقّقته البلدان الأخرى التي تبعت مثل هذا التوجّه في المرحلة نفسها وفي مناطق أخرى من العالم، كبلدان الاقتصادات المتحوّلة في أوروبا الشرقيّة، أو سنغافورة التي اجتذبت عام ٢٠٠١ برغم صغرها استثمارات أجنبيّة فاقت تلك التي اجتذبتها الدول العربيّة مجتمعة.

من بين أهمّ الأسباب التي لا تزال تحول دون تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى الدول العربيّة، وجود أولويّات لدى المستثمرين الأجانب تفضّل الدول المتحوّلة والنامية الأخرى لأسباب تتعلّق ببيئتها الاستثمارية إضافة إلى العوامل السياسيّة والثقافيّة والتاريخيّة. ولا شكّ بأنّ استمرار الاحتلال الاسرائيليّ للأراضي العربيّة وما يفرزه من حال توتّر وعدم

استقرار، يلعب دوراً هامّاً في هذا المجال. وهي حال لا يمكن لأية دولة عربيّة حلّها بشكل فردي باعتبار أنّ المنطقة تعتبر وحدة جغرافيّة سياسيّة واحدة لا يمكن فصل أو عزل نتائج وأثار ما يجري في بعض أرجائها عن الأرجاء الأخرى.

لبنان، سوريا، العرب والأوروبيّون

لأنّ دول الاتّحاد الأوروبيّ لا يمكنها المحافظة على رفاهيّتها إلّا عندما يتمتّع جيرانها المباشرين بالاستقرار، فقد نصّ إعلان برشلونة على فتح الأبواب أمام دخول سلع الدول المتوسّطيّة إلى أسواق دول الاتحاد، والافادة من الاستثمارات المتبادلة، ونقل المعرفة والمهارات، وتوسيع التفاهم في الميادين الثقافيّة والحضاريّة والانسانيّة. ويشمل التعاون المسائل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بهدف إقامة منطقة رخاء وسلام وتبادل تجاريّ حرّ.

وحتّى الآن، لم تدخل أيّة دولة نفطيّة في الشراكة ما عدا الجزائر التي تعتبر دولة غازية اكثر من دولة نفطيّة. أمّا دول مجلس التعاون الخليجيّ، فمستمرّة في مفاوضات طويلة مع الاتّحاد الأوروبيّ، ربّما تحت تأثير الضغوط الأميركيّة عليها بعدم الانضمام.

الانخراط في الشراكة يتطلّب ملاءمة هيكليّة وإعادة هيكلة الاقتصادات وتحديث وسائل الانتاج، لأنّ ما من أحد يريد خوض حرب منافسة مفتوحة من دون أن تتوافر لها الضمانات الاقتصاديّة الكافية. فلا بدّ من اندماج متدرّج ضمن مهل زمنيّة طويلة، خصوصاً أنّ انضمام أكثر من اثنتي عشرة دولة من أوروبا الشرقيّة إلى الاتحاد سيرفع عدد الدول الأعضاء فيه إلى سبع وعشرين دولة ويزيد من حدّة المنافسة داخل أسواقه.

الدول العربيّة تشهد عجزاً تجاريّاً متنامياً مع دول الاتّحاد يتجاوز ٢٥ مليار دولار. فلا نريد للشراكة ان يكون لها تأثير في اتجاه زيادة الصادرات الاوروبية إلى الدول العربيّة المتوسطية فحسب، بل في اتجاه زيادة التبادل التجاري بين المجموعتين.

على الرّغم من إقامة حوار سياسيّ على مختلف المستويات، لا تزال فكرة إقامة منطقة سلام واستقرار في منطقة البحر المتوسّط كما تهدف إليه الشراكة، بعيدة المنال في ظلّ تعثّر عمليّة السلام فضلاً عن تأخّر إعداد ميثاق السلام والاستقرار الذي يشكّل أحد أهداف الشراكة السياسيّة-الأمنيّة. وقد عملت لجنة على صوغ بنوده منذ مؤتمر شتوتغارت سنة ١٩٩٩، فأعدّ الجانب الاوروبيّ مشروع ميثاق قابله الجانب العربيّ بمشروع خاصّ وضعته الأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة.

برزت خلافات في موضوع التسلّح. اسرائيل التي تملك أسلحة نوويّة وأخرى محظورة عالميّاً، لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة. ويلاحظ أنّ الجانب الأوروبيّ لا يمارس الضغوط اللازمة عليها لحثّها على تطبيق إعلان برشلونة أو السماح بتصدير المنتجات الفلسطينيّة إليها، كما يتعامل معها كدولة أوروبيّة عادية تفيد إلى أقصى حدّ من الأسواق الأوروبيّة الواسعة. وبرزت أيضاً خلافات في مسألة تحديد مفهوم الارهاب، إذ أصرّت الدول العربيّة المتوسّطية على أنّ مقاومة الاحتلال وعمليّات التحرير لا يمكن اعتبارها إرهاباً، في حين لم تعتبر الدول الأوروبيّة الممارسات الاسرائيليّة القمعيّة في حقّ الشعب الفلسطينيّ أعمالاً إرهابيّة.

في المجال الاقتصاديّ-الماليّ، سجّلت الشراكة بعض النجاحات. وقدّمت بعض المساعدات ضمن برنامج "ميدا"، وبعض القروض من البنك الأوروبيّ للاستثمار.

في المجال الاجتماعيّ، هناك مشاريع لحفظ التراث الأوروبيّ المتوسّطيّ المشترك، وبعض المشاريع الثقافيّة المشتركة.

يلحظ الاتّفاق عدداً من الامور الاقتصاديّة والماليّة، كمنح مؤسّسات كلّ من الطرفين حقّ إقامة مشاريع لدى الطرف الآخر، وإفادتها من المعاملة ذاتها التي تحظى بها المؤسّسات الوطنيّة، وتحرير تجارة الخدمات بمقتضى ما يقترحه 'الاتّفاق العام لتجارة الخدمات"، "ومنظّمة التجارة الدوليّة".

وقد استطاع لبنان تأجيل تطبيق الانفتاح أمام الخدمات إلى ما بعد السنة الأولى من سريان تطبيق الاتفاق مع الاتّحاد الأوروبيّ، وهي فرصة لقطاع الخدمات كي يحيد عن منافسة غير متكافئة لا سيّما قطاعات التأمين والنقل والسياحة، فضلاً عن القطاع المصرفيّ الذي استطاع تنويع خدماته ومدّ شبكاتها إلى الخارج استعداداً لمثل هذه التطوّرات. وهو على الرّغم من صغر حجمه قياساً مع المصارف الأوروبيّة، يواكب بفاعليّة العصرنة الخدماتيّة. وألغيت كلّ أنواع الاحتكار التي تمنع المنافسة المتكافئة في الأسواق، إضافة إلى التخلّي عن كلّ أنواع القيود على المنافسة، وتحرّك الرساميل إلّا في بعض الحالات الاستثنائيّة.

وتعزّزت مسالك الاصلاحات الاقتصاديّة ومسيرة الاعمار ومعالجة آثار تحرير الأسواق والدعم المقدّم للقطاعات المتضرّرة منها، ووضعت خطط لتشجيع الاستثمار الخاصّ، ودعم برامج التصحيح الهيكليّ لدول المتوسّط. ويدور التعاون بشكل أساسيّ حول الدعم الماليّ والمنح والمساعدات، إضافة إلى قروض البنك الأوروبيّ للاستثمار.

تشكو بعض الدول التي وقّعت على اتّفاقات سابقة من عدم حصولها على ما كانت تتوقّعه من مساعدات ماليّة أوروبيّة في إطار برنامج "ميدا ١" الذي أنفق ٢٥ في المئة فقط من موازنته. ومن المقرّر تقديم دعم ماليّ لدفع عمليّة التحوّل الاقتصاديّ من خلال برامج ميدا المتتالية وقروض البنك الأوروبيّ للاستثمار، ودعم ماليّ لمشاريع ذات بعد إقليميّ.

فبين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، خصّص برنامج "ميدا ١" ٣،٥ مليار يورو للمساعدات الماليّة ضمن استراتيجيّة الشراكة، أفاد منها لبنان بمبلغ ٢٥٠

مليون يورو. أمّا "ميدا ٢" الذي يمتدّ حتى سنة ٢٠٠٦، فخصّص ٥,٥ مليار يورو لإجراء إصلاحات مؤسّساتيّة من خلال وكالة المساعدة الأوروبيّة Europe Aid.

المعايير التي وضعها الاتّحاد لتحديد توزيع المساعدات، لا سيّما عدد السكّان والقدرة على إجراء الاصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومستوى الدخل الفرديّ، جعلت لبنان المتضرّر الأوّل بين بلدان المنطقة، نظراً إلى عدد سكانه واقتصاده الليبراليّ ودخل الفرد فيه المرتفع نسبيّاً.

مسألة التراكم الاقليميّ المرتبطة بقواعد المنشأ، لا بدّ من تنظيمها عربيّاً لتسهيل دخول السلع العربيّة المنتجة في أكثر من دولة عربيّة متوسطيّة إلى الأسواق الأوروبيّة.

فوائد الاتّفاق تكمن أولاً في أهميّة توقيع عقد الشراكة بالنسبة إلى لبنان وفي البعد الاستراتيجيّ الذي يحمله، إذ يمكن للبنان أن يفيد منه لدعم دوره الماليّ والخدماتيّ والإنتاجيّ في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربيّ، وتحسين قدرته التنافسيّة، إضافة إلى الدفع الذي تعطيه الشراكة لعمليّات الاصلاح الماليّ والاقتصاديّ والاداريّ اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

الاتّحاد شريك لبنان الأوّل على صعيد الاستيراد؛ فلبنان يستورد ٣ مليارات يورو سنويّاً من دوله، ويصدّر إليها ١٥٠ مليون يورو فقط. ويعتبر الاتّحاد أهمّ مموّلي عمليّة التنمية في لبنان، وأكبر مساهم في إعطاء الهبات الماليّة لتمويل عمليّة النهوض الاقتصاديّ ومشاريع البنية التحتيّة المموّلة من قبل البنك الأوروبيّ للاستثمار. ويساهم الاتّحاد في برامج عدّة تصبّ مباشرة في تهيئة الاقتصاد اللبنانيّ لمواجهة تحديات الشراكة، لا سيّما برنامج التحديث الصناعيّ. وحصل لبنان على مساعدات إنسانيّة لاستثمارها في أعمال إعادة التأهيل والتمويل المشترك للمنظّمات غير الحكوميّة، ولمكافحة المخدّرات، ولقضايا المساواة بين الرجل والمرأة.

يواصل برنامج "ميدا ٢" التركيز على الاصلاحات الاقتصاديّة عبر

دعم تطبيق اتّفاق الشراكة، وعلى المسائل الاجتماعيّة والبيئيّة وحقوق الانسان وتنمية الموارد البشريّة كالتدريب المهنيّ. وتتواصل المحادثات على الأولويّات في مجالات التعاون التقنيّ خلال السنوات المقبلة. وأبرز النشاطات المرجّح تمويلها: دعم الاصلاحات في ميدان التبادل التجاريّ، والتنمية الريفيّة، والصناعات الغذائيّة الصغيرة والمتوسّطة الحجم.

تتناول الميزات الأخرى للاتّفاق الأبعاد الآتية:

* تكريس الاتّفاق لبنان شريكاً اقتصاديّاً وسياسيّاً رئيساً للاتّحاد الأوروبيّ في المنطقة، مع إشارة واضحة إلى المستثمرين الأوروبيين والدوليين حول الفرص المتاحة للاستثمار المباشر في لبنان.

* دخول حقبة جديدة من العلاقات السياسيّة بين الجانبين بعد تحقيق تحرير التبادل التجاريّ وإفادة رجال الأعمال والمستهلكين اللبنانيين من ارتفاع درجة التبادل التجاريّ والاستثمارات، فضلاً عن الحريّة الكاملة لدخول المنتجات الصناعيّة اللبنانيّة إلى أوروبا.

* إعطاء الحريّة الفوريّة الكاملة لدخول المنتجات الزراعيّة اللبنانيّة من دون رسوم أو سقف، باستثناء لائحة محدودة من المنتجات الحسّاسة التي وضعت لها سقوف متحرّكة.

في المقابل يضمن الاتّفاق إزالة تدريجيّة للرسوم على دخول المنتجات الصناعيّة الأوروبيّة إلى لبنان، لمدّة اثني عشر عاماً، بدءاً من العام السادس على دخول الاتّفاق حيّز التطبيق. كما يقوم لبنان بخفض التعرفة على دخول الصادرات الزراعية الأوروبيّة بعد خمسة أعوام من بدء تطبيق الاتّفاق، إضافة إلى سلسلة من التخفيضات في الرسوم، اتّفق الجانبان على تطبيقها على المنتجات الغذائيّة.

في الزراعة، جرى الاتّفاق على رفع حصص تصدير بعض المنتجات، وتمّ إلغاء نظام الحصص على أصناف محدّدة، ولا تزال بعض المنتجات الأخرى تخضع لنظام الحصص.

الاتّفاق مفيد للبنان. فهو أفضل بكثير من الاتّفاقات التي وقّعها مع بلدان أخرى. لنأخذ الحمضيّات اللبنانيّة مثلاً، فقد خفّضت الرسوم الجمركيّة التي تصيبها بنسبة ٤٠ في المئة من دون تحديد الحصص أو الكميّات.

أعطي لبنان ميزة لم تعط لأيّ بلد آخر: التصدير بكميّات غير محدّدة ومن دون رسوم جمركيّة. وحثّ الاتّفاق على مزيد من التحرير في الاقتصاد اللبنانيّ، عبر التزام لبنان إدراج تشريعات حديثة في مجالات المنافسة والملكيّة الفكريّة. وتقرّر أيضاً إطلاق محادثات مبكرة لفتح الأسواق أمام تبادل الخدمات في مجالات متعدّدة، كالخدمات المصرفيّة والنقل والتأمين والسياحة. علماً أنّ تحرير الخدمات بين الاتّحاد الأوروبيّ ولبنان يعدّ من أبرز بنود الاتّفاق، على عكس سائر اتّفاقات الشراكة مع الاتّحاد الأوروبيّ. ويتمتّع لبنان بحريّة تأسيس الشركات، ما يشجّع بلدان الاتّحاد الأوروبيّ على إنشاء شركات في لبنان كي تفيد من روابطه المتينة مع البلدان العربيّة المجاورة، في كلّ المجالات الاجتماعيّة والماليّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة، وستعامل معاملة الشركات الوطنيّة، وستتمتّع الشركات اللبنانيّة في بلدان الاتّحاد الاوروبيّ بوضع الدولة الأكثر رعاية، فيحقّق لبنان مكاسب كبيرة من تعزيز قطاعاته الانتاجيّة وانفتاحها على الدول الأوروبيّة.

يتيح اتّفاق الشراكة مجالات تعاون أوسع من التعاون الاقتصاديّ، فهو يؤسّس بنى جديدة لتكثيف الحوار السياسيّ والتعاون في مجالات التربية والثقافة ومكافحة الجريمة وتبييض الأموال والمخدّرات، كما يفرض احترام مبادئ حقوق الانسان والديمقراطيّة.

أطلق برنامج تعاون اقتصاديّ طموح بين لبنان والاتّحاد الأوروبيّ لمساعدة الشركات الصناعيّة اللبنانيّة على مواجهة تحدّيات الانخراط في الاقتصاد العالميّ، ودعم جهود لبنان في التوصّل إلى تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة. وحصل لبنان على معاملة استثنائيّة عبر موافقة الاتّحاد الأوروبيّ على تطبيق البنود التجاريّة في الاتّفاق فور توقيعه. كذلك حصل لبنان على

استثناء مهمّ آخر عبر موافقة الاتّحاد الأوروبيّ على حذف بند يتعلّق بالتعاون الاقليميّ الذي يشمل اسرائيل، رفضه لبنان قبل حلول السلام الشامل المبنيّ على الشرعيّة الدوليّة وقرارات الأمم المتّحدة. كما يأمل لبنان من البنى المؤسّسيّة التي يضعها الاتّفاق للحوار السياسيّ بينه وبين الاتّحاد الأوروبيّ كسب مزيد من التأييد الأوروبيّ لمواقفه السياسيّة، تحديداً موقفه المتعلّق بعمليّة السلام في المنطقة.

انعكاس الشراكة على واردات الموازنة محدود. لأنّ غالبيّة الايرادات الجمركيّة تتأمّن من سلع أساسيّة لا يطولها الاتفاق: المحروقات، استيراد السيّارات، التبغ والمشروبات الروحيّة؛ وتالياً، فالنقص الذي سيلحق بواردات الخزينة نتيجة الاعفاءات أو الخفض الجمركيّ، سيعوّض من خلال عائدات الضريبة على القيمة المضافة، فضلاً عن العمل على زيادة حجم التبادل التجاريّ بسبب الاستثناءات التي تقتضي حماية الصناعات الناشئة. ويضع الاتفاق سقفاً لاجراءات الحماية التي يمكن تطبيقها، يتناول الحدّ الأقصى للرسوم الجمركيّة المسموح بفرضها ٢٥ في المئة، والمهلة الزمنيّة التي تعتمد خلالها هذه الرسوم، خمس سنوات. كذلك، يمكن لكلّ من الطرفين وقف العمل ببنود تحرير تجارة السلع بشكل موقّت، لحماية قطاعاته الانتاجيّة المتضرّرة، أو لمواجهة ممارسات إغراقيّة يتعرّض لها، ما يسمح له باتّخاذ الاجراءات اللازمة ضمن إطار مجلس الشراكة، على ان ينسجم ذلك مع ما ينصّ عليه اتّفاق الغات.

اشترط الاتّحاد الأوروبيّ إعفاء كلّ صادراته إلى لبنان من الرسوم، علماً أنّ نحو ٨٠ في المئة من الصادرات الأوروبيّة إلى لبنان تخضع لرسم يبلغ ٥ في المئة، في حين أنّ السلع الزراعيّة المنافسة للانتاج اللبنانيّ، تدفع رسوماً جمركيّة مرتفعة إضافة إلى رسم نوعيّ مرتفع أيضاً. الاعفاءات التي قدّمها لبنان للسلع الأوروبيّة الزراعيّة المستوردة لا تشكّل خطراً حقيقيّاً أو منافسة لانتاجه الوطنيّ، لذلك، عمد لبنان إلى خفض الرسم المفروض حاليّاً من ٧٠ في المئة إلى نحو ٥٠ في المئة اعتباراً من السنة الخامسة

لتطبيق الاتفاق، ويبقي لبنان بعض الحماية على الانتاج اللبنانيّ مكرّساً لائحة سلبيّة لبعض السلع الزراعيّة الأوروبيّة.

تحقيق الانجازات التى سبق ذكرها، استوجب في المقابل بعض التنازلات التي تمسّك بها الجانب الأوروبيّ بشدّة، ومنها ما يتعلّق ببند الأزهار وصناعة الأجبان باستثناء الأجبان المصنّعة في لبنان. هذان البندان يخفّضان فوراً لدى دخول الاتّفاق حيّز التنفيذ: الرسم على الأزهار يخفّض في لبنان إلى ٣٠ في المئة، وعلى الأجبان إلى ٢٠ في المئة. وقد تمكّن لبنان من المحافظة على حماية سلعتين مهمّتين: زيت الزيتون والنبيذ. ورفض لبنان إلغاء هذه الحماية فأبقى الرسم على الزيت ٧٠ في المئة، مع إدخال ألف طن من الزيت اللبنانيّ لسد حاجة المطاعم اللبنانيّة في أوروبا من دون أيّ رسم جمركيّ.

أمّا النبيذ، فسينخفض الرسم الجمركيّ عليه من ٧٠ في المئة إلى ٣٥ في المئة في نهاية السنة الخامسة، علماً انّ الرسم الأوروبيّ على النبيذ المستورد ضئيل. أمّا العمالة والهجرة وحقوق العمّال والضمان الاجتماعيّ والعطاءات الأخرى، فلم يتطرّق إليها الاتّفاق مع لبنان، بينما تطرّقت إليها اتّفاقات الاتّحاد الأوروبيّ مع تونس والمغرب بهدف الحدّ من تدفّق المهاجرين الناتج من الفروقات الشاسعة في مستويات الدخل والمعيشة. لم تطبّق هذه الاعتبارات على لبنان، ربّما لأنّ المهاجرين اللبنانيين، إلى أوروبا رجال أعمال وأصحاب كفاية وخبرة.

أهمّ معاهدة وقّعت بين لبنان وسوريا، معاهدة الاخوّة والتعاون والتنسيق في ١٩٩١. وقد نصّت مادّتها الثانية على ألّا يكون لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ولا سوريا مصدر تهديد لأمن لبنان، ومادّتها الرابعة على إعادة تمركز القوّات السوريّة في منطقة البقاع مع وجوب تحديد حجم ومدّة وجود هذه القوّات في مناطق إعادة الانتشار، ومادّتها الخامسة على تنسيق واسع في ميادين السياسة الخارجيّة. كما شكّلت المعاهدة المجلس الأعلى اللبنانيّ - السوريّ.

نتج من هذه المعاهدة أكثر من خمسة عشر اتّفاقاً، أهمّها أربعة:

١- اتّفاق التعاون والتنسيق الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين لبنان وسوريا في ١٩٩٣ لأجل تحقيق التكامل الاقتصاديّ بين البلدين.

٢- اتّفاق تشجيع الاستثمار وحمايته بين لبنان وسوريا في ١٩٩٧.

٣- اتّفاق تحرير كامل لاسواق البضائع بين البلدين في ١٩٩٨.

٤- اتّفاق تحرير تبادل المنتجات الزراعيّة بين لبنان وسوريا في ١٩٩٩.

على الرّغم من تقدّم أكيد في مجالات حريّة انتقال الأشخاص والاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصاديّ والتعاون في مجالات الطاقة (الربط الكهربائيّ) والسياحة ومنع الازدواج الضريبيّ وحريّة التملّك وإلغاء إجازات الاستيراد المنصوص عليها في اتفاق ١٩٥٣، اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصاديّ والاجتماعيّ بين لبنان وسوريا لا يزال يعرف بعض المطبّات. فحريّة تبادل البضائع والمنتجات الوطنيّة دونها عراقيل وتعقيدات إداريّة كالاستمارة الاحصائيّة والتسهيلات الائتمانيّة وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس التي تتعلّق كلّها بالاستيراد السوريّ من لبنان، كما أنّ حريّة انتقال الرساميل تحدّها مراقبة القطع، والنقل والترانزيت تثقلها الرسوم المنظورة، كما أنّ إنشاء مؤسّسات تسويق مشتركة للانتاج الزراعيّ وإقامة المشاريع الصناعيّة المشتركة لا تزال خطوات بعيدة التحقيق.

اتّفاق تشجيع الاستثمار وحمايته بين لبنان وسوريا نصّ على إعفاءات ضريبيّة، وحماية من التأميم، وتعويض عادل عن نزع الملكيّة لمصلحة عامّة، وحريّة تحويل الرساميل والعائدات، وهو يندرج عمليّاً في إطار ما نصّ عليه القانون رقم ١٠ في سوريا حول تشجيع الاستثمار.

أمّا اتّفاق التحرير الكامل لأسواق البضائع بين البلدين وتحرير تبادل المنتجات الزراعية، فيحتاجان قبل التوقيع عليهما إلى تقريب عناصر الكلفة الرسميّة للانتاج في البلدين في مجال الرسوم والضرائب على المواد الأوّليّة

المستوردة من الخارج، والآلات المستوردة، وسياسات الدعم، والحد الأدنى للأجر، وكلفة الاقتراض، ورسوم النقل، وسعر الطاقة للصناعة، وهوامش تقلّب سعر صرف العملة تجاه الدولار الأميركيّ، وتوحيد الضرائب غير المباشرة على الانتاج. المنافسة يجب أن تتمّ على مستوى النوعيّة والفاعليّة ومهل التسليم والانتاجيّة، لا على مستوى الفروقات في كلفة عناصر الانتاج. فالدخل الفرديّ في سوريا مثلاً ٩٠٠ دولار سنويّاً، بينما يصل إلى ٤٠٠٠ دولار في لبنان.

بين الدول العربيّة اتفاقات كثيرة:

* اتّفاق وحدة اقتصاديّة بين دول الجامعة العربيّة.

* سوق عربيّة مشتركة مصغرة منذ ١٩٦٥ اكتملت في ١٩٧٠، وحرّرت التبادل التجاريّ بين الدول الأعضاء من كلّ الرسوم الجمركيّة والقيود غير الجمركيّة.

* منطقة تجارة حرّة عربيّة.

لكنّ التكامل الاقتصاديّ العربيّ يفتقر إلى تبادل تجاريّ جيّد واستثمارات مشتركة، وتحرير رأس المال، والتنسيق في مجالات الانتاج والانماء والعمالة والتعاون الفنيّ والتقنيّ، وإقامة المشروع الاقتصاديّ القوميّ بصورة متدرّجة وصولاً إلى الاتّحاد الاقتصاديّ العربيّ.

إنّ مراحل التكامل الاقتصاديّ تتدرّج تصاعديّاً:

* منطقة تجارة حرة تتميز بتحرير كامل للتبادل التجاريّ من دون قيود جمركيّة وإداريّة.

* اتّحاد جمركيّ يوحّد الرسوم الجمركيّة إزاء العالم الخارجيّ.

* سوق مشتركة تحرّر انتقال كلّ عوامل الانتاج، وتنسّق السياسات الاقتصاديّة.

* اتّحاد اقتصاديّ يوحّد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصاديّة والخطط الانمائيّة، ويعطي حرّية ممارسة النشاطات الاقتصاديّة.

* اتّحاد نقديّ يربط أسعار الصرف بعضها ببعض، ثمّ يوجد العملة الواحدة والمصرف المركزيّ الواحد والاحتياط الخارجيّ والسياسات الماليّة والنقديّة.

عوائق نموّ الاستثمارات العربيّة البينيّة كثيرة:

* النقص في كفاية الاجراءات الاداريّة.

* قيود واسعة على التملّك في بعض الدول العربيّة.

* عدم كفاية البنى التحتيّة في بعض الدول العربيّة.

* النقص في العمالة الفنية اللازمة للاستثمار في نشاطات معيّنة.

* عدم كفاية آليات التسوية وحلّ النزاعات.

* قيود على تحويل رأس المال وعلى أسعار الصرف.

* نقص في شفافيّة الأحكام والقوانين والاجراءات ما يؤثّر على الثقة.

* غياب الكفاية التكنولوجية لليد العاملة.

بينما الاستثمارات العربيّة خارج الوطن العربيّ تبلغ ٢٠٠٠ مليار دولار نصفها توظيفات سعوديّة، لم تتعدّ ٢,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠١ داخل الدول العربيّة. بعد أحداث ١١ ايلول، تمّ توطين نحو ٢٠٠ مليار دولار من الولايات المتحدة إلى أوروبا ما تسبّب في تقوية سعر صرف اليورو على الدولار الأميركيّ.

إنّ عمليّة التكامل الاقتصاديّ العربيّ الفعليّة تبدأ عبر:

* إعطاء الأفضليّة للسلع العربيّة في التجارة الخارجيّة العربيّة، تعزيزاً للتجارة البينيّة التي لا تتعدّى ١٠ في المئة.

* تخفيف حجم السلع والخدمات الخاضعة للاستثناءات.

* إلغاء إجازات الاستيراد بين الدول العربيّة.

* إلغاء العوائق الاداريّة والقيود غير الجمركيّة أمام التبادل السلعيّ والخدماتيّ العربيّ.

* التنسيق في مجال التخفيضات الجمركيّة على السلع المتبادلة والموادّ الأوليّة ونصف المصنّعة.

* تنسيق تكاليف الانتاج توصّلاً إلى منافسة متكافئة (تنسيق السياسات الضريبيّة).

* توحيد أنظمة المواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ.

* تسهيل حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ونقل البضائع بين الاقطار العربية.

* تطوير الجهاز المصرفيّ وضمان اتّحاد المصارف العربيّة والمصارف المركزيّة تمويل المشروعات الكبرى والمشتركة بدلاً من الاعتماد على مؤسّسات التمويل الأجنبيّة.

pour coopérer ensemble à une même œuvre.

Regardez au-dedans de vous, contemplez le souffle qui est en vous; c'est au-dedans de vous qu'est la source du Bien et du Bonheur; une source intarissable pourvu que vous fouilliez toujours; ceux qui ont erré autour de mille objets, nulle part n'ont trouvé le bonheur et la paix, ni dans la gloire, ni dans la richesse, ni dans les jouissances. Pourquoi l'architecte, le médecin, l'économiste ont-ils plus de respect pour les règles de leur métier qu'ils n'en ont pour les règles de leur âme?

Essayez de résister aux exigences des sens et aux passions corporelles, que votre raison et votre intelligence leur fixent des bornes. Ne vous laissez jamais vaincre ni par la sensation ni par la concupiscence, deux principes purement animaux. L'âme prend toujours la teinture de nos pensées et de nos actions.

Aimez uniquement ce qui vous arrive, le sort que vous a fait la destinée; qu'y-a-t-il en effet de plus convenable?

C'est en vue de quelque chose que vous existez. La nature dirige vers un but et votre progression et votre commencement, voire votre course dans cette vie, à peu près comme le joueur dirige sa balle.

Ne vous arrachez pas de la vérité ou, quand vous en avez été arrachés, revenez-y et reprenez-y votre place.

Lancez-vous dans l'arène de la vie tout en vous consacrant à une digne cause. Vous connaîtrez les grands enthousiasmes et les grands dénouements. Si vous gagnez, vous connaîtrez le frisson de la réussite suprême, si vous échouez, vous échouerez en ayant fait preuve d'une grande audace; votre place ne sera jamais celle de ces âmes froides et timides qui ne connaissent ni la victoire ni la défaite.

Choisissez librement d'écouter ou non ce que je vous ai dit.

Conservez-vous simples, bons, purs, graves, ennemis du faste, amis de la justice, bienveillants, humains, fermes dans la pratique du devoir, faites des actions utiles à la société. Soyez pieux, sereins, doux, méprisez la vaine gloire, pénétrez le sens des choses. Supportez les reproches injustes, ne faites rien avec précipitation. Soyez constants dans vos amitiés, tolérez vos opposants, recevez avec joie un avis meilleur que le vôtre et que votre piété ne soit pas dictée par la superstition.

Soyez virils, mûris par l'âge, amis du bien public, animés d'une tendre affection pour les autres, ne vous faites ni les tyrans ni les esclaves d'aucun homme au monde. Préservez le Bien qui est en vous de tout dommage. Eloignez-vous du vice, effet de l'ignorance et de l'irritation, effet de l'absence de la raison. La meilleure manière de vous venger est de ne pas vous rendre semblables à vos agresseurs; ne savez-vous pas que les âmes ignorantes et grossières troublent toujours les âmes cultivées et instruites? Evitez tous ceux que vous pouvez haïr et tous ceux qui vous flattent; leurs louanges ne sont qu'un vain bruit de langues. Aidez, coopérez; le même rapport d'union qu'ont entre eux les membres du corps, les hommes, bien que séparés les uns des autres, l'ont aussi entre eux, parce qu'ils sont faits

- Faire l'équilibre entre les exigences de la concurrence et celles de la croissance.

Pour les jeunes, hommes de demain, l'excellence, cette conscience universelle veut que leur savoir soit mis au service de la paix et du développement, de la lutte contre les inégalités, la pauvreté, les privilèges, les intérêts catégoriels, la violence, la délinquance, le manque de justice, de démocratie, d'éducation, de nutrition et de soins médicaux, mais aussi pour une meilleure redistribution des richesses.

Actuellement associé aux problèmes de la pauvreté, de l'exclusion, de la marginalité, de la solidarité et de l'égalité des chances, le débat sur la justice sociale et les droits de l'homme est fondamentalement lié aux moyens propres à assurer la volonté et l'excellence sociales. Elles ne seront préservées que lorsque tout le monde mérite la possession des biens qu'il détient. Il existe certes un rapport entre inégalités sociales, dispersions salariales et efficacité économique. La distribution des revenus, la division sociale du travail, les droits individuels sont la conséquence d'un pouvoir engagé seulement sur le chemin de la volonté et de l'excellence.

Je vous remercie.

Ce que je dirai à mes enfants

le gré de l'individu. La décision volontaire, libre et responsable est le fruit de la connaissance des circonstances de l'action, de la réflexion spirituelle et sociale voire politique. Rousseau ne parle-t-il pas de la volonté générale comme l'expression par tous les citoyens des choix du gouvernement en vue du bien commun?

La volonté préférentielle décide des priorités. La famille et l'école aident à les définir et à les respecter: Privilégier les droits et les obligations dans une société qui se veut organisée, par un désir délibéré empruntant le chemin des valeurs.

Ne pensons pas, qu'en formulant beaucoup de souhaits, nous devenons des hommes et des femmes de volonté; le souhait est plus facile car il ne dépend pas de nous, la volonté, est plus difficile car elle dépend de nous. La volonté est une force de l'agir et une initiative du choix, éclairé par des motifs rationnels et proprement humains. C'est donc dans une éthique ou dans une action sensée que le problème de la volonté se pose.

Comment modérer le désir par la raison, comment éviter les excès et les défauts, comment se conduire face aux plaisirs, aux loisirs, au danger, aux richesses, au pouvoir, c'est en se dotant de la volonté vertueuse d'Aristote qui repose sur les vertus de tempérance, de courage, de loyauté et de justice que l'on trouve la réponse à ces interrogations.

La volonté c'est la révélation de l'être dans l'acte. Dans les moments d'égarement, elle a le pouvoir de nier cet être et de l'orienter vers le néant. Se tromper, selon Descartes, c'est ne pas contenir sa volonté dans les limites du bon jugement. L'éducation de la volonté doit faire éviter les erreurs du mauvais jugement, le doute méthodique qui altère la volonté, l'absence d'idées claires et distinctes qui la paralyse, l'absence de complémentarité entre le savoir et le pouvoir, les à priori, les tâtonnements et l'arbitraire. Elle doit intérioriser

l'obligation, élever le droit au niveau de la moralité, renforcer la confiance en soi en épanouissant la personnalité, cultiver le sens de l'aide et du service volontaire, inciter aux multiples concours de bonne volonté dans la coopération, l'entente et l'insertion dans les institutions et enfin développer le sens du politique.

La volonté a en réalité un caractère politique. La Constitution, fruit des volontés passées, est cette structure dans laquelle les citoyens d'aujourd'hui doivent voir leur volonté inscrite. Le pouvoir de l'Etat est donc vraiment ce qui confirme la volonté des individus, non pas ce qui la supprime. L'intérêt individuel et général ne sont autre que la volonté individuelle et générale; Rousseau parle de la nécessité de l'aliénation de la personne (sociale ou au pouvoir) et de ses biens afin qu'elle retrouve son vouloir le plus profond dans la volonté générale.

L'éducation de la volonté ne peut mener que vers l'excellence. Dans les institutions huit volontés institutionnelles ancrent cette excellence.

- Rester proche du champ de l'action.
- Rester proche de la partie intéressée (élèves et parents).
- Déconcentrer l'activité, responsabiliser les cadres, amener les directeurs à se comporter comme des entrepreneurs, comme des propriétaires, en prenant des initiatives et en participant à la décision.
- Réaliser avec les autres, non sans les autres; rentabiliser la performance de tous, motiver et dynamiser l'action.
- Développer le sentiment d'appartenance à l'institution, développer le sens de l'engagement, l'insertion et l'implication, partager les mêmes valeurs.
- Rester proche de la base, de tout le personnel et n'entreprendre que des diversifications maîtrisées.
- Eviter les structures ambiguës, aller pour les choses simples, flexibiliser le personnel.

L'éducation de la volonté permet principalement à l'énergie de chacun de se manifester pleinement sans blocages, sans tabous, sans interdits et sans obstacles.

L'énergie individuelle est sans limite si on sait la libérer des contraintes du corps et des aberrations éducationnelles. Cette énergie libre peut produire une volonté inflexible qui renforce la fermeté dans les prises de décision et de position.

L'explosion de l'énergie individuelle a comme point de départ une éducation familiale effectivement équilibrée assurée par des parents eux-mêmes équilibrés, réconciliés avec eux-mêmes et avec autrui, éloignant leurs enfants des obsessions empoisonnantes, des culpabilités paralysantes, des inhibitions mortelles, des peurs pathologiques et des dislocations catastrophiques des ménages qui ne provoquent que d'intenses implosions extrêmement nuisibles à l'éducation de cette volonté. L'éducation familiale est complétée par une éducation scolaire favorisant l'éclatement des dons potentiels et des énergies créatives, sauvant les esprits de la déroute et canalisant l'énergie vers des fins d'excellence.

La volonté devient ainsi un problème de liberté où se multiplient les actes responsables de plein gré et où se raréfient les actes du contre

Education de la volonté et aspiration à l'excellence (*)

(*) Allocution de l'auteur à l'école Notre-Dame de Jamhour.

hiérarchie, les responsables qui ont une autorité importante sont alors plus volontiers prêts à déléguer eux-mêmes l'autorité, à consulter leurs subordonnés et à rendre compte à leur supérieur.

Au carrefour des faits et des hommes, saisis tout vifs dans la trame des contraintes, un espoir, de grandes percées et des ajustements révèlent tout le défi de notre temps. Le mythe, idée force, est puissant, déjà si clairement perçu mais encore hélas vaguement compris.

Une Action innovante fut menée trois années durant, traduite par une politique d'ouverture et de progrès: Equiper et moderniser l'Administration, reclasser le personnel administratif, repenser les programmes, concerter avec les entreprises, aménager et équiper les centres informatiques, lancer le cycle doctoral dans ses différentes filières.

Pour ce troisième cycle d'études supérieures, les équipes enseignantes mises sur pied ont mobilisé une somme impressionnante de connaissances et de références. La matière est riche, très diverse, très évolutive. L'essentiel est exprimé avec clarté et fait converger les commentaires vers la capacité de création.

Mais à ce niveau de décision où l'on vise des actions d'envergure, on bute sur l'inadéquation des mentalités et des critères de performance ainsi que sur l'absence d'articulation entre l'administration des hommes et la gestion de leurs capacités.

Voici ce message éducationnel et behaviouriste final, substrat de mon expérience managériale dans l'entreprise et dans l'université; puisse-t-il vous aider à accroître vos chances de succès dans vos diverses professions:

* Ne vous laissez jamais influencer par le dernier mot.

* Ne mettez jamais en doute l'action innovante et efficace de vos collaborateurs. Sachez au contraire l'évaluer avec eux et ensuite l'apprécier.

* Faites naître l'incitation et la motivation chez vos collaborateurs. Partagez avec eux, dialoguez avec eux, faites leur sentir votre confiance ainsi que leur valeur à vos yeux. Discutez directement avec eux des choses dont vous n'êtes pas convaincues. S'en plaindre auprès d'autres montre qu'il ne s'agit plus que de vains prétextes. Soyez reconnaissants envers eux, l'ingratitude est le pire des vices.

* N'ayez jamais peur de la réussite des autres. Au contraire, voyez dans ce succès un exemple pour vous-même.

* Sachez prévenir les problèmes pour éviter de décider sous la pression.

* Tentez de résoudre les conflits par discussion et recherche d'un consensus, plutôt que par voie autoritaire et automatique.

* Soyez dignes dans vos relations professionnelles. Donnez à chacun ses droits moraux et matériels.

* Dénigrez les rapporteurs, parce qu'ils seront capables les premiers de parler mal de vous.

Voici ce qui est à faire.

Voici ce qui est à faire pour que l'effort concerté du comportement rationnel et du comportement social nous révèle, au-delà des simples techniques, les modes nouveaux d'action individuelle et collective qui assurent à la fois l'efficience de l'organisation et son inclusion dans le processus du changement.

Je vous remercie.

continuel, tant sur le plan technologique que sur le plan social, notre premier devoir est de répondre au changement en le maîtrisant, en s'y adaptant et non en le subissant. Pour cela, il est indispensable de substituer aux mentalités et aux structures rigides, des mentalités et des structures souples qui seules peuvent rendre le changement tolérable donc possible. Dans le cas contraire, on arrive très vite à des blocages qui ne peuvent trouver de solution que par l'intermédiaire de crises, toujours très coûteuses pour les organisations. Mais la tâche se complique davantage lorsque l'absence de planification favorise les éléments d'ordre subjectif et les caprices managériaux qui viennent fausser dans l'organisation les styles de commandement et les méthodes de prise de décision.

Le rôle objectif du dirigeant est de comprendre et de faire comprendre que tout évolue et de traduire sa conviction par des actes et par des décisions. Cependant, tant que les choses vont bien, du moins en apparence, certains ne sentent pas la nécessité du changement. Dès qu'une proposition de changement leur est faite, elle est le plus souvent rejetée. Un problème plus épineux se produit alors, car même si le changement n'est pas accepté, la situation continuera d'engendrer un état de tension, les individus insatisfaits à raison deviendront agressifs. Dès lors il faudra quand même effectuer des changements qui malheureusement seront le plus souvent hâtifs et n'iront pas au fond du problème; la situation pourra même continuer à se dégrader. La difficulté qu'a l'innovation d'être introduite dans l'organisation ou les causes de la résistance au changement, peuvent être multiples: la protection du capital, l'idée d'insécurité, le culte de la personne, l'appréhension de l'individu, le goût de l'intrigue, la décentralisation fictive.

Ce changement semble provoquer un phénomène nouveau: dans les années passées, le changement affectait négativement les travailleurs et positivement les dirigeants, c'est-à-dire que la résistance

au changement provenait surtout des subordonnés; aujourd'hui avec l'introduction des ordinateurs et maintenant la révolution informaticienne, le dirigeant devient plus vulnérable que le subordonné. Son trouble profond face au changement est significatif et sa résistance au changement est exagérément élevée.

Pour répondre au changement, on a besoin d'une structure d'accueil à l'innovation et d'une stratégie de développement organisationnel basée sur les sciences du comportement. Il s'agit d'une stratégie d'éducation des membres de l'organisation à tous les niveaux hiérarchiques. Education, non dans le but de changer les hommes, ce qui serait tout à fait contraire à l'idée d'intégrité de la personne humaine, mais dans le but de modifier certaines attitudes et corriger certains comportements de blocage, même de sabotage, et d'améliorer les relations entre les personnes et les groupes de travail.

On parle aussi souvent, en voulant répondre au changement, de développement du management. En fait, ce terme est relativement inadéquat; il serait préférable de parler de développement du manager qui inclut l'idée de "plan de carrière", c'est-à-dire le fait d'améliorer la capacité de diriger des hommes qui ont une responsabilité de direction dans les organisations et d'imposer le respect de la hiérarchie entre eux, pour mieux réussir les objectifs.

Le manager de type unidimensionnel tel que nous l'avons connu n'existe plus. L'homme nouveau qui poindra à l'horizon saura faire l'équilibre entre le sociétal et l'organisation et permettre à tous ses membres d'accéder à leur propre réalisation.

C'est ainsi que la tendance générale à la décentralisation demande la délégation du pouvoir. Et, cette délégation fait qu'il devient de plus en plus difficile d'avoir un grand nombre de décisions prises par un seul homme. Ce qui se développe, au contraire, est un management par consensus au sommet. Et, à tous les échelons de la

Nous sommes axés sur le futur, car nous sommes en perpétuel devenir. Nous vivons dans des sociétés de changement. Notre univers managérial change d'une façon permanente. Il cherche à remplacer en qualité ce qui existe déjà; mais le changement engendre des résistances.

On avait coutume de parler de l'accélération du changement comme conséquence de l'accélération du progrès technique et de mesurer l'évolution du changement par la croissance du produit national brut. Cependant, ce changement, d'abord d'ordre technique et économique, devait s'accompagner rapidement de changements d'ordre social et culturel. Les organisations ne pouvaient que subir le contrecoup qualitatif de ce changement quantitatif en devenant des totalités dynamiques évoluant dans un environnement changeant.

D'un autre côté, l'homme, par l'une des nombreuses ambivalences de sa nature, appelle le changement en même temps qu'il le craint et a souvent du mal à s'y adapter. Il faut admettre qu'il a vécu pendant longtemps dans un monde relativement stable, et ce monde qui est devenu un "monde fini" est entré dans l'ère du changement en perdant sa caractéristique de "permanence".

Dans un univers ainsi soumis à ce processus de changement

s'expriment peut-être mal. En fait, ce qu'ils veulent dire, c'est que les facteurs de succès, les idées, tout comme le talent, ne sont valorisés qu'en travaillant, en agissant, en se trompant et en recommençant jusqu'à réussir. Le succès, d'ailleurs, donne du tonus, de l'énergie, de l'optimisme et du bonheur.

Chers amis,

Un esprit de gagneur trouve dans l'échec, une richesse et une source d'enseignement, parce que le succès se cache derrière un ensemble d'échecs. Cocteau écrivait: "Le génie, c'est 97% de transpiration, 2% d'inspiration et 1% de chance".

Gagner, je vous le souhaite à tous.

Je vous remercie.

Changement et résistance*

(*) Allocution de l'auteur, alors doyen de la Faculté de gestion et de management à l'université Saint Joseph de Beyrouth.

absent; magnifié en poursuivant ses travaux ou vengé en cherchant à réussir là où il a échoué. Il ne faut pas négliger non plus, le rôle de la mère de famille; qui sait comment inculquer le sens du devoir, forger une ambition indéfectible et ne laisser trouver grâce, qu'en réussissant brillamment.

Un second détonateur qui en a porté plus d'un à la réussite, c'est un besoin, parfois impressionnant, de prendre une revanche. Cela peut être d'une humiliation, d'un choc émotionnel ou affectif, d'une injustice ou des crimes de guerre. L'esprit et le corps deviennent alors capables de mobiliser toutes leurs facultés pour triompher. Un exemple célèbre: Onassis.

Son père a été pendu par des militaires, parce qu'il était trop pauvre pour payer la rançon qu'ils demandaient. Aristote n'était encore qu'un enfant; il s'est alors juré qu'on ne manquerait plus jamais de pain à la maison. La suite, on la connaît.

Un troisième trait que l'on retrouve chez pratiquement tous ceux qui ont réussi: le goût du jeu ou des lois du sport; c'est-à-dire, l'entraînement régulier, l'incertitude de l'action, la tactique et l'esprit d'équipe. Ils apprennent donc à essayer de maîtriser au mieux tous ces éléments pour marquer des buts, des points, arriver le premier. Ils apprennent ainsi à donner des coups, mais aussi à en recevoir, à ne pas laisser les évènements décider à leur place; ils s'accoutument à chercher plus des moyens que des raisons ou des excuses; avoir du courage, des nerfs d'acier, se familiariser avec la présence du risque, savoir croire en soi, compter sur soi et sur les autres; tenir jusqu'au bout, en reconnaissant les renversements de situations spectaculaires toujours à "deux doigts" de la fin, et accepter l'endurance dans les affaires face à l'adversité.

Un quatrième élément de succès qui débouche sur une sorte de militantisme: croire en un idéal. Seule une foi solide et inattaquable

permet d'avoir le magnétisme nécessaire pour se montrer particulièrement convaincant, pour animer un groupe, faire valoir ses idées.

C'est une histoire de passion, qui est d'ailleurs très proche de la vocation, que de trouver la chose pour laquelle nous sommes capables de nous battre et de nous donner à fond. Seule la passion peut transformer une personne apathique, éteinte, en une personne alerte, fonceuse et pleine de projets.

Un cinquième volet du succès: la visualisation aide à la réussite. Toute visualisation continue, dirigée vers un objectif permanent, déclenche un processus psychique qui mobilise toutes les facultés intérieures pour faire en sorte d'atteindre l'objectif visualisé.

A la base de toute réussite, on s'aperçoit donc qu'il y a toujours un cocktail explosif de ces cinq détonateurs: l'ombre du père, une revanche à prendre, l'instinct du joueur, un idéal à défendre et la visualisation permanente.

Le principal enseignement que l'on peut retenir de l'expérience de ceux qui ont réussi, est qu'on ne réussit jamais par hasard; et ce qu'on analyse à priori comme de la chance, ne résiste jamais à un examen plus approfondi.

Est-ce avoir de la chance de faire des plus-values invraisemblables avec une entreprise que nous avons acquise mais avec cent salariés à payer tout de suite, des machines vétustes, des fournisseurs qui ne veulent plus livrer, des clients qui ne veulent plus payer, et pleins d'autres énormes problèmes de tous ordres. En fait, cette chance n'apparait que lorsqu'il y a déjà un gagneur potentiel, c'est-à-dire, quelqu'un qui a déjà réussi un maximum de facteurs clés de succès.

On a toujours du mal à comprendre ceux qui ont réussi, quand ils ne conseillent qu'une chose aux jeunes qui veulent se lancer: "Travaillez, travaillez, travaillez et travaillez". C'est parce qu'ils

Comment s'y prendre pour réussir, comment trouver des idées, ficeler un projet que vous tenez à cœur?

En passant le sujet au peigne fin, voici, j'espère de quoi vous offrir, à la veille de votre départ dans la vie professionnelle, la possibilité de réaliser les projets que vous tenez à coeur, avec détermination, assurance, plaisir aussi, et finalement, avec succès.

Pour certains, on ne peut avoir réussi qu'au détriment des autres; celui qui a réussi a forcément dû spolier quelqu'un d'autre, quand ce n'est pas l'Etat ou la société toute entière. C'est à croire que la réussite n'est finalement qu'un moyen habile de nuire aux autres! Ceci est vrai seulement pour ceux qui sont gênés par la réussite des autres, ceux qui préfèrent miser sur le loto que sur eux-mêmes, ronchonner au lieu d'agir, rêver au bonheur plutôt que de bâtir leur vie en utilisant positivement leurs potentialités. Il doit exister un "profil de réussite" comme le dit si bien "Glocheux" dans son ouvrage sur la "Boss Génération", qui accroît les possibilités de succès individuel et réduit fortement la part du hasard, du facteur chance.

L'ombre du chef de famille conditionne d'abord la réussite individuelle. Le père de famille est le premier modèle de référence et d'identification. Le modèle est remplacé, ou imaginé quand il est

vers le haut, me paraît être un élément susceptible de donner à la société, dont il est, sûrement un peu de son espoir, beaucoup de son aspiration et de son ambition.

Dans cette université si éclatante de renommée, je le souhaiterais vivement de toute ma conviction, de toute ma sincérité au service de notre pays.

Je vous remercie.

Les secrets de la réussite*

(*) Allocution de l'auteur, alors doyen de la Faculté de gestion et de management à l'université Saint Joseph de Beyrouth.

seule gestion des résultats. Cependant, la preuve que vos aînés ont donné d'être des gestionnaires de terrain, des esprits d'ouverture, d'initiative et d'expansion et surtout des éléments de rajeunissement des firmes, a profondément changé les relations entre le monde du travail et celui des entreprises. Vous serez par conséquent appelés à vous confondre progressivement avec toute la vie de l'entreprise depuis l'établissement de ses politiques et de ses stratégies jusqu'à l'appréciation de ses résultats. Vous ajouterez à cet effet au travail individuel la démarche commune, au sein d'équipes de travail, d'associations, de syndicats.

Il est de même impossible de bien gérer une entreprise sans tenir compte des problèmes de la société, comme il est impossible de bien gérer une société sans connaître et contrôler son cheminement économique.

L'entreprise rencontre actuellement les problèmes de coût, de compétitivité, de recrutement, de formation de sa main-d'oeuvre, de logement, de transport. Elle ne peut donc être étrangère aux politiques menées dans ces différents domaines. Vous serez plus concernés, avec juste raison d'ailleurs, par tous ces problèmes et on ne saurait prétendre gérer une entreprise sans s'inquiéter de tout son environnement.

Mais il serait également absurde de prétendre administrer une société sans chercher à prévoir, orienter et promouvoir son développement économique.

Comment prétendre maîtriser l'inflation, comment prétendre résoudre les problèmes sociaux sans aucunement contrôler par la décision politique le comportement économique qui est dans certains cas la source de ces problèmes?

L'objectif serait donc de surmonter ces difficultés en instituant une véritable planification qui intègre les problèmes économiques et

les problèmes sociaux.

Le gestionnaire a un rôle important, me semble-t-il, à jouer dans ce sens et à cette fin, en donnant aux affaires de l'entreprise la dimension humaine et sociale qui s'impose, et en mettant sa compétence et son savoir-faire au service de son entreprise et de son milieu.

Pour lui permettre de bien jouer son rôle, il convient de favoriser dans la formation universitaire et professionnelle, le travail collectif, développer les capacités de communication et d'animation de groupe, inventer de nouvelles formes de collaboration qui respectent la responsabilité propre de chacun, mettre la technique et l'économie au service des choix fondamentaux de la société et non pas l'inverse, refuser des approches trop mécanistes, trop simplistes qui ne sauraient prendre en compte les exigences des différents groupes sociaux, vivre pleinement en citoyens, là où l'on est, et ne pas se contenter d'un regard de touriste lointain et méprisant.

Ce type de comportement dans l'attitude du gestionnaire vis-à-vis de la société peut se vivre dès aujourd'hui.

Mais il est évident que tous les changements d'attitude de sa part n'auraient pleinement de sens que si un nouveau rapport s'instaure entre les pouvoirs de l'Etat et les milieux économiques.

La société, c'est tous ces hommes, indistinctement ceux de l'usine, de l'atelier, du bureau, de la boutique, des champs, placés aux niveaux de leurs capacités, de leurs compétences, de leurs responsabilités.

Ces hommes, faudrait-il donc qu'ils s'ignorent, qu'ils se refusent à la leçon et à l'enseignement du contact? Non. Pour ma part, Messieurs, je ne crois au bonheur des hommes dans la société où ils vivent que si rien ne les sépare entre eux.

Le gestionnaire, s'il veut bien regarder vers le bas autant que

Permettez tout d'abord que je vous dise combien je suis sensible et combien aussi je ressens avec joie ma présence au milieu d'une assistance se situant à l'aube d'un savoir grandissant.

Nous sommes ici, du moins je le crois, dans une enceinte où des esprits forgés au moyen de connaissances portées au plus haut, s'ingénieront à maîtriser, demain toujours plus qu'hier, les forces vives de la société.

La science, le savoir, quelle émulation, c'est vrai, mais aussi quels risques pour les hommes!

Le gestionnaire qui sort de vos rangs, cet homme ou cette femme qui, au terme d'une longue et studieuse scolarité, se mettra demain au service des autres.

Les entreprises apparaissent souvent comme des îlots protégés par le "secret des affaires", possédant leur propre hiérarchie et leurs propres règles.

Les milieux économiques dans lesquels vous évoluerez, messieurs les gestionnaires, je le dis en connaissance de cause, répugnaient hier encore et trop souvent à ce que vous vous mêliez trop profondément de leurs champs d'action. Ils s'estimaient seuls compétents pour gérer les entreprises et vous cantonnaient dans la

Le gestionnaire et l'entreprise(*)

(*) Allocution de l'auteur, alors doyen de la Faculté de gestion et de management à l'université Saint Joseph de Beyrouth.

فهرس المصطلحات

8

Vision entrepreneuriale et humaine

- **Le gestionnaire et l'entreprise**
- **Les secrets de la réussite**
- **Changement et résistance**
- **Education de la volonté et aspiration à l'excellence**
- **Ce que je dirai à mes enfants**


9 789953 418636
ISBN 9953-418-63-2